# كتابةُ البحثِ العلميّ

## مبادئُ ونظراتٌ وتجاربُ

ملحقٌ به محاضرة

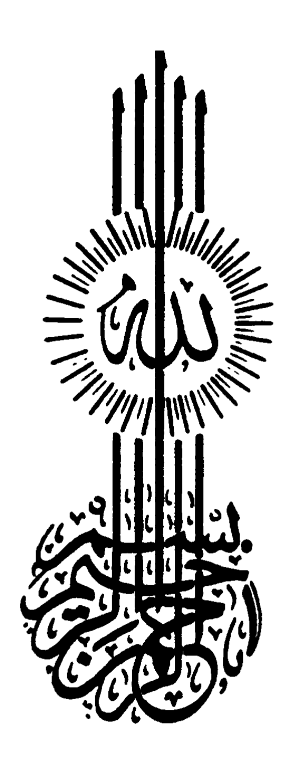
عثراتي في البحث العلميّ

أ.د. عبدالله بن سُليم الرُّشيد

الطبعة الأولى (طبعة رقمية)

الرياض

١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م



# فهرس الموضوعات

# مِهاد الكتاب

البحث العلمي شغفٌ لذيذٌ، من خاض غمارَه لم ينفكَّ قارئًا لجديده، مفيدًا منه، مضيفًا إليه، وقد كانت لي مع البحث جولاتٌ منذ نحو خمس وثلاثين سنة، حين التحقتُ ببرنامج الدراسات العليا في قسم الأدب، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، مع مطلع العام الجامعي ١٤٠٧/١٤٠٨هـ (ويوافقهما عاما ١٩٨٧-١٩٨٨م) فدرستُ وقرأت وسطّرت ونشرت، وطَوال مسيرتي البحثية ندّت مني هَنَات، ووقعتُ في أخطاء، وعرَضَتْ لي عوائق.

ثم دار الزمان، فأشرفتُ وناقشتُ ودرّستُ، في مرحلتيْ الدراسات العليا، فكان أكثرَ ما لفت نظري في مجتمع البحث العلمي أمران:

الأول: أن كثيرًا ممن نالوا درجة العالِمية العالية (الدكتوراه) انقطعوا عن البحث، وبعضهم أنجز بحوث الترقيات، ثم انطوى على نفسه، فلم ينجز بعدها بحوثًا، ولم يشارك في مؤتمرات، ولم يُسهم في الحركة العلمية والثقافية. ومردُّ هذا اختلافُ الهِمَم، وتفاوتُ الاهتمام، ولعلّ دخولَ بعض الدارسين في تخصصاتٍ لا يتقنونها أو لا يهوَونها كان ذا أثرٍ في ظهورِ هذه الفئة التي لا تضيفُ شيئًا، ولا تقدّم جديدًا. وربما كان مظهرَ انطفاء طموح، أو إحباط. وإلا ففي بعض هؤلاء المنقطعين من لا يخامرُني الشكّ في توقّد عقولهم، وقدرتهم على الإضافة العلمية الجادّة.

والثاني: أن جمهرة من الملتحقين بالدراسات العليا تنقصهم القدرة والعُدّةُ الذهنيّة، ويُعوزهم الجِدّ والدأب والشغف المعرفي، وقد توهّموا –أو أُوهِموا– أن سبيلَ البحث العلمي سهلةٌ، وأن نيل الشهادات ميسّرٌ لكلّ طالب، فليس بينهم وبينها سوى أن ينقلوا من هنا وهناك، ثم يطبعوا ما توافر لهم، ويقدّموه (رسالةً علمية). وبعض هؤلاء فُتّحت

لهم الأبواب، وقيل: هَيْتَ لكم، فهمّوا ونالوا، وشهد شاهدٌ من أهل العلم بأن أقمِصتَهم قُدّت من قُبُل، فأولئك هم أضغاثُ الأحلام التي صارت يقينًا مفزعًا في المجتمع العلمي! إذْ صارت عصائبُ منهم أساتذةَ جامعات، وأحلاسَ مؤتمرات، بعد أن ارتقَوا على أكتاف غيرهم، وتشبّعوا بما لم يُعطَوا.

**إنّي هَزَزْتُـك لا آلـوكَ مجتهدًا**

**لو كنتَ سيفًا، ولكنّي هَزَزْتُ عصا**

وفي غمرة ذلك الكسل العلمي، ومَعْمعةِ هذا الانحراف، تولدُ الأخطاء، وترتصُّ الأوهامُ، ويرتكمُ التساهلُ، وتستعِرُ الفوضى، ويزداد الوهَنُ في المنجَز الموصوف بـ(العلميّة)؛ ومن ثَمّ تظهر الحاجةُ الماسّةُ لتقييدِ ما يُهِمّ الباحثين من مسائلَ تتصلُ بكتابة البحث وتجويده، وأخلاقِ الباحث وأدواته، مقرونًا بها قِطافُ تجاربَ خاصةٍ أو عامّة.

وهذا ما سعيتُ إليه في هذا الكتاب الموجَز، إذْ أودعتُه ما أحسبُه مهمًّا للباحثين في العلوم الإنسانية، ولا سيّما المختصون في الأدب والنقد، وأرجو أن يكون فيه ما يغني ويفيد.

وهذه الطبعة الأولى الرقمية هي عندي بمنزلة المُسَوَّدة —وإن شئتَ فقل المُسْوَدّة– وسوف أتابع الإضافة إليها، والتعديل فيها بين الحين والحين.

ولن يغيب عني أن أسوقَ الشكرَ والتقدير، إلى الطلاب والطالبات، الذين أعانوني بمناقشاتهم وأسئلتهم وملحوظاتهم على اكتشاف الوهَن، وتعديل الخطأ، وحذف الفضول؛ فهيّؤوا لهذا الكتاب أن يستوي على سُوقه، فهم شركائي فيما يبِين فيه من إحسان، وهم بُرَآءُ من كلّ نَقيصة تحيّفتْه، أو هَنَةٍ تعلّقت به[١].

---

(١) أخصُّ منهم الأستاذ علي بن محمد عربي، والأستاذة عائشة السُّلمية اللذين نظرا في مسوّدة الكتاب نظرات فاحصة دقيقة، فأسديا

اللهم اجعل أعمالنا خالصةً لوجهك، ولا تَكِلْنا إلى ضعفنا، وخذ بأيدينا إلى ما يرضيك عنا.

**المؤلف**

**الرياض في الثالث من صفر الخير من سنة ١٤٤٢هـ**

**ويوافقه ٢٠٢٠/٩/٢٠**

---

إليَّ ما لا أنساه. وإن أنس لا أنس إزجاء الشكر والتقدير لأخي الأستاذ الدكتور عبدالكريم العبدالكريم وأخي الأغرّ الأستاذ الدكتور عبدالله الحيدري اللذين طالعا مسوّدة الكتاب، فاقترحا إضافات وتعديلات، وأفاداني بوجهات نظر سديدة.

# مداخل مهمّة

## ما البحث؟

البحث، في اللغة، يعني طلبَ الشيءِ في التراب، يقال: بحَثه يبحَثه بحثًا، وابتَحَثه، فهذا أصل استعمال هذه اللفظة، ثم انتقل للأمر المعنوي، فقيل: بَحَث عن الخبر، وبحَثه، أي سأل عنه واستخبر، ومن لُعب العرب (البُحَّيْثَى) بزنة فُعَّيلَى، وتسمّى كذلك (البحْثَة) بزِنة فُعْلة وفَعْلة، وهي لعِبٌ بالتراب، فيه تخبِئة شيء وتوقّع موضعه[1].

قال ابن فارس (ت٣٩٥هـ): "الباء والحاء والثاء أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على إثارة الشيء...ويُقال: بحث عن الخبر، أي طلبَ علمه"[2].

(١) ينظر: لسان العرب (بحث)، ولُعَب العرب، ١٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة (بحث).

والملحوظ في استعمال هذه المادة اللغوية انطواؤها على دلالة العَناءِ والجُهدِ، والشغفِ بالخَفِيّ؛ ولهذا سُمّيَ أحد جِحَرة اليربوع بالباحِثاء، وجِحَرتُها كثيرة تتّخذها للإيهام، وتجعل بعضها مهربًا إذا دَهَمها العدو(١).

وفي القرآن العظيم ورد الفعل (يبحَث) في سياق لطيف جدًّا، في قصة ابنَيْ آدمَ، وذلك قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِي سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة، ٣١] فقد جِيء به في السياق مقرونًا بالحيرة والرغبة في الكشف ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا الغُرَابِ﴾، ثم جُعِل سببًا إلى المعرفة ﴿لِيُرِيَهُۥ﴾، ودلالةً على الكيفيّة ﴿كَيْفَ يُوَٰرِي﴾، ففيه إذن ثلاثُ دلالات كشفها السياق:

**دلالةُ** الكشفِ وإزالةِ الحيرة، **ودلالةُ** التعلّمِ وتعميقِ المعرفة، **ودلالةُ** الطريقةِ أو الكيفيّةِ. وكان لمجيء الفعل (بعَث) في بدءِ السياق دلالةٌ أخرى؛ لما بين الفعلين (بعث

(١) ينظر: لسان العرب (بحث).

وبحث) من التصاقب اللفظي الداخل في الاشتقاق الأكبر، ومُستنبَطُ الدلالة أن العين أقوى وأجهر من الحاء المهموسة، فـ(البعثُ) على هذا –وسياق الآية يشهدُ لهذا التأويل، والله أعلم– يسبق البحث، فكل باحثٍ لا بدّ أن يُبعَث فيه النشاط والهِمّة والحيويّة، أو أن يُبعَث فيه تطلّبُ الكشف، فينبعث إليه، ثم يأتي بعد ذلك أمر البحث.

## من تعريفات البحث العلمي:

في الاصطلاح نجد تعريفات كثيرة لـ(البحث)، إيجازها فيما يلي:

**البحث عملٌ علميٌّ يقدّمه الباحثُ إلى المجتمع العلمي، كاشفًا فيه شيئًا جديدًا أو مخترِعًا له، أو مُضيفًا آراء أو استنتاجاتٍ ذاتَ صلة بقضايا مطروحة، أو مناقِشًا لأمور قارّة، شافعًا نقاشَه إياها بمعطيات جديدة وآراء طريفة، أو معيدًا ترتيب ما هو معروف، أو مخرِجًا مدوّنة**

**مجهولة جمعًا لها وتحقيقًا، أو مثيرًا قضية لم يُعرَضْ لها من قبل.**

وهو –على هذا– ضربٌ من التأليف الذي جعله بعض القدماء في سبعة أقسام، لا يؤلّفُ عالمٌ عاقلٌ إلا فيها، وهي: "إما شيءٌ لم يُسبقْ إلى استخراجِه فيستخرجُه؛ وإما شيءٌ ناقصٌ فيتمِّمُه؛ وإما شيءٌ مُخَطّأٌ فيصحّحُه؛ وإما شيءٌ مستغلِقٌ فيشرحُه؛ وإما شيءٌ طويلٌ فيختصرُه؛ دون أن يحذفَ منه شيئًا يُخِلُّ حذفُه إيّاه بغرضه؛ وإما شيءٌ مفترقٌ فيجمعُه؛ وإما شيءٌ منثورٌ فيرتّبُه"(١).

ويكاد البحث العلمي بمفهومه الحديث لا يخرج عن هذه الأقسام السبعة، مضافًا إليها –في الدراسات الأدبية والنقدية– إعمالُ الرأي في القيَم الفنية للمنجَز الأدبي، تحليلاً وتذوّقًا للجمال، والموازنةُ بين الآداب في إطار

---

(١) رسائل ابن حزم الأندلسي، ١٠٣/٤، وينظر: كشف الظنون، ٣٦/١.

الأدبِ القوميِّ الواحد، أو المقارنةُ بين آدابِ اللغات، ودراسةُ تاريخ الأدب والتاريخ الأدبي، وتحقيق التراث، وهلمّ جرًّا.

وكلّ تلك الأقسام مقرونٌ بالتفكيرِ الجادّ، وتنشيط العقل، فهي –وإن ظُنَّ بعضُها بلا تفكير أو نظر عقليّ متأنٍّ كالاختصار والجمع– لا تنفكّ عن ذلك كلِّه، وهل يستطيع المختصرُ أو الجامعُ أن يعملَ على غيرِ هُدًى من العقل والفكر؟ أليس توفّرُه على الاختصار، أو جمع المتفرّق مسُوقًا بالنظر العميقِ فيما يختصرُ أو يجمعُ؟ لا شكّ أن هذا حاصلٌ عند الجادّين من المؤلفين والباحثين، أما المتسوِّرون على التأليفِ والبحثِ فهم خارجون عن هذا الحكم.

وأضفْ إلى ذلك العملَ في تحقيق التراث، فكأيّنْ من مستخفٍّ بهذا العمل الجليل، ناظرٍ إليه نظرًا شزْرًا، عادٍّ إياه من العمل الآليّ الرتيب الذي لا صلةَ له بالفكر البحثي الجادّ! وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها، فإن التحقيقَ جهدٌ

عظيمٌ، إن توافرت عند المتصدّي له أدواتُ التحقيق العلمي الرصين. ولو خاضَ الزاري عليه والمُزري به غمارَه، لعادَ بغير الوجه الذي يدخلُ إليه به؛ ذلك أن قراءةَ النصّ، والموازنةَ بين النسخ، بعد الجهد في جمعها، وإثباتَ نسبة المخطوطِ إلى صاحبِه، وخدمةَ النصِّ بتخريجِ نصوصه، وبيانِ غامضِه، وخدمتَه بالفهرسة وغير ذلك، ثم إخراجَ الكتابِ على أقربِ صورةٍ أرادها المؤلف = كلُّ ذلك عملٌ علمي جليلٌ، وجهد فكريٌّ رصين، حقيقٌ بالإجلالِ والتقدير(١).

(١) لم أضعْ في كتابي إلا فقَرًا قليلةً تتصلُ بالتحقيق؛ لأني رأيتُ كفايةَ ما كتبه رجالُه المتوفّرون عليه المبدعون فيه، ومنهم عبدالسلام هارون، وهلال ناجي، وبشار عواد معروف، وأكرم العُمري وغيرهم. ويُنظر الكتاب الماتع (ألوان من التصحيف والتحريف في كتب التراث الأدبي المحققة) لصالح الأشتر، ففيه نماذج تكشف كثيرًا مما ينبغي لمحقق التراث معرفته، وفيه ما يكسبه دُربةً ومِرانًا على قراءة النص المحقّق. ويراجع (تحقيق التراث، الرؤى والآفاق) من إعداد وتحرير محمد محمود الدروبي.

# نُكَتٌ تاريخية عن بعض أعراف التصنيف في التراث العربي

قد يُظَنُّ التدقيقُ في كتابة البحث العلمي، ووضعُ أعرافٍ له ومناهجَ نتاجَ العصر الحديث، أو أنه مقتبسٌ من الغرب. والحقُّ الذي لا امتراءَ فيه أن العرب قد بلغوا شأوًا بعيدًا في الكتابة العلمية العالية الرصينة، وكانت لهم قوانينُ ونُظُمٌ، وسبُلٌ مُتَوخّاة في التصنيف، وطرقٌ دقيقة في التقييد والتحشِية والأمانة العلمية وغير ذلك.

فمن ذلك: الاستيثاقُ الكاشفُ دقَّتَهم في النقلِ والروايةِ والتثبّتِ مما يدوّنون، وهذا ما عمد إليه ابن قُتيبة (ت٢٧٦هـ)، إذ قال: "وقال بعضُ الشعراء المحدَثين، وقيل: إنه للبحتري، **فبعثتُ إليه أسأله عنه**، فأعلمني أنه ليس له"[١]. وفي خبر عن ثعلب (ت٢٩١هـ) أنه قُرئت عليه

(١) عيون الأخبار، ١٦١/٣.

نوادرُ ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ)، فمرّ قولُه: (بلغ في لحيتِه الشيبُ)، بالغين المعجمة، فقال لمن قرأ عليه: "اكتب تحته: كذا قال ابن الأعرابي" مشيرًا إلى القول الآخر في قراءتها (بلع)[١].

ويقول أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) معلّقًا على بعض الشعر: "وجدت هذا الشعر لابن المولى في جامع شعره، من قصيدة له، وأظن ذلك الصحيح، لا ما ذكر محمد بن داود من أنها لسلَمة بن عيّاش"[٢].

وعند جمهرةٍ من المصنفين القدماء نفَسٌ في التحقيق العلمي الرصين، ومعارضة الأخبار بعضِها ببعض؛ توخّيًا للحقيقة، كالذي نجده عند ياقوت، إذ قال في ترجمة ابن فارسٍ (ت٣٩٥هـ): "قال ابن الجوزيّ...ماتَ سنة تسع وستين وثلاثمئة...ووُجد بخطّ الحَميديّ أن ابنَ فارسٍ مات

(١) انظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ١٨٧.
(٢) الأغاني، ٢٠/٢٥٦.

في حدودِ سنة ثلاث وستين وثلاثمئة، **وكلٌّ منهما لا اعتبارَ به؛ لأني وجدتُ** خطَّ كفِّه على كتاب الفصيح تصنيفِه، وقد كتبه في سنةِ إحدى وتسعين وثلاثمئة"(١).

وفي موضعٍ آخر عرضَ ياقوتُ (ت٦٢٦هـ)، لرسالة لابن ثَوابة الكاتب (ت٢٧٧هـ)، ثم قال: "لا شكَّ أن أكثرَ ما في هذه الرسالةِ مفتَعَلٌ مزوَّرٌ"، ثم بسط حجّته(٢).

ومن المواضع اللطيفة المنتمية إلى هذا المعنى أن ابن تغري بَردي (ت٨٧٤هـ) نقل عن الأدفويّ (ت٧٤٨هـ) كلامًا في الثناء على بعضهم، وكلامًا في ذمّه، ثم قال: "انتهى كلامُ الأدفويّ المتناقض"(٣).

(١) معجم الأدباء، ٤/٨٠-٨٢.

(٢) المصدر السابق، ٤/١٧٣. وانظر مثالًا آخر، عند ابن الأبّار (ت٦٥٨هـ) إذ علّق على نسبة بعض الشعر الذي عزاه الثعالبي (ت٤٢٩هـ) إلى غير قائله. الحُلة السيَراء، ١/٢٠٩-٢١٠.

(٣) انظر: المنهل الصافي، ١/٣٩٩.

وانظر الصورة التالية عن (وفيات الأعيان) لابن خلّكان (ت٦٨١هـ)، تجدْ طرفًا من التحقيق العلمي الرصين:

وقال السمعاني في كتاب « الأنساب » في ترجمة الميورقي : إنه توفي في صفر سنة إحدى وتسعين وأربعمائة، رحمه الله تعالى ، هكذا وجدته في المختصر الذي اختصره أبو الحسن علي بن الأثير الجزري – المقدم ذكره[٣] – وكشفت عنه عدة نسخ فوجدته على هذه الصورة ، لأني توهمت الغلط في نسختي ، ولم أقدر على مراجعة الأصل الذي لابن السمعاني الذي هذا المختصر منه ، لأنه لا يوجد في هذه البلاد ، وبقي في نفسي شيء من التفاوت بين التاريخين ، فإنه كبير. ثم إني كشفت كتاب « الذيل » للسمعاني فوجدت فيه أن الحميدي المذكور توفي ليلة الثلاثاء السابع عشر من ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ، ودفن من الغد في مقبرة باب أبرز ، بالقرب من قبر الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، وصلى عليه أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي الفقيه في جامع القصر ، ثم نقل بعد ذلك

وفضلًا على ذلك، وهو مستفيضٌ في المصنّفات، لا تخطئُ عينُ القارئِ ما فيها من النقاشِ والاحتجاج، وظهورِ الرأي، وكلُّ ذلك من عُددِ أهل العلم والبحث[1].

وقد يستوقفنا من تعقب العلماء والمصنّفين بعضهم بعضًا ما يمكن أن يُنسب إلى توخّي الحقّ، وهذا هو الأظهر والأولى بالأخذ، وقد يُحمل على أنه من تنافس أصحاب الصنعة الواحدة. ومن لطيف هذا ما قاله الصغاني (ت٦٥٠هـ) عن (المحيط في اللغة) للصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ)، إذ قال: "وأما الصاحب بن عبّاد فإن كتابه المسمّى بالمحيط لو قيل: إنه أحاط بالأغلاط والتصحيف لم يبعُد عن الصواب، وكان علماء زمانه خافوا أنهم لو نطقوا بشيء منها قطع رسومهم...فلبَّوا نداءه، وأمّنوا على دعائه،

(١) انظر مثلًا: معجم الأدباء، ٢٠٤/٧، إذْ أبدى ياقوت رأيًا حصيفًا في مسألة (السرقات الشعرية).

ونجوا بالصُّموت"، ثم ذكر بعض تصحيفه، وتمثّل: "وكم مثلِها فارقتُها وهْي تَصْفِرُ"[(١)].

ومن الأعراف العلمية الظاهرة بيان المصادر، ومنها ما عند أبي الفرج الأصفهاني الذي ذكر في مواضع كثيرة من كتابه (الأغاني) مصادره، ونصّ على الأخذ منها، ففي بعض المواضع قال: "ما أذكره هنا من أخبارهم [يعني اليزيديين] فإني أخذته عن أبي عبدالله رحمه الله، عن عمّيه عُبيدالله والفضل، وأضفتُ إليه أشياء أخَرَ يسيرة، أخذتها عن غيره، فذكرت ذلك في مواضعه، ورويته عن أهله"[(٢)].

وذلك متصل بالرواية، أما الأخذ من الكتب فهو يصرّح به، على أن لأبي الفرج –عفا الله عنه– سقطاتٍ تثير الريبة

(١) العباب الزاخر، ١/١٨-١٩.

(٢) الأغاني، ١٨١/٢٠.

في صدق إحالته إلى بعض الكتب، وليس هذا موضع التفصيل.

وأطرف ما يتصل بذكر المصادر أن ينقل المصنّف الترجمةَ من حجَر القبر أو شاهدته، ويصرّح بذلك[١].

وفي بعض المصنّفات يمزج المصنّف بين ذكر مصادره وما يشبه ما نسمّيه (الدراسات السابقة)، فيذكر بعض مؤاخذاته عليها، كقول ابن أبي الإصبع (ت٦٥٤هـ) بعد أن أبان رأيه في كتب سابقه: "قلّما رأيت في هذا الفنّ كتابًا خلا من موضع نقد، بحسب منزلة واضعه من العلم والدّراية...وكلُّ أحد مأخوذ من قوله ومتروك إلا من عصم الله"[٢].

ومع ما يقدّمه بعضهم من نقد للكتب السالفة، نجده حريصًا على إجلالِ من تقدّمه، والإغضاء عن عيبه،

(١) انظر: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، ٦/٣٦٢.

(٢) بديع القرآن، ١٣. وانظر تفصيله منهج التأليف في ١٤-١٥.

والاعتذار له عن الخطأ، يقول الصغاني بعد أن وقفَ القارئَ على بعض مؤاخذاته على المعاجم التي قبله: "ولم أذكر ما ذكرتُ...إزراءً بهم، أو غضًّا منهم، أو تنديدًا بالهفوات، أو وضعًا من رفيع أقدارهم بالسقَطات، وكيف؟ وما استفدت إلا من تصانيفهم؟ ولا انتفعتُ إلا بتآليفهم؟...وما حملت ذلك إلا على الغلط من الناسخين، لا من الراسخين، وأنهم لفرط اهتمامهم بالإفادة لم يتفرّغوا للمعاودة والمراجعة، فهم الأسوة، وبهم القدوة، رحمنا الله تعالى وإياهم، فجزاهم عن جدّهم وجهدهم خيرًا"(١).

ومن ذلك تنبيه ياقوت إلى وهم وقع فيه محمد بن حبيبَ (ت٢٤٥هـ)، ثم قوله بعده: "ولكن علينا أن ننقل

(١) العباب الزاخر، ١٩/١.

عن الأئمة ما يقولونه"[1]، وهذا يُظهر شدة تقديره للعلماء وإجلاله لهم.

وبيّن ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في مقدمة (الدرر الكامنة) بعض مصادره التي استمدّ منها مادة كتابه، فذكر نحوًا من خمسة عشر مصنَّفًا[2].

ثم إننا واجدون بيانًا للمنهج في مقدمات جمهرة من الكتب، ففي مقدمة (معجم الأدباء) أبان ياقوت الحموي منهجه في تصنيف الكتاب، وذكر أمورًا عدة، منها قوله: "ولم آلُ جُهدًا في إثبات الوفيَات، وتبيين المواليد والأوقات، وذكر تصانيفهم، ومستحسَن أخبارهم...وحذفت الأسانيد إلا ما قلّ رجاله...وجعلت ترتيبه على حروف المعجم"[3].

---

(١) الخَزَل والدّأَل، ١/ ٢٠ (مقدمة المحققين).

(٢) انظر: الدرر الكامنة، ١/ ٤-٥.

(٣) معجم الأدباء، ١/ ٤٩.

ويعطفُ النظرَ في كتب ياقوت الحموي حرصُه الشديد على ما نسمّيه الإحالةَ إلى المصدر، وتأكيدُ دقّة الاقتباس، كقوله بعد أن نقل عن الخطيبِ البغدادي (ت٤٦٣هـ): "هذا ما ذكره الخطيبُ"، ثم قال: "ووجدتُ في كتابٍ ألّفه...ابنُ المسيّبِ الكاتبُ في أخبار ابن الرومي"، وأضاف، إذْ وجدَ ما يستحقّ التعليقَ، قولَه: "هكذا قال في نسبِه"[١]. بل إنه في مقدمته التي أومأت إليه قبل أسطر ذكر شيئًا من المنهج يتصل بالأخذ والنقل، فقال: "وأثبتُّ مواضع نقلي، ومواطنَ أخذي من كتب العلماء،"[٢].

وفي كتاب ابن خلّكان (وفيات الأعيان) مواضعُ كثيرة، تكشفُ المنهجَ العلميَّ الصارم، والإدراكَ العميقَ للتصنيفِ ونُظُمِه وأعرافِه، فقد وضع لنفسه منهجًا دقيقًا في التعريف

---

(١) المصدر السابق، ٣/٢٣٤ للمواضع المنصَّصة الثلاثة كلِّها.

(٢) المصدر السابق، ١/٤٩.

بالأعلام[1]. ثم إنه –إذْ ينقلُ أو يقتبسُ– يحترسُ مشيرًا إلى أنه نقل المعنى لا اللفظ، يقول مثلاً: "وهذا الكلام، وإن لم يكن عينَ كلامِ ابن الأنباريّ، فهو في معناه؛ لأني لم أنقلْه من الكتاب، بل وقفتُ عليه منذ زمانٍ، وعلِقَ معناه بخاطري، وإنما ذكرتُ هذا لأن الناظرَ فيه قد يقفُ على كتاب ابن الأنباري، فيجد بين الكلامين اختلافًا، فيظنّ أني تسامحتُ في النقل"[2]. أرأيت؟ هذه غاية في الدقة والأمانة. وشواهد هذا عند القدماءِ كثيرة[3].

وكلُّ ذلك يكشفُ أن جمهرةً من قدماءِ المصنفين عُنُوا بالإفادةِ من كتبِ غيرهم، أي اتخذوها مراجعَ على ما نفعلُ

---

(١) انظر: وفيات الأعيان، مقدمة في المؤلف وكتابه، ٧١/٧، فقد أوجز إحسان عباس محقق الكتاب منهج ابن خلّكان، وأبان دقّته.

(٢) وفيات الأعيان، ٤٧/٦.

(٣) انظر: خريدة القصر (شعراء مصر)، ٢٠٧/٢. فكثيرًا ما يقول العماد الأصفهاني: نقلته من كتاب كذا، ورأيته في كتاب كذا. وانظر: المصدر نفسه، ٢٤٥/٢١-٢٤٦، ٢٤٨، ٢٨٣.

اليوم ونعبِّر، فالصغانيّ يذكر في مقدمة (العباب الزاخر) "أسامي كتبٍ حوى هذا الكتاب اللغاتِ المذكورة فيها"[١]، وابن خلّكان أيضًا يقول، بعد أن أورد شيئًا عن بعض مترجَميه: "هذا الذي ذكرتُه في هذه الترجمة، نقلتُه من عدّة مواضع" ثم ذكر عناوين ثلاثة كتب[٢].

وذُكِر عن أبي البقاء العُكْبَريّ (ت٦١٦هـ) أنه "كان إذا أرادَ أن يصنِّفَ كتابًا، جمع عدّةَ مصنَّفاتٍ في ذلك الفنّ، فقُرِئتْ عليه، ثم يُملي بعد ذلك"[٣]. وهذا هو صَنيعُنا اليومَ، حين نجمع مصادرنا ومراجعنا، ونتأمّل ما فيها، قبل أن نشرع في كتابة الأبحاث.

---

(١) العباب الزاخر، ٧/١.

(٢) وفيات الأعيان، ٤٢٥/٣.

(٣) سير أعلام النبلاء، ٩٣/٢٢.

و"هذا الإمام الصالحيُّ الشاميُّ (ت٩٤٢هـ) يذكر أنه رجع في تأليف كتابه (سبيلُ الهدى والرَّشاد في سيرةِ خيرِ العباد) إلى أكثر من ثلاثمئة كتاب"[١].

بل إنهم يكشفون من يُخلّ بالأمانة، فيُغِير على عمل غيره، فياقوت الحمويّ يعرض لكتاب (المنتهى في اللغة) لأبي المعاني البرمكي (ت بعد ٣٩٧هـ)، ويقول: إنه منقول من كتاب (الصّحاح)، ويستطرد متردّدًا في الحكم برأي قاطع، فيقول: "ولا شكّ أن أحد الكتابين منقول من الآخر نقلًا، والذي أشكّ فيه أن البرمكيّ نقل كتاب الصّحاح"[٢]. وابن خلّكان يكشفُ سرقاتِ بعض من ترجم لهم، ففي ترجمة شرف الدين بن مَنْعة (ت٦٢٢هـ) قال: إنه "استعار منا نسخةَ (التنبيه) وعليها حواشٍ مفيدةٌ بخطّ بعض

(١) قصة مكتبة، ٤٥-٤٦.

(٢) معجم الأدباء، ١٨/٣٤-٣٥.

الأفاضل، ورأيته بعد ذلك، وقد نقل الحواشيَ كلَّها في شرحه"(١).

ولأهمية الأمانة العلمية عند ابن خلّكان نجده يذكر كتابًا لبعض مترجَميه، ثم يقول: "وقد أحلتُ إليه في هذا الكتاب في مواضع عديدة"(٢). وفي موضع آخر يقول رادًّا الفضلَ إلى أهله: "أفادني هذه الترجمة على الصورة المحكيّة...الشيخ الحافظ...المنذريّ"(٣).

وعن السُّرّاق صنّف السيوطي (ت ٩١١هـ) رسالته المقامية (الفارق بين المصنِّف والسارق) التي خصّها بمن قال عنه: "جنى ثمارَ غُروسنا، وهو فيما جناه جانٍ، وافتضّ أبكارَ عرائسنا اللائي لم يطمثْهنَّ في هذا العصر إنسٌ قبلنا ولا جانّ، وأغار على عدةِ كتبٍ لنا أقمنا في جمعها

(١) وفيات الأعيان، ١/١٠٩.

(٢) المصدر السابق، ٤/١٤٧.

(٣) المصدر السابق، ٥/٢١١.

سنين...وعمد إلى كتابيَّ (المعجزاتِ) و(الخصائص)... فسرق جميعَ ما فيها بعبارتي، وقال: تتبّعتُ وجمعتُ ووقع لي"[1].

ونجد عند السيوطيِّ فصلًا عنوانه (من بركة العلمِ عزوُه إلى قائله)، نقل فيه عن أبي عُبيد القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ) أنه قال: "من شُكْرِ العلمِ أن تستفيدَ الشيءَ، فإذا ذُكِر لك قلتَ: خفِيَ عليَّ كذا وكذا، فلم يكنْ لي به علمٌ، حتى أفادني فلانٌ فيه كذا وكذا، فهذا شُكْرُ العلمِ"[2]. ثم عقّب السيوطيُّ بقوله: "ولهذا لا تراني أذكرُ في شيءٍ من تصانيفي حرفًا إلا معزُوًّا إلى قائله من العلماء، مبيِّنًا كتابَه الذي ذُكِر فيه"[3].

(١) الفارق بين المصنّف والسارق، ٣٣.

(٢) المزهِر، ٣١٩/٢.

(٣) السابق، نفسه. وهذه الإحالة وسابقتها مُفادتان من كتاب عبدالسلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ٨٢.

ويقول الوزير المغربي (ت٤١٨هـ) وهو يذكر بعض المواضع التي يذكر فيها السند: "وإما فائدة كان موقعها منّا لطيفًا...فرأينا أن الإغماض عن ذكر من استفدناها منه خلل في المروءة، وشعبة من كفر النعمة"[١].

ومن أجلِ ذلك حرَص العلماء والمصنفون القدماءُ على بسط آرائِهم فيما يرونَه تعدِّيًا على ما يُسمّى اليومَ (الحقوقَ الفكرية)، ومن شواهده ما قاله ياقوت الحموي عن كتاب (المنتهى في اللغة) لأبي المعاني البرمكي، وقد مرّ قبل قليل. وعلى ضدّ ذلك نجد عند ياقوتٍ نفسِه ثناءً على ما فعله بعضُ اللغويين من الزيادة في أبواب (ديوان الأدب) للفارابي (ت نحو ٣٥٠هـ)، إذ قال: "زاد في أبوابِه، وأبرزه في أبهى أثوابه، فصار أولى به منه؛ لأنه هذّبه وانتقاه، وزاد فيه ما زيّنه وحلّاه"[٢]. فانظر كيف قبِل أن يُختصَر الكتابُ ويهَذَّبَ،

---

(١) أدب الخواص، ٨٥.

(٢) معجم الأدباء، ١٨/١٠٤-١٠٥.

وهذا أمرٌ شائعٌ مستفيضٌ، ولا ملامةَ فيه. ولكنه مع ذلك الأول أنكر الفعلَ، واتهم بالسَّرَقِ إلا قليلًا.

ثم إنّنا نجد عند بعضهم عنايةً بحجمِ الخط، وبيانِ ما يحسُن أن يحويه وجه الورقة من الأسطر، من ذلك ما نقله ابنُ سعيدٍ الأندلسيُّ (ت٦٨٥هـ)، إذ قال: إن أحدَ سلاطين الأيوبيين أوصاه بأن يكون الخطُّ "مما يُعمَل فيه حسابُ العمرِ، وتغيُّرُ حاسّة البصرِ، وتكون أسطارُ كلِّ صفحة منها ثلاثةَ عشَر"(١).

أما النفَس العلمي المحقق، والتأمّل فيما يُنقَل فكثيرة شواهده، وحسبي هنا أن أشير إلى قول ابن قتيبة بعد أن أورد قصيدةً: "وأنا أحسبُ هذا الشعر مصنوعًا"(٢)، وقوله بعد أن نقل خبر الثلاثة الذين ماتوا ظمأ في المعركة، بعد أن آثر كل

---

(١) المقتطف من أزاهر الطرف، ٤٥.

(٢) عيون الأخبار، ٢٤/٤.

واحد منهم الآخر بالماء: وهذا الحديث عندي موضوع؛ لأن كذا وكذا. وأبان رأيه في سبب ردّه إياه[1].

وربما نقل المصنّف خبرًا لا يطمئنّ إليه، فيصرّح بالعهدة على الراوي، قال الصفدي (ت٧٦٤هـ): "قال شيخنا الذهبي –والعُهدة عليه في هذه المجازفة– وكفّن [يعني الملك العادل] في غلاء مصر ثلاثمئة نفس"[2].

ومن مظاهر التنقيح والمراجعة ما ذكره محمد بن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ) من أنه استدرك على نفسه في كثير من مؤلفاته، وترك إتمام بعضها لـمّا رأى غيره قد سبقه إلى موضوعها[3].

(١) المصدر السابق، ١/٣٤٠.

(٢) تحفة ذوي الألباب، ٢/١٠٤.

(٣) انظر: الفلك المشحون، ٤٥.

ولا أُراني في حاجة إلى الإفاضة في هذا القَرِيّ؛ خشيةَ الإطالة، ولأن بعض المؤلفين سبقوني إلى بسط القول فيه، وعلَّ ما أثبتُّ يكون مُدَّخَلًا كافيًا.

***

# صفاتُ الباحث الناجح

**الباحث قارئ منظَّم**، عارفٌ أسُسَ التخصّص، واسعُ الاطلاعِ، مشغوفٌ بالجديد، متابعٌ ما يجِدّ في تخصّصه.

وهو **دقيقُ الملاحظة، ذو تفكير حسّاسٍ متوجّس،** ويحسنُ هنا أن أشير إلى بعض المنقول عن العلماء القدماء في إعمال النظر والتأمل فيما بين أيديهم، فهذا ياقوت يعلق على خبرٍ نَقَله عن ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) قائلًا: "هكذا وجدت الخبر في أمالي الجوزيّ، وهو ما علمتُ من الحُفّاظ، إلا أنه غلط فيه من وجوه..."[١] ثم ذكرها، وتأمّل قوله (هو من الحُفّاظ) ففيه تقدير العلماء بعضهم بعضًا، مع اختلافهم في الرأي. وله تعليق آخر على رسالة، قال فيه: "لا شكّ أن أكثر ما في هذه الرسالة مفتعَلٌ مزوَّر"[٢]، ثم ساق حججه.

---

(١) معجم الأدباء، ٨/٩٦-٩٧.

(٢) المصدر السابق، ٤/١٧٣.

وهذا تعليق لابن منظور (ت٧١١هـ) دالّ على ما أريده بدقة الملاحظة، وحساسيَة الفكر، جاء في اللسان: "وفي الحديث عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "ما من صاحب إبلٍ لا يؤدّي حقَّها في نَجدتها ورِسْلها –وقد قال رسول الله ﷺ: "نجدتها ورِسْلها عُسرها ويُسرها" – إلا برز لها بقاعٍ قَرْقَرٍ تطؤه بأخفافها...قال أبو منصور هنا: وقد رويت هذا الحديثَ بسنده لتفسير النبي ﷺ نَجدتها ورِسلها، قال: وهو قريبٌ مما فسّره أبو سعيد. قال محمد بن المكرَّم: **انظر إلى ما في هذا الكلامِ من عدمِ الاحتفالِ بالنطقِ، وقلّةِ المبالاةِ بإطلاقِ اللفظ، وهو لو قال: إن تفسير أبي سعيدٍ قريبٌ مما فسّره النبيُّ ﷺ كان فيه ما فيه، فلا سيما والقول بالعكس"**[1].

(١) اللسان (نجد).

فتأمّل نباهةَ ابنِ منظور، وتنبّهه إلى سوءِ تعبير أبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) –رحمهما الله– إذْ غفل عن التعبير الملائم لهذا المقام.

ومن حساسية الفكر التي تُتَوخّى عند الباحثين في الأدب والنقد أن يمتلكوا القدرة على كشف الزائف المبهرج من الصحيح، وكائنْ رأيتُ من دارسين، بعضهم بلغ رتبًا عليا، يخلطون الحق بالباطل، ويلتبس عندهم الصحيح بالزائف. وأضرب لهذا مثالًا بقبول جمهرة من الدارسين نسبة الديوان المتداول إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، دون أن يكلّفوا أنفسهم عناء النظر في لغته ومعانيه التي يُربَأ بعلي عن بعضها، وقد نُقل عن المازني: "لم يصحّ عندنا أن عليّ بن أبي طالب عليه السلام تكلّم من الشعر بشيءٍ غير هذين البيتين" ثم أوردهما[1]. فحساسية الباحث

---

(١) معجم الأدباء، ٤٣/١٤. وتاج العروس (ودق). وليُنظَر قوله في التاج: "وهكذا نقله المرزُباني في تاريخ النحاة عن يونس: ما صحّ عندنا ولا بلغنا أنّه قال شعرًا إلا هذين البيتين، كذا في شرح شواهد

تجعله يتأمل وينظر، ويوازن ويقارن، ويعرض لغة ذلك الديوان على ما عُرف من لغة أهل ذلك الزمان، زَيْدًا على مقاييسَ ومعاييرَ أخرى، يمكنه بها الخروج برأي.

ومثل هذا قبولهم النقل عن نسخ دواوين عنترة المزيّفة غير المحققة تحقيقًا علميًّا، وكذلك ديوان المجنون وغيرهما.

**والباحث أمينٌ** في نقله وعَزْوه، مِلِمٌّ بالفنون ذاتِ الصلة بفنّه، فالمختصُّ بالأدب والنقد —وهو الموجّهُ إليه هذا الكتاب في المقام الأول– عارفٌ بالنحو والصرف وعلم اللغة، متقنٌ فنونَ البلاغة، مُجيدٌ للعروض والقوافي، مُلمٌّ

---

المُغْني في مبحث كُلّ. وسبَقَ للصاغانيّ مثل ذلك عن المازنيّ في تركيب (روق)، وصوّبه الزّمخشريّ رحمه الله تعالى". وليُنظر تعقّبه هذا القول بذكر بعض ما صحّ عن علي رضي الله عنه. والمهم في هذا القَرِيّ أن يتأنّى الباحث في قبول ما يُنسب إلى عليّ، وكذلك ما يُنسب إلى عنترة والمجنون والشافعي والأصمعي وأبي نواس وآخرين.

بالعلوم والفنون الأخرى كالتاريخ والبلدانيات والتراجم ونحوها.

وفوق ذلك هو **عارفٌ سُبُلَ الوصول إلى مظانِّ المعرفة**، مستمرٌّ في البحث لا يقفُ عن الخوضِ فيه، مهما بلغ من الرُّتبِ العلمية أو الوظيفية.

وهو **متواضعٌ**، ولو بلغ من العلم سُدَّته، متأسٍّ بالعلماء، سائرٌ على طرائقهم في قبول النقد والاعتراض. نُقل أن أبا عُبيدٍ القاسم بن سلّام قيل له: إن إسحاقَ الموصليَّ (ت٢٣٥هـ) يخطِّئُك في مئتي حرفٍ من المصنَّف! فقال: في المصنَّف مئةُ ألف حرفٍ، فلم أخطئْ في كلِّ ألفِ حرفٍ إلا حرفين! ما هذا بكثيرٍ مما استُدرِك علينا! قال الراوي: ولم يذكر إسحاقَ إلا بخيرٍ[١].

ونُقل عن المازنيّ قولُه: "قرأ الرِّياشيّ عليَّ كتابَ سيبويه، فاستفدتُ منه أكثرَ مما استفاد مني"[٢].

---

(١) انظر الخبر بروايتين في معجم الأدباء، ١٦/٢٥٨.

(٢) المصدر السابق، ١٢/٤٥.

وجاء في معجم الأدباء قول ياقوت —وقد استشكل كلمةً-: "هكذا وجدت هذا الخبر، والكلمة المسؤول عنها غير مبيّنة، فمن عرفها، وكان من أهل العلم فله أن يصلحها"[١]. وقوله في موضع آخر —وقد أشكل عليه العلَم المذكور في الخبر-: "وإن تحقق عندك أنه هو هو، فأصلحه مأجورًا مُثابًا"[٢]. فهذا قول من عرف أن العلم أعزّ من أن يُحاط به، وأنه رحِمٌ بين أهله، وهكذا يكون تواضع العلماء!

وما أكثر ما يقف قارئ التراث على مواضع يقول فيها المصنّف: (لا أدري، أو لم أعرف كذا)! فمنه قول ابن قاضي شُهبة (ت ٨٥١هـ)، في ساقة ترجمته لمن عُرف بـ(العِبْريّ): "لا أدري نسبة إلى ماذا؟"[٣].

(١) معجم الأدباء، ٦٦/١٤.

(٢) المصدر السابق، ١٩٣/١٢.

(٣) طبقات الشافعية، ٤٠/٣.

ومن التواضع الدال على طلب الحق ما قرأته في حاشية كتاب الحيوان، إذ قال المحقق عبدالسلام هارون (ت١٤٠٨هـ) في تعليقه على بعض الشعر الذي مرّ في الكتاب نفسه من قبل، فشرحه هارون: "سبق شرح البيت... وقد أخطأتُ هناك في توجيه البيت، فليحرر مما هنا"[١].

ثم إن **الباحث ذو لغةٍ فصيحةٍ جزلة، وأسلوبٍ عالٍ.** حريصٌ على أن تعلو طبقة كلامه، وألّا يخرج عن الأسلوب الصحيح.

والباحث أيضًا **يجمع بين خُلّتي الحفظ والاستنباط،** فالحفظ وقوده، والاستنباط حركته، ولا حركةَ بلا وقود، على ألا يجني أحدُهما على الآخر، قال الجاحظ (ت٢٥٥هـ): "والقضية الصحيحة، والحكم المحمود، أنه متى أدام

---

(١) الحيوان، ٣٩٧/٦، الحاشية١.

الحفظَ أضرّ ذلك بالاستنباط، ومتى أدام الاستنباطَ أضرَّ ذلك بالحفظ، وإن كان الحفظُ أشرفَ منزلةً منه"[١].

**والباحث المُجيد يناقش ويحاجّ**، ويستدلّ، ويرجع إلى الحق إذا تبيّن له[٢].

ثم إنه **يناقش من سبقه، ولكنه لا يسيء إليه،** إذ يظلّ عارفًا لأهل العلم فضلهم، وفي كثير من كتب العلماء القدماء نقف على مواضع يذكرون فيها آراءهم في مسائل سُبقوا إليها، فيثنون على السابق، ويصفونه بما هو أهله، فمن ذلك ثناء ابن القيّم (ت٧٥١هـ) على سيبويه (ت١٨٠هـ) ثناء جميلًا، ونعته إياه بأنه (إمام النحويين)،

---

(١) رسائل الجاحظ، ٢٩/٣. وتأمل ها هنا –واسألِ الله البصيرة– ما يردده بعضُ الناس من تسفيه الحفظ، وتهوين شأنه، زاعمين أن المهمّ هو التفكير! وهل يستطيع المرءُ أن يفكّر بلا علم يحويه صدره؟ واجعل كلمة الجاحظ –غيرَ مأمورٍ– منك على ذُكْرٍ.

(٢) انظر نماذج من المناقشة العلمية عند القدماء في: معجم الأدباء، ٨٢/٤.

ومع ذلك نجده يناقش بعض آرائه ويردّها، أو يختار غيرها[1].

ومن أهمّ سمات الباحث الجادّ **استمرارُ علاقته بالعلم والبحث**، وحرصُه على التنقيح والزيادة والتصحيح.

وينبغي له أن يجعل نسخته الأولى من كل بحث أنجزه بين يديه، يضيف إليها، ويغيّر فيها على مرّ الأيام. وقد كان في مصنفات الأوائل وبعض المتأخرين قُدًى يُقتدى بها، وأُسًى يُؤتَسَى بها، فإن بعض المصنفات العظيمة استغرقت من أعمار مؤلفيها زمانًا طويلًا، فصحيح البخاري وكتب السنن، وكتاب الأغاني وكتاب الخريدة، وتاريخ مدينة دمشق، وهلم جرًّا، كلّها أكلت من أعمار مصنفيها ما أكلت، ثم بقيت شواهد على عقول عظيمة، وعلى رجال أولي عزم وصبر وجَلَد على العلم.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد، ٣٢٦، ٥٠١، ٨٧٨

وفي زماننا يُضرب المثل بعلماء أجلاء، منهم الزِّرِكْليّ (ت١٣٩٦هـ) الذي مكث نحوًا من ستين سنة، وهو يضيف ويغيّر في كتابه العظيم (الأعلام)، ومحمد عبدالخالق عُضيمة (ت١٤٠٤هـ) الذي مكث في تأليف كتابه (دراسات في أسلوب القرآن الكريم) خمسًا وثلاثين سنة، وحمد الجاسر (ت١٤٢١هـ) الذي أمضى شطر حياته يتتبع مواضع البلدان، ويعرّف بها، ويضيف إليها.

وفي بعض كتب القدماء تواجهنا تلك الروح الشغوف بالكمال، المتطلعة إلى "إصلاح الخلل، ولمّ الشعث"، وهذا من تعبير الوزير المغربي في مقدمة (أدب الخواص) وقد قال: "لَعلّي أزيد في هذا المصنَّف على طول الأيام ما امتدّ العمر، وما اتصل الفراغ، وإن أقامت الرغبة، وإن ثبتت الدواعي، وإن نَفَقت الصناعة، وإن استقام الأمر، وإن شاء الله"[١].

---

(١) أدب الخواص، ٨٦.

***

# القراءةُ البابُ الأعظم

القراءة هي البابُ الأعظمُ، والسبيلُ المثلى للباحث حتى يتمكّنَ من البحث، ويبدعَ فيه، وهي ذاتُ مسلكين لا بدّ منهما:

**قراءةٌ في كتب البحث النظرية**؛ للتعرّف إلى طرقه ومسالكه ومناهجه ومفاهيمه وأنماط كتابته. و**قراءةٌ متأنّيةٌ معمَّقةٌ في كتبِ التخصص**، في أمّاتِ كتب الأدب، والمصادر من المدوّنات الأدبية القديمة والحديثة، وهذه القراءة هي التي تُستنبطُ بها الأفكار، وتُستَنبَثُ بها خبايا الموضوعات، وتتسعُ بها الثقافة الأدبية، ويتعمّقُ بها القارئ.

ولن يُجديَ شِقًّا القراءةِ نفعًا ما لم يكن الباحثُ حريصًا على تقييدِ ما يمرّ به، مهتمًّا بالسؤال عما يُشكل عليه.

فاجعلْ من بدهيّاتِك، أيها الباحث، أنك لن تكونَ باحثًا حتى تكونَ قارئًا. **إن الباحث قارئٌ بالضرورةِ، وكلَّ باحثٍ ممتازٍ هو قارئٌ ممتاز**.

ومما هو بسبب مما ذُكِر أن يحرص الباحث على تكوين الثقافة الأدبية العالية، **فهي ضرورة قصوى لكل من طمح إلى التخصص في الأدب والنقد، وسعى إلى أن يقدّم بحثًا، ومن أهم سبل تكوين هذه الثقافة ما يلي:**

القراءة في (الكتب الهادية)[١]، وأعني بها شروح القدماء للقصائد المفردة أو للرسائل أو للمجموعات. ومنها سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون (الهزلية) لجمال الدين بن نباتة (ت٧٦٨هـ)، وتمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون (الجدية) للصفدي، وشرح الشريشي (ت٦١٩هـ) للمقامات.

وطريقة هؤلاء الشراح قائمة على تفصيل القول في كل ما تحتويه تلك النصوص المشروحة، فما من إلماح إلى خبر أو قصيدة، أو إشارة إلى مثل أو حكمة، أو تنويه بأمر من أمور

---

(١) استعمل محمود الطناحي (ت١٤١٩هـ) مصطلح (المراجع الهادية) قاصدًا به كتب الأعلام الموسّعة، كالأعلام للزِّرِكْلي، ومعجم المؤلّفين لعمر رضا كحّالة (ت١٤٠٨هـ). انظر: الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنّفات وتعريفات العلوم، ٨٢.

التاريخ والبلدان وسائر العلوم ولا سيما علوم العربية إلا أشبعوه إيضاحًا وبيانًا، وربما توسّع بعضهم –كالشريشي– فاستطرد استطرادًا ماتعا يُنيل به القارئ من كل فن، ويمرّ به على كل فنن، فيسمع ما هنا، ويصغي إلى ما هناك، ويرجع بذخائر من أطايب العلم وفرائد الفن.

فعلى طالب الأدب ألا يخلي ساعات يومه من تصفح هذه الكتب في أقل الأحوال، إن لم يتسنّ له قراءتها كاملة، والقراءة المتصلة أجدى نفعًا، وأكثر إفادة.

وليست الثقافة الأدبية بمعزل عن الثقافة اللغوية والنحوية والبلاغية، فالأديب لا يستغني عن مطالعة كتب النحو والمعاجم اللغوية وكتب البلاغة والعروض.

ومن ثمّ كان على من يرغب في اكتناز ثقافة أدبية واسعة أن يجعل بين يديه مراجع ولو موجزة في هذه العلوم المتصلة بالأدب[١].

والقراءة في المعاجم اللغوية مهمة، سواء أكان الأديب مبدعًا للأدب أو هاويًا متابعًا أو ناقدًا، فهو في مسيس الحاجة لأن يتعاهد لسانه وذخيرته اللغوية، بالقراءة المستمرة في أحد المعاجم، لنقل (مختار الصحاح) للرازي (ت٦٦٠هـ)، وهو مُعَيجم طريف أو (المصباح المنير) للفيومي (ت٧٧٠هـ)، وهو مثله إيجازًا وطرافة.

(١) أرى للباحث في الأدب والنقد أن يكون بين يديه كتب يفزع إليها، ويستشيرها فيما يعرض له، ومنها: معجم النحو لعبدالغني الدقر، ومعجم المصطلحات البلاغية، لأحمد مطلوب، والمنهاج في الأدب العربي وتاريخه لعمر فروخ، والمرشد في الإملاء لمحمود شاكر سعيد، وأهدى سبيل إلى علمي الخليل لمحمود مصطفى.

إن قارئ المعجم يزداد معرفة بألفاظ اللغة وتشقيقاتها، وينمي ذخيرته، أبو نواس والمتنبي مثلًا كانا عالمَيْ لغة، وكذلك كان أبو تمام ذا ثقافة واسعة في اللغة وعلومها.

***

## من سمات التفكير العلمي وأساليبه

إن من أهم سمات التفكير عند الباحث **الطلاقةَ**: أي كثرةَ الأفكار وتعدّدَها. وهذا جانبٌ كمِّيّ. **والمرونةَ**: أي تنوعَ الأفكار واختلافَها. وهذا جانبٌ نوعي. و**الأصالةَ**: أي التجديدَ والتفرُّدَ بالأفكار، والإضافةَ إلى حقول المعرفة.

**ومن أساليب التفكير العلمي** ما يرتبط بعمليتين مهمّتين، هما: **الاستقراء**: ويشمل الاستقراء الكاملَ لمدوّنة البحث، والاستقراءَ الحدْسِيَّ القائمَ على تكوين المتوقَّعات، والنتائج المنتظَرة. وهو متصل بالاستنباط واستخراج الحقائق والنتائج. ومراحلُه هي: الملاحظةُ والتدوينُ، وتكوينُ المُتوقَّعات، ثم اختبارُها والاستنتاجُ منها. والانتقالُ من الحقائق والجزئيات والتفصيلات، إلى الكليات، هو ضرب من الاستقراء. والعملية الثانية هي **القياس**: وذلك بجمع النظائر والمتماثلات. إن اقتراحَ شمولِ الحكم لأكثرَ من

ظاهرةٍ، أو احتمالٍ، والانتقالَ من القانون أو النظرية إلى الحالات الخاصة هو نوعٌ من القياس.

ولْيُلحَظْ أن التفكير العميق متصلٌ بذلك كلِّه، سواءٌ أكان تفكيرًا عقليًّا معتمدًا البراهينَ والحجج، أم تفكيرًا إلهاميًّا، وهو الذي يتماسّ مع (اللاشعور)، وهو مهمٌّ في قضايا التحليل النصّي؛ فإننا كثيرًا ما تنفتح تجاهنا أبوابٌ من التحليل الفني المدهش في لحظات من التأمّل، ولا ندري من أين ولا كيف جاءنا ذلك التفكير.

ومن الإشكالات التي تواجه التفكيرَ اعتمادُ الباحث مبدأَ الجدلِ للجدلِ والانتصارِ للرأي، أو على ما سماه بعضهم (التفكيرَ العناديّ أو الإصراري)[1].

ومن **أساليب البحث العلمي** ترتيب الخطوات أو المراحل، **فالأولى**: الجمع والنظر في المدوّنة، وقراءتها

(١) ينظر عن سمات التفكير وأساليبه: أساسيات البحث العلمي، ١٦-٣١. وبعض ما في الفِقَر السابقة ملخّص منه.

قراءة عميقة فاحصة، و**الثانية**: تقييد الملحوظات والإشكالات، و**الثالثة**: القراءة في الكتب النقدية النظرية، وتعضيدها بقراءة في كتب تطبيقية. وبإنهاء هذه المراحل التي تأتي متلاحقة أو متساوقةً متوازية، ينطلق الباحث إلى المرحلة **الرابعة**، وهي مرحلة تصنيف المدوّنة على حسب فِكَرها، ثم المرحلة **الخامسة**، وهي تقييم للمدوّنة ورَوزها رَوزًا دقيقًا بحيث يُبقي الباحث على ما يحتاج إليه منها للاستشهاد وضرب النماذج، تليها المرحلة **السادسة** التي هي من الأهمية بموضع عالٍ، وهي مرحلة التفكير والاستنباط.

أما **آخر المراحل** فهي الكتابة، وفيها يبذل الباحث جهدًا كبيرًا في الموازنة والمقارنة بين النصوص والآراء، فيكتب محلّلًا موازنًا، مجتهدًا رأيه في النقاش والجدل، حتى يستوي بحثه على سوقه.

# من سماتِ تفكيرِ الباحثِ ومهاراته

من أهمّ هذه السماتِ **الملاحظة والمقارنة**: فهو يلاحظُ[1] ويقيّد ما يعنُّ له، وقد تخطئُ ملاحظاتُه إذا اعتمد على الخبرة التفسيرية، فالأفكارُ السابقة قد تؤثِّرُ في الملاحظات. فلو عرض الباحث للمقدمة الطللية مثلاً، فإنه قد يقع بلا شعور تحت سطوة التفسيرات السابقة لهذه الظاهرة. و**من مهارات الباحث التصنيف**: ومن الضرورة اتباعُ منهجٍ علميٍّ محكَم في التصنيف، سواء أكان تصنيفًا للآراء المتصلة بالبحث، أم كان لمدوّنة مجموعة. وكثيرًا ما

---

(١) يخطّئُ بعضُ اللغويين استعمال (لاحظ) ما لم يكنْ دالًّا على مفاعلة، ويرون الصحيح (لحَظ). غيرَ أن استعماله صحيح، لأن في (لحَظ) معنى اللمح اليسير العاجل، أما (لاحظ) ففيه معنى التعمّد، والإصرار، وإطالة النظر، وهو المرادُ هنا وفي كثيرٍ من كلام الناس اليوم.

وليست صيغة (فاعَل) دالةً على المشاركةِ مطلقًا؛ ذلك أنه يُقال: (هاجر، وسافر، وجاهر، وداوم، وطارَقَ النعلَ أي أصلحها)، ولا تشارُك فيها.

يقع الخلطُ والاضـــطرابُ عند بعض الباحثين؛ لأنهم لم يعمدوا إلى تصنيف ما يقع في أيديهم من أمور تهمّ البحث الذي يعملون فيه.

و**جودة الصياغة** مهارة مهمّة، ذلك أن تَفَكُّك النصّ، واضطرابَ الروابط، وفساد اللغة[1]، واختلالَ الاقتباسِ يهوي بالبحث في وادٍ سحيق من الضعف والتهافت. وكذلك يُعدُّ **التجريب والتنبؤ** من أهمّ المهارات التي تظهر في التحليل النصـي، أو دراسـةِ الظواهر المتصـلة بتاريخِ الأدب العربي. فمثلاً: نشأة المقامات، وشيوع المجون في مدوّنات الأدب وغيرهما من القضـــايا تحتاج إلى مرحلة من التجريبِ القائم على اســـتنطاقِ المدوّناتِ، والنظرِ في الآراء المتداولة عن تلك القضـــايا، وهو الذي يُفضـــي إلى تنبؤاتٍ في مجال البحث قد تكون فيما بعدُ حقائقَ قارّةً، أو في أقلّ أحوالها

---

(١) في طور التهذيب رسالة موجزة عن لغة البحث العلمي، أرجو أن ييسّر الله خروجها.

مثيرةً للجدلِ والنقاش المُزهِر المثمر. ويعدُّ **ظهور شـخصـية الباحث العلمية الناقدة** مهارةً دقيقة، فالباحثُ ليس ناقلًا للمدوّنة أو الآراءِ النقدية وغيرها فحســــبُ، بل هو فاحصٌ متـأمّــلٌ، يُبــدي وجهــةَ نظره، فيقبــلُ، ويعترضُ، ويقترحُ، ويُضـــيف، على هُدًى من معرفته، وخلفَ حادٍ من علمه واطّلاعه.

***

# أسئلة البحث ومشكلاته

ينشأ البحثُ من تراكم أسئلة تثير شغفَ الباحث للوصولِ إلى جواب عنها، ولا يمكن أن يقترحَ الباحثُ أسئلةً لفكرته البحثية ما لم يكن قارئًا جيّدًا –على ما أسلفتُ– **فكلُّ باحثٍ ممتازٍ هو بالضرورةِ قارئٌ ممتازٌ** (كررت هذه الجملة لأهميّتها).

وعليه ينبغي لمن اتصلتْ أسبابُه بالبحث العلمي أن يعوّدَ نفسَه كثرةَ القراءة في مدوّنات تخصّصه، وفيما يجدّ من دراسات، وما يظهرُ من مناهج، وأن يظلَّ مطّلعًا متابعًا، وأن يسلكَ سبيلَ تقييدِ الملحوظات والتَّسْآلات؛ لأنها قد تكون نواةً لأفكار بحثية متعددة.

**وأسئلة البحث قد تكون بادئةً بـ ماذا أو كيف أو هل أو مَن أو لماذا؟**

**إنك إذْ تدرسُ نتاجَ أديبٍ تسأل أسئلةً من قبيل: (ماذا قال الأديب؟ وكيف قال؟ ولماذا قال؟)**، فأما (**ماذا قال؟**) فهو أهونُ الأسئلة وأيسرُها؛ لأنك تستعرضُ -إذْ تُجيب عنه- معانيَه وأفكاره، وهذا لا تظهرُ فيه القدرات البحثية حقَّ الظهور.

**وأما** (**كيف قال؟**) فجوابه تبيين للكيفيّة التي عبّر بها، فالجواب عنه ينزاحُ بالباحث إلى حاقِّ البحث؛ لأنه حينئذٍ يتروّى ناظرًا، مُعمِلًا خبرتَه في تأمّلِ النصوص، حتى يضع يده على وجوه التعبير وطرقه، وما فيها من جديد طريف، أو مأثور منقول.

فإذا بلغ الباحث السؤال الثالث (**لماذا قال؟**) فحينئذٍ يمتازُ الثقيلُ الرَّكِينُ من الخِفِّ الطيّاش، ويَبِينُ العميقُ من الضحضاح، ويتقدّم المُجلّي على المصلّي، ويبقى السُّكَّيتُ في آخر المضمارِ. ذلك أن هذا النمطَ من السؤال مُحوِجٌ إلى كثيرٍ من الأناةِ والنظرِ المعمّق، واستشارةِ الآراء السابقة،

وفحصِها، والاستعانة بذخيرةٍ ليست هيّنة من القراءة والاطّلاع. أي باختصار: الجوابُ عن نمط هذا السؤال يكشف الباحثَ الحقّ.

وفيما يلي نماذج من عناوين[١] البحوث والأسئلة التي يمكن طرحُها:

فلو كان الباحثُ يدرس **(وصف المطر في الشعر الجاهلي)**، فقد يقترح أسئلة من قَبيل:

ماذا قال شعراء الجاهلية في وصف المطر؟

مَن مِن الشعراء كثُر وصفه للمطر؟

هل للبيئة أثرٌ في كثرة وصف المطر أو قلّته؟

كيف وصف الشعراء المطر؟

---

(١) يخطّئُ بعضُهم جمعَ عنوانٍ على عناوين، وهو صحيحٌ؛ لأنه اسم خُماسيٌّ قبل آخره حرفُ مدٍّ، فهو مثل (قُربان وقرابين، وقنديل وقناديل، وجُلمود وجلاميد).

لماذا كان وصف المطر قليلاً عند بعض الشعراء؟

لماذا لم يكن للمطر قصائد مستقلة عن سائر الأغراض؟

ما فضاءات التخييل المتصلة بوصف المطر؟ وبم تُباينُ سائر الفضاءات التخييلية؟ ولماذا؟

وإن كان يدرس (**الشعراء في ديوان ابن الرومي "ت٢٨٣هـ"**)، فقد يقترح أسئلةً من قبيل:

مَن مِن الشعراء ورد ذكرهم في ديوان ابن الرومي؟

ما السياقات التي يرد فيها ذكر الشعراء؟

لماذا كثر ورودُ أسماءِ شعراءَ دون آخرين؟

لماذا استعان ابنُ الرومي باسم الشاعر رمزًا؟ ولماذا استعان به في التخييل؟ وهلمّ جرًّا

وإن همّ بدراسة (**القضايا النقدية في كتب التفسير إلى نهاية القرن كذا**)[1]، فيمكن أن يقترح أسئلة من مثل:

ما صلة تفسير القرآن الكريم بالنقد؟

كيف اشتجرَ النقدُ الأدبي والتفسير؟

ما محرّكات النقد الأدبي عند المفسّرين؟

---

(١) درّست في برنامج الدكتوراه في جامعة الإمام بالرياض سنواتٍ كثيرة، وكنتُ –إبان تدريسي إياهم حلقة البحث– أكلّفهم موضوعًا مشتركًا يتغيّر عنوانه الفرعي عند كل واحد منهم، ففي إحدى السنوات كلفتهم الكتابةَ عن (المادة الشعرية في كتب الوعظ والرقائق)، وجعلتُ لكل منهم كتابًا منها أو كتابين، وفي سنة أخرى (المادة الأدبية في كتب التفسير)، وفي ثالثة (المادة الشعرية في كتب التراجم)، وهلم جرًّا. والمهمّ هنا أن بعض الطلاب النبهاء يُحسِنُ التقاط الفِكَر، ويضمرُها فكرةً لأطروحته، فكان أن سُجّلت في قسم الأدب بجامعة الإمام أطروحتان، أولاهما (المادة الأدبية في كتب الزهد والرقائق المصنّفة في القرنين الثاني والثالث للهجرة) للباحث فهد العبودي، والأخرى (الشعر في كتب الفقه من القرن الثاني حتى نهاية القرن السابع، دراسة إنشائية) للباحث عادل العمار.

ما مصادر النقد الأدبي في كتب التفسير؟

ما ضروب النقد الأدبي في كتب التفسير؟

هل من أصالة وامتياز في آراء المفسرين النقدية؟

ما مظاهر التأثّر والتأثير النقدي في هذه الكتب؟

لماذا أورد المفسّرون آراءهم النقدية لكلام البشر، وهم يفسّرون كلام الله؟

وأعيد القولَ بأن خير الأسئلة لطرافة البحث وعمقه ما يبدأ بـ (لماذا)، للأسباب المبسوطة فيما سلف.

***

# اختيار موضوعِ البحث

إن خطوةَ اختيارِ الموضوعِ هي أعسرُ الخُطا في مسيرة البحث وأخطرها؛ لأهميّة الموضوعِ في تكوينِ شخصية الباحث، وفي إطْلاعِهِ على مصادر العلم الذي يخوضُ فيه، وتعريفِهِ مراجعَه، وإملاكِهِ الأدواتِ البحثيّة والنقدية؛ ومن أجل هذا ينبغي له أن يجعلَ المسائلَ التاليةَ منه على ذُكْرٍ:

١) لا بدّ من أن يكون موضوع البحث متصلاً بهواية الباحث وشغفه، فإن كان لا يحبّ الفنّ الروائي مثلاً، فليس من مصلحته، ولا مصلحة العلم والأدب، أن ينخرطَ في سلك دارسيه. وإن كان لا يستهويه الشعر، أو كان يهواه، ولكنه ضعيف القدرة على تمحيص جيّده من رديئه، ومعرفة إيقاعاته ونحو ذلك، فمن الخير له ألا يورّطَ نفسه في نهر لا يحسن العوم فيه.

إن بعض الباحثين يوقِعون أنفسهم في حرجٍ، ويَلُزّون قدراتهم في مضايق هم في غنى عنها، كأن يعمد أحدهم

إلى دراسة الشعر وهو لا يعرف إيقاعاته من أوزان وقوافٍ، أو يدرس التجديد في الشعر وهو لا يفرّق بين الموزون والمكسور! أو يعمد إلى الكتابة عن الرواية وهو لا يعرف ضروب السرد ومصطلحاته وتاريخ الرواية! وعليه فالباحث الحصيف لا يخوض إلا فيما يتقن.

٢) ويقع بعض الباحثين في شرَك بحوث مشابهة فيقلّدها، وهذا يوقع الباحث أحيانًا في الافتعال، وقد يُظهر جهلَه بالمصطلحات. ناقشتُ رسالة طالبٍ، فوجدتُه يدرس (حسن التخلص) وهو لا يفقه المراد به، وليس في شعر الشاعر الذي يدرسه (حسن تخلّص)! وما وقع هذا إلا لأنه طالع بحوثًا مشابهة، فوجد أصحابها يشيرون إلى هذا المصطلح، فظن أنه لا بدّ منه في دراسة كل شعر.

٣) لا بدّ من أن يكون في الموضوع المختار جِدّةٌ وطرافةٌ وإضافةٌ علمية. فالموضوعات المكرورة المقلّدة تقيّد الباحث، وقد تُحيله ناقلاً جامعًا فحسب. والتجديد والابتكار مهيّآن لمن جدَّ وأطال النظر، ووسّع دائرة القراءة

وأتقن أنماطها، وليس من الحقّ ولا من أبناء عمومته القولُ بأنه "ما ترك الأولُ للآخِر"، فهذا قول المحبَط الضعيف الهمّة، يقول الجاحظ: "إذا سمعت الرجلَ يقولُ: ما ترك الأولُ للآخر شيئًا، فاعلم أنه ما يريدُ أن يفلحَ"[١]، ويقول أيضًا: "ليس مما يستعملُ الناسُ كلمةً أضرَّ بالعلمِ والعلماءِ، ولا أضرَّ بالخاصّةِ والعامةِ من قولِهم: (ما ترك الأولُ للآخرِ شيئًا"[٢]، ويقول الحاجّ خليفة (ت١٠٦٧هـ): "اعلم أنّ نتائج الأفكار لا تقفُ عند حدٍّ، وتصرّفاتِ الأنظار لا تنتهي إلى غاية، بل لكلّ عالم ومتعلم منها حظٌّ يحرِزه في وقته المقدّر له...فغير مستبعَد أن يُدّخر لبعض المتأخرين ما لم يُدّخر لكثير من المتقدمين، فلا تغترَّ بقول القائل: ما ترك

(١) انظر: معجم الأدباء، ٧٨/١٦. ولم أجد القولَ في كتب الجاحظ، وربما ندَّ عني موضعُه.

(٢) رسائل الجاحظ، ١٠٣/٤.

الأولُ للآخر، بل القول الصحيح الظاهر: كم ترك الأولُ للآخر"[1].

٤) ويتصل بما سبق أن يتجنّب الباحث وهَج الظواهر الأدبية الرائجة، ويتخلص من إغرائها[2]، لقد لوحظ في السنوات الأخيرة تأثر جمهور من الباحثين بما يتردد من أن عصرنا هذا هو (عصر الرواية)؛ فصاروا يعسفون أنفسهم على دراستها، وتورّط بعضهم بدراسة نتاج ضعيف؛ فاصطبغوا هم بذلك الضعف في تكوينهم النقدي وفي لغتهم وثقافتهم العلمية:

**والثوبُ ينفُضُ صِبغَه فيما يليه من الثيابْ**

---

(١) كشف الظنون، ١/٤٠، وقوله هذا مأخوذ عن أبي حيان. انظر: قواعد التحديث، جمال الدين القاسمي، ٣٨ (نقلاً عن: التأليف وشروطه في الثقافة العربية: مساهمة في تطوير قوانين الملكية الفكرية، فاطمة الوهيبي، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج١٤، ع٢، رجب–ذو الحجة ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، ٧).

(٢) انظر: إعداد البحث الأدبي، ٦١.

٥) وينبغي للباحث الحصيف أن يدرك أنه كلما كانت المدوّنة بِكْرًا كان ذلك أدعى للإبداع والوقوع على الجديد. فعليه تجنّب دراسة المدوّنات التي أشبعها الباحثون نظرًا وتحليلًا، ما لم يقف على زوايا منسيّة، أو فِكَر مُطَّرَحة، وحينئذٍ يجب أن يقنع المتلقي بأهميّتها، وحاجتها إلى درس نقدي جديد. ومن المقلق أن نجد أدباءَ يتكرر درسُ أدبهم، فما أكثر ما كُتب عن المتنبي وأحمد شوقي وغازي القصيبي مثلًا! وهم حقيقون بدراسات عدة، غير أن الملحوظ هو أن بعض الباحثين يعمد إلى دراسة بعض الأدباء، لا لأنه وقف على ما يستحق الدراسة مما لم يُسبَق إليه، ولكن لأنه يرى كثرة ما كُتب عن موضوع أو أديب، فيغريه ذلك؛ لأنه سيجد مادة نقدية متوافرة ينقلها ويرتّبها، ولا يعنيه أن تغيب شخصيته وراء سطوة الدارسين قبله.

كانت العرب قديمًا تبعثُ الرائد يرتاد لها المواضع المعشبة، فكلما أوغل بُعدًا وقع على الروض الأُنُف أي الذي لم يُرْعَ قبله، قال أبو تمام:

**وقلقلَ نأيٌ من خراسانَ جَأشَها**

**فقلتُ اطمئنّي، أنضرُ الروضِ عازبُه**

أي أكثر الرياض عُشبًا وكلأً ما كان عازبًا، أي بعيدًا عن الناس. وكذلك موضوعات البحث.

٦) وعلى ما سبق ينبغي للباحث ألّا يعمد إلى اختيار موضوع حتى يطمئنّ إلى أنه لم يُدرس من قبل، فإن بدا له أنه دُرس فعليه أن يستعرضَ ما وصل إليه الدارسون قبله، ويتأمّلَ ما قيل، فإن وجد مجالاً للإضافة والزيادة والاستدراك، وإلا فلْيُعرِض عنه.

٧) من المهم جدًّا أن يطمئنَّ الباحث إلى توافر مادة كافية لإنجاز بحث، وقد يستعرضُ بعض الباحثين مسائل طريفة فيتعجّلون في اقتراحها، ثم يتبيّن لهم أنها ليست على ما كانوا يظنّون. قدّمت إحدى الباحثات موضوعًا بعنوان (محمد ﷺ في شعر النصارى العرب في العصر الحديث)، وهذا عنوان طريف برّاق يغري بالخوض فيه، ولكن الباحثة فوجئت بعد حين بشُحّ المادة المندرجة

فيه! أو هكذا قالت، فألغي وسجّلتْ موضوعًا آخر. والمهم هنا أنها تصدّت لدراسة الموضوع دون أن تثقَ بكفاية مدوّنته، مع يقيني أنها لم تبذلْ من الجهد ما يكفي لجمع المادة، وإلا فقد عرَض لي، في قراءاتي، قصائدُ كافية لأن يقامَ عليها بحث في تلك الفكرة الطريفة(١).

٨) لا بدّ من أن يكون الموضوع ملائمًا لقدرات الباحث: والملاءمة هنا ضربان: **ضَرْبٌ** يتّصل بالموهبة والفهم، كأن يدرس الشعرَ من لا يعرف قوالبه، ولا يدرك أوزانه وقوافيه كما أسلفتُ، فهذا سيُضيع وقتَه، وسيغمر مروجَ الفن بغثائه، وسيأتي بكلام فجّ لا قيمة له. **وضَرْبٌ** يتّصل بالقدرة المادية، كأن يدرس الطالب (الأدب العربي في نيجيريا) أو (الشعر العربي في الصومال)، فهذان

(١) لرشيد الخوري الشاعر القروي قصائد كثيرة في مدح النبي محمد ﷺ، ولطائفة من شعراء المهاجَر الجنوبي قصائد كثيرة، ولجاك صبري شمّاس الشاعر السوري شعر في الإسلام ونبيّه الكريم. ولكن يبدو أن الباحثة لم تبحث جيّدًا، أو أنها لم تهوَ الموضوع فتركتْه.

الموضـــوعان يُحوِجان إلى بذْلٍ مادّي، وســفر ومخاطرةٍ، واطّلاع على مدوّناتٍ قد لا تتيسّــر له. ومن مراعاة القدرةِ ألّا يُخِيضَ الباحثُ قلمَه وفكرَه في موضوعٍ طويلٍ متشعّب، قد تنقطعُ همّتُه دون إنجازِه.

**٩) ينبغي ألا تكون البحوث المقترحة لتخصص الأدب والنقـد منـدرجـةً في الـدراســات القرآنيـة والحَديثية؛ لأن القرآن والحديث وَحْيان، لا يصــدقُ عليهما ما يصدقُ على كلام البشر.**

والبابُ الذي يُدخل منه إلى دراســة القرآن الكريم والحديث الشريف هو باب (دراسة البيان والبلاغة والصورة الفنية)؛ ولكن على أنها جزء من (البلاغة القرآنية والبلاغة النبوية)، لا على أنها نتاج أدبي. والفرق أنك في دراســة الأدب (البشري) تُعمِل أدواتك النقدية، وتخوض في نتاج الأدباء برأيك، وتُجري عليه ما تشـــاء في أُطُر المناهج الصحيحة. أما في دراسة الوحيَيْن فأنت –أيّها المسلم–

تُقبِل عليهما مؤمنًا بأنهما ﴿وَحْيٌ يُوحَى﴾، فتستفرغُ جهدك، وتبذلُ طاقتَك؛ للوصول إلى وجوه البلاغة التي تحدّى الله بها العالمين، وتظلّ متوقِّفًا عن الخوضِ فيهما برأيك، مخبِتًا متردِّدًا؛ لعلمك بخطر القول في كتاب الله بغير علم، أو التخوّض في كلام نبيه ﷺ دون معرفة ووعي. وليس كذلك نتاج البشر، فتأمّل.

ثم إن إجالة النظر في القرآن والحديث بأدوات نقدية أسلوبية أو سيميائية توقع الباحث في حرج، وتلزّه في قرَن –إن كان ممن يقدُر لكلام الله قدره، ولكلام النبي ﷺ أنه وحي يُوحى، وهذا هو الظنّ بالمسلم– وليُنعِم أحدُنا نظره لو أنه درس القرآن دراسة أسلوبية، أكان له أن يدرس العدول أو الانزياح؟ أو التشبّع الأسلوبي؟ أوَ يليق أن يُقال ذلك في دراسة القرآن؟

وهبْ أنه درس القرآن دراسة سيميائية، أكان له أن يدرس الألفاظ بوصفها علامات سيميائية، يؤوّلها على ما

يشــاء وكيف يشــاء؟ وكيف يخلُصُ من قضــية اتصــال السيميائية بنظرية (موت المؤلف) التي لا تنفكّ عن بعض الغايات الإلحادية؟

١٠) الأليق بالباحث ألا يعتمد على غيره في اقتراح موضــوع، لِتكُنِ الفكرة ناشــئة من قراءته واطلاعه، ولا ينتظرْ أن يقدّم له الموضوع إلا في أحوال نادرة، كأن يثقَ الأستاذُ بقدرة باحث فيعطيَه موضوعًا مهمًّا، أو أن تتعدّدَ اقتراحات باحث جادّ، ولكنها لا تُقبل، فيُخشــى أن تنتهي مدته النظامية دون أن ينجزَ شيئًا، وحينئذ يُسعَفُ بموضوع يلائمه.

لقد شبّه شوقي ضيف (ت١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م) من يلجأ إلى أســاتذته لدلالته على موضــوع بالأشــجار المتســلقة على غيرها، وحذّر من أن الباحث قد يواجه مشكلةَ ألّا يناسبه الموضوع[١]، وكلامه حقٌّ.

---

(١) انظر: البحث الأدبي، ١٧-١٨.

أذكر أن طالبة تقبّلت موضوعًا مقترحًا من أستاذها، فسُجِّلَ بعنوان (مكة في الشعر المصري الحديث)، ولم تكن فيما يبدو مقتنعة به، ولكنها آثرت قبوله خشيةَ فوات الوقت، ولما جمعتْ مدوّنتها، وشرعت في صياغة البحث، فاجأتْها جملة إشكالات: ما حدود المدوّنة؟ وهل يشمل بحثُها ما قاله الشعراء المصريون طَوال مئتي سنة؟ فهو كثير جدًّا! وكيف تدخل إلى موضوعها وجُلُّ شعراء مصر قد ذكروا مكة في أشعارهم؟ مع إشكالات أخرى. ولم تكن نهايتها مع هذا البحث سوى الانقطاع وطيّ القيد، مأسوفًا عليها.

ووقع أن عرضتُ فكرةً على طالبٍ، تعبَ في اقتراح الموضوعات، وطال عليه الأمدُ، فأعجبتْه، وبذل جهدَه في استقصاءِ مادّتها، وقُبِل موضوعُه وسُجّل، ولكنه فرّط في إكمال الموضوع، وغلبه الكسلُ فانقطع، وطُوي قيدُه. والذي يبدو لي أن اقتراح الفكرةِ عليه كان من أسبابِ

تركِه إياها، ذلك أنها لو كانت من بناتِ أفكاره، ونتائجِ تأمّله، لعضّ عليها بالنواجذ.

١١) يحسُن بالباحث أن يقترح موضوعًا ملائمًا للمدة النظامية التي تتيحها جامعته لإنجاز بحثه. والجامعات السعودية كلُّها تخضع لنظام موحّد، فعلى الباحث أن يعرفَ ذلك النظام معرفةً جيّدةً، ويدركَ ما له وما عليه.

**فإذا اختار الباحث موضوعه، فلا بد من أن يسألَ نفسَه أسئلةً عدة:**

١- لماذا هذا الموضوع؟
٢- هل يتصل الموضوع باهتماماتي ورغبتي الشخصية؟
٣- هل مصادره ومراجعه متوافرة ميسّرة؟
٤- ما أهدافه؟ وما الفائدة العامةُ والخاصّةُ المرجوّة منه؟ (العامة تتعلق بالإضافة إلى المعرفة المتصلة

به، والخاصة تتصل بتنمية قدرات الباحث وتوسيع آفاقه).

٥- هل في وسعي خوض هذا الموضوع؟

٦- كم يستغرق إنجاز البحث؟ فربما كان الوقت المتاح للإنجاز قصيرًا، ومدوّنة البحث وخطته تستغرقان وقتًا طويلاً.

٧- وما الدراسات السابقة ذاتُ العلاقةِ بالموضوع؟ ومعرفة تلك الدراسات تعين الباحث على معرفة أين يضع قدميه، وفي أي طريق يمضي. فقد يبدو له -بعد الاستطلاع والنظر - أنْ لا جديد يضيفه إليها.

وهنا يجب أن يُتَنبَّه إلى الفرق بين القدرات والاهتمامات، والفرق بين مقدرة الرجل ومقدرة المرأة. إن موضوعًا مثل: (الأدب العربي في نيجيريا) لا يمكن أن يُنجزه إنجازًا علميًّا متكاملاً سوى باحث نيجيري، يعرف تاريخ العربية في بلاده، ويدرك مظانّ ذلك الأدب، وأهمّ

رجاله، ولو أراد باحث عربي أن ينجزَه لشقّ عليه، ولفاته منه شيء كثير.

ومثل ذلك أن يعمَد الباحث إلى مدوّنة واسعة الزمان والمكان، متناثرة في المطبوع والمخطوط، ويقتضيه إنجازُها أن يراجعَ مخطوطاتٍ في مكتبات يعزّ الحصول على ما فيها، فمثل هذا ينبغي أن تَنْهَدَ له مؤسّسات، وأن يقسّمَ بين باحثين، لا أن يُورّط فيه باحث واحد.

***

# مشكلات تعترض للباحثين

١- القياس على عناوين سابقة، دون إلمام بحجم المدوّنة (مادة البحث) والتأكّد من صلاحِيَتها للإجراء (مثال: الشعر على الشعر في العصر الجاهلي = يُقاس عليه دون تلبّث ورَوز للمدوّنة: الشعر على الشعر في العصر الأموي). إن تجنُّب قياس عنوان على آخر، يعين على بناء الشخصية واكتساب القدرة على استقلال التفكير والاعتماد على النفس[1]. وفي هذا السياق أذكر أن طالبًا قال لي: أنت درستَ مقطّعاتِ الأعراب إلى نهاية القرن الرابع، وأنا أريد دراستَها بعد الرابع، فما رأيك؟ قلتُ: ما عدد النصوص التي وقفتَ عليها؟ وما معيارُك في حدّ المقطّعة؟ وما حدُّ الزمان؟ قال: لم أقرأ شيئًا بعدُ، ولم أضع معيارًا! فصرفتُه عن هذا التفكير

---

(١) ينظر: البحث الأدبي، ١٧-١٨، وأساسيات البحث العلمي، ٩٤-٩٥.

(الكُرْبوني)، وقلت: اذهب واقرأ، فإذا اجتمعت عندك مادّة كافية فارجع إليّ. فخرج ولم يعُد.

٢- بناء البحث على مدوّنة ضعيفة القيمة الفنية. إن ضعف القيمة الفنية يؤدي إلى ضعف امتلاك الباحث للأدوات المنهجية، ويؤثّر في ذوقه. وقد رأيت من بعض الباحثين عجبًا، فهم يريدون دراسة كل ما قيل إنه (شعر)؛ ظنًّا منهم أن كلَّ من عَرف الوزن والقافية شاعر! بل إن بعض (الوزّانين) ينظم كلامًا عاديًّا، وفيه من اختلال الأوزان والقوافي وابتذال اللغة، وركاكة المعاني ما فيه، ومع هذا يأتي بعضهم بنتاجه الخديج المهلهل؛ ليسجّله في بحث علمي ينال به درجة عالية!

وكذلك أقول عن ظاهرة الانجراف إلى دراسة ما يسمّى روايات، وهي كلام مجالس، وأحاديث فارغين، لا تنتمي إلى الفن الروائي، ولا هي من قراباته، ومع هذا يضيّع بعض الباحثين أوقاتهم وأذواقهم وتكوينهم العلمي في قراءتها ودراستها!

إنك لا تجني من الشـوك العنب، ولا تبني القصـر على الرمال[1].

٣- الجهل بمظانّ المعلومات؛ وعليه فالواجب على كل باحث في بداية مسيرته العلمية أن يعرف المصادر والمراجع في كل فنّ، وأن يعرف حقّ المعرفة مصادر تخصّصه ومراجعه. سألتُ طالبًا في إحدى المناقشات: لمَ لمْ تترجم للسان الدين بن الخطيب (ت٧٧٦هـ) ليطّرد منهجك؟ فأجاب إجابة عجيبة، إذ قال: إنه لم يجد له ترجمة!

ولو أنه فتح الأعلام -وهو على طرف الثُّمام- لوجد ترجمته، فضلاً على أن كتاب (نفح الطيب) مبنيّ على التعريف به، ومدوّنات الأدب الأندلسي المتأخرة لا تغفُل

---

(١) تُراجع ورقة العمل التي أعددتُها بعنوان: نقاد الصدفة: قراءة في الممارسة النقدية لمُعِدّي الرسائل العلمية (ضمن: في حومة الحرف، دراسات ومقالات عن الأدب العربي في المملكة العربية السعودية، عبدالله بن سليم الرشيد، كرسي الأدب السعودي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط الأولى، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ١٣٣-١٤٨) ففيها عرض لنماذج من البغي على البحث العلمي باسم النقد!

عن ترجمته، ولم أفسّر ذلك إلا بالكسل أو الجهل المُطبق، وأنِفتُ من أن أفسّره بشيء آخر.

٤- ضعف المعرفة بما يتصل ببحثه مادّةً أو أداة أو إجراء. وهذا أمرٌ استشرى في السنوات الأخيرة، فقد صار من المألوف -وقد يؤْلَفُ الشيءُ الذي ليس بالحسن- أن يُطلب في أثناء المناقشة من الباحث أو الباحثة أن يقرأ الشعر الذي درسه وحلّله، فإذا به لا يقيم أداء مخارج حروفه ولا إعرابه ولا يعرف وزنه! وقد يُطلَبُ منه بيان فهمه لمصطلح استعمله، فإذا هو يخبطُ خبْطَ وليّ السوءِ في مال اليتيم! أليس هذا من الفساد الذي ابتُليت به الجامعات؟[١]

٥- ومن الإشكالات المتصلة بذلك، الإقدام على البحث في الأدب المقارن، دون تمكّن من اللغات

---

(١) بلى إنه لمن الفساد العريض، ويزيدُ الطينَ بِلّةً أن يتكشَّفَ للمشرفِ ضعفُ تلميذِه، فيقفَ معه على باطلِه، ويقاتل (حقًّا يُقاتل) من أجلِ ألّا تُردَّ الرسالةُ، بل يسعى بكلّ ما اقتدر عليه ليُمنَح التلميذُ الضعيفُ درجةً عالية! اللهم أنت المشتكى، وعليك المُعَوّل.

التي كُتِبت بها الآثار الأدبية[1]. إذْ إني لا أرى من الخير للعلم والأدب أن يختصَّ أحدٌ في الدراســـات المقارنة، بلا معرفةِ لغتين، في الأقلّ، وإتقانٍ كاملٍ لهما، غير لغته الأمّ.

٦- نقص الاســـتقراء، وهذا يوقع في اختلال التصوّر، وضعف التخطيط، واضطراب الأحكام.

٧- الانطلاق من مســـلّمات والبحث عما يُثبتها. مرّ بي في مقدمة رســـالة علمية قول الباحث: "وقد ســـعيتُ في هذا البحث لأثبتَ كذا"! وهذا خلل منهجي؛ لأنه ينبغي الانطلاق من (حيرة علمية)، أو من رغبةٍ في الاكتشـاف، فهذه الحيرةُ تجعلُ صـاحبَها ينظر في المدوّنة، ويدرس الشـواهد، ويسـتعرض الآراء، ثم قد يُوصَـــل بعدها إلى رأي في القضـــية المثارة، مدجّجٍ بالحجة، متدرّعٍ بالدليل، وقد تبقى الحيرة، ولكنْ حسبُ الباحث أن أثار القضية ودرسها.

---

(١) ينظر: أسئلة المنهج، ٤٨.

٨- ويتصل بذلك تقبُّلُ بعض الآراء أو الأخبارِ على أنها حقيقةٌ مسلّم بها، اتّباعًا لما شاع عند الباحثين، أو مجاراةً للرأي الشائع. والباحث الحصيف يعمد إلى الشكّ في كثير من المسلّمات ولا سيّما في تاريخ الأدب، ليبلغَ به إلى شاطئ اليقين، ولستُ أعني الشكّ العبثيّ، بل الشكّ العلمي المنهجي الذي يقارن ويوازن ويحلّل، ويُعمِل النظرَ والرأيَ فيما يقرأ. ومن هذا القَرِيّ ما فعله عودة الله القيسي —وهو باحث أردني حصيف قمين بأن يُقرأ نتاجه- إذ نظر في القول الشائع عن احتفال القبيلة من العرب بنبوغ الشاعر فيها، وبحثَ عن مصدر الخبر، فوجده عند ابن رشيق (ت٤٥٦هـ)، ولم يجد له أثرًا في مدوّنات الأدب الكبرى التي سبقته، ثم نظر فيه من حيث أثرُه في الشعر الجاهلي، فلم يلقَ له حسًّا، ولم يسمع له رِكْزًا، فانهدم الخبر بين يديه، فصار إلى القول ببطلانه[١].

(١) انظر: منابع الشعر ومكانة الشاعر، ١٥٨.

٩- فتور العزيمة أو اختلاف مستوياتها من موضع إلى موضع. وأكثر من يقع في هذا الباحث الكسِل، أما الباحث ذو العزيمة المتّقدة والرغبة العارمة، فإن نَفَسه في بحثه يجيء على نمط واحد من الألق والانطلاق والتجويد.

١٠- ضعف القدرة على الإفادة من الاقتباس النصي، ومن ثَمَّ قد تغيب شخصية الباحث في غَمرةِ نقول متوالية.

١١- الجهل أو ضعف الوعي بمصطلحات التخصُّص، وهذا أمر يوقع الباحث في خلل منهجي وعلمي كبير، فعليه أن يفهم المصطلحات، ويعرف دلالاتها الدقيقة ومرادفاتها، وأن يحسن إجراءها، وقبل ذلك لا بدّ من أن يلمّ بمعاجم المصطلحات وكتبها[١].

---

(١) من المراجع المفيدة لدارسي الأدب والنقد في ضبط المصطلحات وتفصيل القولِ في المناهج:

دليل الناقد الأدبي، لسعد البازعي وميجان الرويلي، ومصطلحات نقدية من التراث الأدبي العربي، لمحمد عزام، والمعجم الأدبي، لجبور

# الوصولُ إلى الفكرة البحثية

يحسُن بالباحث الجادّ أن يجعل من دأبه القراءة المعمّقة في كتب التخصص، سواء القديم منها والحديث، وينبغي له أن يستصحب كُنّاشًا أو دُفَيترًا يقيّد فيه كلّ ما يعنّ له، من فوائد وإشارات مع بيان مواضعها مما قرأ، وما يخطر في ذهنه إبّان القراءة، وسوف يجد بين يديه —ولو بعد حينٍ– فكَرًا بحثية طريفة، وفوائد علمية يزداد بها عمقًا وتتّسع بها مداركه.

---

عبدالنور، ومعجم البلاغة العربية، لبدوي طبانة، ومعجم السرديات، الذي أشرف عليه محمد القاضي، ومعجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، لسعيد علوش، ومعجم المصطلحات الأدبية، لإبراهيم فتحي، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، لأحمد مطلوب، ومعجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، لمجدي وهبة وكامل المهندس، ومعجم مصطلحات النقد الحديث، لحمادي محمود.

ويحسن به أن يعمد بعد ذلك إلى ما توافر بين يديه، فينسّقه على حسب الفنون، أو المسائل المثارة، جامعًا النظائر والأشباه، مقيّدًا ما خطر له من عناوين تصلح للبحث.

ثم يبدأ برَوز فِكَره والنظر في جدّتها وقيمتها، وثراء الأسئلة المنبثقة عنها، فإذا قرّ رأيه على فكرة ذهب يطلب ما قيل فيها، وبحث في قوائم الرسائل الجامعية وكشّافاتها ومواقع أوعيتها، وسأل المختصّين عنها[١].

---

(١) صدرت كشافات للرسائل العلمية في المملكة العربية السعودية ومصر والعراق والمغرب وغيرها، منها (دليل الرسائل العلمية في الأدب والنقد في المملكة العربية السعودية)، لعبدالله الحيدري، و(الدليل الببليوجرافي للرسائل العلمية في الجامعات المصرية إلى نهاية القرن العشرين) لمحمد أبو المجد البسيوني، ومن المفيد هنا مراجعة المجلات الثقافية والعلمية الجادّة وكشّافاتها التي تحوي عرضًا للرسائل العلمية وما يجدّ من كتب ودراسات، ومنها: مجلات المنهل وعالم الكتب والعرب والمجلة العربية والفيصل (كلها تصدر في الرياض)، ومجلة المورد (تصدر في العراق)، ومجلات المجامع اللغوية والعلمية

فإذا اطمأن إلى صلاحيتها شرع يصوغ الأسئلة المتصلة بها صياغة علمية مقنعة غير مفتعلة، ثم يبحث عن الدراسات السابقة، ويقرؤها قراءة متأنية، ويقيّد ما يبدو له من ملحوظات عليها واستدراكات، ثم يشرع في اقتراح خطة تشمل مسائل فكرته، مضبوطة بمنهج نقدي.

واستعراضُ الدراسات السابقة لا يعني عرضَ عناوينها فحسب، وكتابةَ فقَر عامّة لا يُقبَضُ منها على رأيٍ، ولا يبدو منها أن الباحثَ قد عمّق نظره فيها.

إن عرضَ الدراسات السابقة يعني أن الباحث قد قرأها، وتأمّل طرقَ أصحابِها في الدرْس، ونظر في نتائج أبحاثهم،

---

(في دمشق والقاهرة وعمّان وبغداد وفلسطين والجزائر)، وما يماثلها من مجامع. ومن الضروري أيضًا مراجعة مجلات الجامعات المحكّمة، ففيها ما يغني ويُقني، ولبعضها كشافات، كمجلة جامعة الإمام بالرياض.

فعنّتْ له آراء جديدة، أو بدا له أن يبني فكرتَه على ما وصل إليه بعضُهم.

ومن تجاربي في الوصول إلى فِكَر بحثية أني كنت أقرأ قراءة الهاوي في كتب الأدب سنين عددًا، فلفت نظري كلام بليغ للأعراب متناثر في المدوّنات، فاقترحته موضوعًا للدكتوراه فكان. والمعوّل عليه هنا أن قراءتي المتصلة وتقييدي لما وقعت عليه، هو الذي سهّل عليّ اقتراح الفكرة.

ومن ذلك أني كنتُ أقرأ في لسان العرب، في مادة (بلسك) فجاء فيه قول أبي سعيد السكّري (ت٢٧٥هـ): "سمعتُ أعرابيًّا يقول بحضرة أبي العَمَيْثل الأعرابي: يُسمّى هذا النبت الذي يلزق بالثياب فلا يكاد يُتخَلَّص منه بتهامةَ البَلْسَكاءَ، فكتبه أبو العَمَيثل وجعله بيتًا من شعر ليحفظه، قال:

**يُخبِّرُنـا بأنّك أحْوَذيٌّ**

**وأنت البَلْسَكاءُ بنا لصوقا"**[١]

فاستوقفني قوله الآنفُ المسطورُ ما تحته، لطرافة أن يعمد اللغوي إلى نظم معنى في بيت، فكان ذلك قادحًا لفكرة بُحيث عن أبي العميثل (ت٢٤٠هـ)[٢].

ومنه أني كنت أقرأ في كتاب (الفصوص) لصاعد (ت٤١٧هـ)، فلفت نظري مقطوعات لشاعر يُدعى ابنَ الخيّاط الشمشاطي (ت؟)[٣]، كلُّها في هجاء المؤذنين والأئمة والخطباء! وهذا غريب جدًّا، إذ لم نعهد في تاريخنا

---

(١) لسان العرب (بلسك).

(٢) وهو في كتابي (دواوين لشعراء مغمورين) الذي نشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عام ١٤٣٠هـ. وتنبّهْ إلى أني أخّرتُ بيان سنة وفاة أبي العميثل، مع ورود ذكره مرتين قبل هذه المرة؛ وذا لأن وروده في المرتين السابقتين كان في ضمن نصّ مقتبس، فلم أشأ أن أقحمَ على النص ما ليس منه، وهذا هو المنهج الذي أرتضيه.

(٣) إذا جعلتَ من منهجك الكتابي ذكرَ وفاة العلم بين هلالين، كما فعلتُ، ومرّ بك مجهول الوفاة، فضع علامة الاستفهام؛ للدلالة على أنك جهلتَ سنة وفاته.

الأدبي أن يُستفرَغ الجهد الفني في موضوع كهذا! فعمدت إلى إدراجه في بُحيث عنوانه (ها أنذا: منطقُ الشاعرِ المغمور) سعيتُ فيه إلى أن أفسّرَ أسباب إلحاحه على هذا الهجاء(١).

---

(١) وهو مُدرَجٌ في كتابي (ماءُ الثماد، دراسات في شعر بعض المغمورين) الذي صدر عن نادي حائل الأدبي ودار المفردات، عام ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

# صياغة عنوان البحث وضبطه

العنوان هو أول ما يواجه المتلقي، وربما عُدَّ نصفَ البحث؛ ولهذا يجب على الباحث أن يجعله جامعًا مانعًا، مصرِّحًا بما يندرج فيه، متجنِّبًا إطالته ما أمكن، ضابطًا حدوده الزمانية والمكانية، صائغًا إياه صياغة لغوية صحيحة.

ومن تجربتي التي أراها مفيدة هنا أنْ واجهتني في صياغة عنوان بحثي للدكتوراه إشكالات الضبط، وكان أولَ ما اقترحتُه هكذا (نثر الأعراب إلى نهاية القرن الرابع)، ولكنه –بهذه الصياغة– يُدخِل مادة غزيرة جدًّا يعسر استيعابها، فكان أن صرتُ إلى جعله على هذا النحو: (مقطّعات الأعراب النثرية إلى نهاية القرن الرابع الهجري في المصادر الأدبية جمعًا وتوثيقًا ودراسة)، والضبط المنهجي واضح فيما يلي:

- لفظ (المقطَّعات) أخرج ما ليس مندرجًا في وصف (المقطّعة)، فلم تدخل فيه النصوص الطويلة ولا الحوارية ولا الأمثال.
- إضافتُه إلى (الأعراب) أخرجت ما كان لغيرهم.
- التحديد الزماني أعفاني من تتبّع ما جاء عنهم بعد القرن الرابع.
- تحديد (المصادر الأدبية) أخرج ما ورد في كتب اللغة والنحو والمعاجم والتاريخ والبلدانيات؛ لأنها ليست مصادر أدبية خالصة.
- المصادر في العنوان ليست محدودة بزمن، وهذا خطأ منهجيٌّ لم يكن لي يدٌ في وقوعه[1].

(١) كنتُ اقترحتُ على القسم في مرحلة التسجيل أن يكون العنوان (مقطعاتِ الأعراب النثرية في المصادر الأدبية، إلى نهاية القرن الرابع)؛ فيكون الحدُّ الزماني للمصادر لا للمقطّعات. وهذا –فيما أُرِيتُ– أقومُ وأسلمُ. غيرَ أن مجلس القسم أصرَّ على رأيه، فبقي على ما ارتضاه. وهذا يذكّرُني أمرًا مهمًّا، وهو أن على الباحثِ أن يحاجَّ دون اختيارِه، وأن يطيلَ نفَسَه في بيانِ وجهةِ نظرِه، وألا يقبلَ التعديلَ على مقترَحه،

- العنوان الفرعي (جمعًا وتوثيقًا ودراسة) وضَعَ خطة العمل فيه، وأبان التقسيمات الكبرى، وأومأ إلى المنهج.

ما لم يكنْ اقتراحًا علميًّا منهجيًّا مبنيًّا على حجج، أما ما يقدَّمُ إليه، في لحظاتِ تفكير عاجلةٍ، لا تروّيَ فيها، ولا أناةَ، فليجعلْه دَبْرَ أُذُنيه، وليكنْ –بمعونةِ مرشدِه العلمي– حصيفًا في النقاشِ، والإقناع؛ حتى لا يقعَ في شَرَكِ اقتراحاتٍ خدائجَ.

وفي النماذج التالية ما يكشف قيمةَ الضبط، وإن أدّى إلى تطويل العنوان، لأن المهمّ وضوحُ الفكرة، وما يتصل بها من بيان الجنس الأدبي أو الجزء المدروس من الفكرة، وحدود المدوّنة، وتحديد الزمان والمكان إن رُئِيت الحاجة إليهما، ثم وضوح المنهج المتّبع:

| العنوان | المدوّنة | الزمان | المكان | المنهج |
|---|---|---|---|---|
| تلقي شعر المشارقة في مدوّنات الأدب الأندلسي حتى نهاية القرن الحادي عشر الهجري | مدوّنات الأدب الأندلسي | من القرن الثالث حتى نهاية الحادي عشر | الأندلس والمغرب | منهج التلقي |

| تحسين الشاعر ما لا يحسُن: مقاربة تداولية من خلال مصنفات الثعالبي | مصنفات الثعالبي | – | – | التداولي |
|---|---|---|---|---|
| معارضات مقصورة ابن دُريد دراسة أسلوبية | معارضات المقصورة | نهاية القرن الخامس | – | الأسلوبي |
| الفصحى في شعر زكي قنصل دراسة موضوعاتية | ديوان زكي قنصل (الأعمال الكاملة) | – | – | الموضوعاتي |

| صلة الخبر بالشعر في مدوّنات الأدب المشرقية حتى نهاية القرن السابع دراسة إنشائية | مدونات الأدب المشرقية | من القرن الثاني حتى السابع | المشرق العربي | الإنشائي |
|---|---|---|---|---|

# نماذج من عناوين غير منهجية

| العنوان | الإشكالات |
|---|---|
| الشعر في المجلات العربية حتى عام ١٩٨٠م | ١- اتساع الموضوع زمانًا ومكانًا.<br>٢- تفاوت قيمة المدوّنة.<br>٣- هل اجتماعُ قصائدَ في وعاءٍ نشرٍ صحفي كافٍ لدراستها؟ ما المسوِّغ لذلك؟<br>٤- المنهج غائب عن العنوان!<br>٥- هل الموضوع في تاريخ الأدب أو في تيارات الشعر أو في مستوياته الفنية؟ |
| أدبنا | العمومية وغياب المحددات الزمانية والمكانية والمنهجية |
| الشعر في مواقع التواصل الاجتماعي | ١ -ليس للشعر في مواقع التواصل خصوصية؛ لأن كثيرًا منه منتزع من دواوين وصحف، ولم يتغير فيه سوى أنه نُقل من الورق إلى الفضاء الرقمي. |

| | |
|---|---|
| | ٢ – ما يُرتجَل في تلك المواقع يغلب عليه التكلف والركاكة والضعف.<br>٣ –ليس للمواقع (النِّتِّية) بقاء كبقاء ما ينشر ورقيًّا.<br>٤ –المدوّنة غير واضحة المعالم، وهي مختلطة غير صافية.<br>٥–العمومية.<br>٦–اضطراب الرؤية والخشية من أن يُحال إلى حساب يحذفه صاحبه لاحقًا، فلا يمكن الاستيثاق منه.<br>٧–لا ضمان بأن الباحث لن يفتعل حسابات يُحيل إليها. |
| الشعر في دول مجلس التعاون الخليجي (١٣٨٠-١٤٣٠هـ) دراسة أسلوبية | ١- إخضاع البحث العلمي للواقع السياسي غير منهجي.<br>٢- التحديد الزماني غير معلّل علميًّا.<br>٣- غزارة المدوّنة.<br>٤- تباين تجارب الشعراء وتعدد منازعهم ومستوياتهم الفنية. |

| | |
|---|---|
| | ٥- الدراسة الأسلوبية لمجموعٍ واسعٍ متعدد القائلين، غيرُ منهجيّ. |
| شعر حسين بن نفيسة دراسة موضوعية وفنية | ١- المدوّنة ضعيفة جدًّا، وهي نظم لا شعر.<br>٢- الخلل في مصطلحي (موضوعية وفنية) |
| انشطار الذات المبدعة في شعر حسن الزهراني، جدل الرؤية وآليات التشكيل | اعتماد عنوان مجازي يُدخل الفكرة في متاهة الدلالة التي ينبغي أن تتضح ابتداءً. |

# اختيار منهج الدراسة

المنهج هو الطريق المسلوك لرَوْز مدوّنة البحث والنظر فيها، واستنطاقها، وهو تالٍ للنظر في المدوّنة لا سابقٌ لها. فعلى الباحث بعد أن تطمئنَّ به القدمُ في موضوعه، أن ينظرَ أيّ المناهج أنجعُ للدراسة، وأيُّها أحفلُ بما يجدّد النظر، ويبلغ به إلى نتائج جديدة.

ومن الأخطاء التي تكثر عند الدارسين في تخصص الأدب والنقد وصفُ المنهج بأنه (المنهج التحليلي أو الاستقرائي أو الوصفي)، فهو خطأ؛ لأن هذه ليست مناهجَ، بل هي إجراءاتٌ ووسائلُ تدخلُ في كلِّ المناهج، فلا منهجَ بلا استقراءٍ ووصفٍ وتحليل.

ولا بدّ قبل اختيار المنهج من الإلمام بالمناهج الشائعة، والموازنة بينها، لتخيّر ما يلائم المدوّنة، فإذا اختِير المنهج، فعلى الباحث أن يقرأ في كتبه النظرية والتطبيقية

قراءةً متأنّيةً، تُوثَّقُ بها المعرفة، وتُستنبطُ بها معالمُ المنهج ووسائل إجرائه، وتُعرف مصطلحاته[١].

وينبغي التفريق بين منهج الدراسة، ومنهج الكتابة، فالأول هو المتصل بطريقة النظر والتحليل (المنهج الأسلوبي أو المنهج التاريخي، أو منهج التلقي مثلًا)، والآخر هو المتصل بطريقة الكتابة، كاعتماد الإحالة إلى المصدر بعنوانه أو باسم مؤلفه، أو ذكر المصدر والمرجع في أثناء المتن بين هلالين، واختيار الترجمة للأعلام، أو تركهم، أو الاكتفاء بذكر تاريخ الوفاة لكل علم، وتفصيل الخطة في المقدمة أو اختصار الإشارة إليها، ونحو ذلك. والباحثون في هذا طرائق قِدَد، ولا مشاحّة، والمهمّ أن يضبط الباحث منهجه، فيتّبع طريقة واحدة.

---

(١) من الكتب الهادية في هذا المقام: المذاهب الأدبية والنقدية عند العرب والغربيين، شكري عياد، ومدخل إلى مناهج النقد الأدبي، لمجموعة من الكُتّاب، ترجمةُ رضوان ظاظا، والمدخل إلى مناهج النقد المعاصر، لبسّام قطّوس.

# صياغة المخطط وبناء هيكله

إن صياغة الخطّة هي وصفٌ للسبيل التي سوف تُسلَك، للوصول إلى تحقيق الأهداف. وهذا الوصفُ – أي بناءُ الخُطة– يكون بَدْئيًّا، أي في حيّز الاقتراح القابل للتغيير، إلى آخر مدّة الإنجاز. ولا يُنتَظَر أن يقدّمَ الباحثُ خطّةً كاملةً شاملةً دقيقةً؛ لأنه "من العنت أن يلزم الطالب نفسه بأن يصف وصفا دقيقا شاملا رحلة لم يقم بها بعد"[1].

وينبغي للباحث أن يعرفَ كيف يصوغُ الخُطّة، وألا يجعلَها منتَسَخةً من خُطط سابقة؛ ذلك أن لكل موضوع خصوصيتَه، وإن قاربَ غيرَه.

إن انتساخَ خُطط سابقة، وتقديمَها لإنجاز موضوع جديد، يوقعُ في أخطاء علمية ومنهجية. ناقشتُ رسالة (ماجستير)، فوجدتُ فيها مبحثًا عن بعض المظاهر

---

(١) إعداد البحث الأدبي، ٢٦.

الموسيقية الداخلية، وفيه تفريعٌ عن (ردّ العجُز على الصدر)، وإذا كلُّ النماذج التي ساقها الباحث لا صلة لها بهذا المظهر الموسيقي! فسألتُه: ما معنى هذا المصطلح؟ فلم يعرف، وتلجلج قليلًا، ثم قال: إنه سار على الخُطّة المرسومة، وهي –على ما قال– (خطّة تقليدية)!

إن هذا الخطأ والخلط ما نتجا إلا عن أسباب، منها نسخ خُطّة سابقة، بلا مراعاة لما تقتضيه المدوّنة الجديدة، والظنُّ الخطأ بأن الخطّة لا تُغيّر ولا تُعدّل، واستعمالُ المصطلحات استعمالًا ببغائيًّا.

فيا أيها الباحثُ، اعلم أن مدوّنتَك هي التي تعطيك الخُطّة، وأن أهدافَ البحث وأسئلتَه هي النّواة التي تُنسَلُ منها فصولُ الخُطّة ومباحثها. فلو درستَ مثلاً (التعالُقَ الغَرَضيّ في المعلقات)، فإن أسئلته تُنسِلُ فصولَه على هذا النحو:

| السؤال | الفصل أو المبحث الناشئ عنه |
| --- | --- |
| ما المعلقات وما التعالق؟ | تمهيد:<br>– المعلقات وشعراؤها<br>– مفهوم التعالق الغرضي |
| ما وجوه التعالق أو ما أنماطه؟<br>أو: كيف وقع التعالق؟ | وجوه التعالق الغرضي<br>أو: أنماط التعالق الغرضي |
| هل تنازعت الأغراضُ الظهورَ؟ وهل استحوذ بعضُها على بعضٍ، أو اندرج بعضُها في بعضٍ؟ | مظاهر الاستحواذ والاندراج في التعالق الغرضي |
| لماذا تعالقت الأغراض؟ | أسباب التعالق |
| هل للتعالق الغرضي أثر في البناء؟ | أثر التعالق الغرضي في بناء المعلقات |

- التمهيد في الخُطّة يشمل المهادَ الذي يُنطلَق منه، ويُرى أنه لا بدّ من بيانه تذكيرًا للمتلقّي بالأسس والمنطلقات التي يبدأ منها الباحث. ومن الخطأ أن يُجعل في التمهيد فِقَر هي من صلب الموضوع. ولا يصحّ منهجيًّا أن تُسمّى فِقَر التمهيد فصولاً أو مباحث، والذي جرى عليه العُرف في أكثر الأقسامِ العلمية أن يُقسم التمهيد أقسامًا مرقّمة ونحو ذلك.

- في صياغة المخطط يجب ألا يكون أحدُ عناوين الفصول أو المباحث موافقًا لعنوان البحث.

- ينبغي ألا تكون بعض المباحث تكرارًا لمباحث أخرى.

- إن أمكن تقسيم الخطة في أبواب تندرج فيها فصولٌ، وفي الفصول مباحث؛ فذلك أدعى لوضوح الفِكَر التي سوف يدرسها الباحث، وفيه دلالةٌ على وعيه بما هو مُقْدم عليه، وإدراكه للتفريعات التي يشملها موضوعه.

- جرت العادة أن يوضع للبحث خاتمة واحدة في نهايته، تستغرق كلَّ ما يمكن إيراده من نتائج وتوصيات، ويرى بعض

الباحثين أن الأحسنَ وضعُ خاتمة لكلِّ فصل، ثم يُؤتى بخاتمة نهائية تشمل كلّ ما ورد. وهذا النهج مقبول في البحوث الطويلة المعمّقة، التي يكون الفصلُ الواحدُ منها في صفحات كثيرة، أما إن كانت الفصولُ قصيرة، والبحثُ موجَزًا، فمن الإعنات والتكثّر إلزام الباحثين إياه.

– الخطة ليست نهائية، فإنه يتاحُ للباحث التعديل إذا بدا له ذلك، والأنظمة تسمحُ به، بل إنّ طلب التعديل يكون غالبًا مظهرَ تفكير، ودلالةَ فهم، ومرونةً علميّة.

***

# صياغة البحث وشخصية الباحث

- مقدِّمة البحث هي آخر ما يُكتب، وإن كانت في بدايته؛ ويحسن أن تكونَ مشتملةً على مسائل، هي:
  - أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
  - أهداف الموضوع وأسئلته.
  - الدراسات السابقة.
  - خُطة البحث.
  - منهج البحث.
- يمكن للباحث أن يذيّل مقدمته ببيان الصعوبات التي واجهته، ويحسُن أن يختمها بشكر من له إسهامٌ في توجيهه وإفادته، بلا إسرافٍ ولا تعمّل.
- ينبغي للباحث ألا يبدأ الفصل أو الباب باقتباس، بل عليه أن يصوغَ مدخله بلسانه، لا بلسان غيره.

- تظهر شخصية الباحث بقدرته على الإحاطة بفكرته وحسن تعبيره عنها، وإدراكه لما يلوبُ حولها من آراء، وما سُبق إليه من أفكار تتصل بها.
- وتظهر الشخصية كذلك بمناقشته لما يعرض له من آراء، وحسن احتجاجه لرأيه. وليس المقصود بظهور الشخصية أن يتنمّر الباحث على من سبقوه، وأن يسفّهَ آراءَهم، ويسخرَ منهم، ويتشبّعَ بما لم يُعطَ، فاحترام الباحثين الآخرين مظهر تفكير سوِيّ، وظهور الشخصية لا يعني الحطَّ من جهد غيره.
- وليس من سمات الشخصية العلمية السويّة المبالغة في الثناء على النفس، وتعظيمُ عملها، والتباهي بمنجَزها.
- كثرة النقل والاقتباس والاكتفاء باستعراض الشواهد استعراضًا مدرسيًّا يُقلّل قيمة البحث، ويذهب بشخصية الباحث (وانظر الفقر المخصوصة بالاقتباس والأخذ في هذا الكتاب).
- ينبغي للباحث أن يتجنب الأحكام الانطباعية غير المعلّلة، مثل أن يجعل دأبه في تحليل مدوّنته أن يقول: ما

أجمل قوله كذا! وما أحسن تعبيره بكذا! لأن هذه الجمل لا تكشف قدرة نقدية، ولا تعطي حكمًا قمينًا بالأخذ.

- لغة البحث لغة علمية صارمة، لا تصلح لها التعبيرات المجازية، كتب أحد الباحثين: "وهذا شعر مثل روضة غنّاء في قيظ لاهب"! وكتب آخر: "فعبّر الشاعر تعبيرًا يأخذ بالألباب، وكأنه قطرات مطر أو نسيم عليل في جوّ خانق"! إن هذا الأسلوب يصلح لمقالة انطباعية تأملية، ولا يصلح لبحث علمي.

- يحسن بالباحث أن يحذرَ من إطلاق الأحكام الصارمة في المسائل الدقيقة المتنازَع فيها، فلا يقولَ: "ولا جدال في كذا"، بل عليه أن ينحو منحى يُشعر بالتواضع وفهمِ طبيعة العلم، فيعبّر تعبيرًا حذِرًا كأن يقول: "والراجح كذا"، أو "أميل إلى كذا"، أو "يغلب على الظن" ونحو ذلك.

- الحشو آفة البحث العلمي، سواء أكان في تكرار الفِكَر، أم في الاستشهاد بما يمكن حذفه، أم في الاستطراد إلى ما لا فائدة منه لموضوعه، أم في أسلوب التعبير عن الفكرة.

وقد تغريه طرافةُ فائدةٍ وقع عليها، فيقحمها في البحث إقحامًا، وذلك من عيوب البحث.

● الباحث الجيّد متأنٍّ متمهِّلٌ، غير مغامر في صياغة أفكاره، فهو يقرأ ما سُبق إليه، ويبني عليه، ويضيف إليه. ثم إنه يستقصي مادة بحثه، ثم يعرضها عرضًا حسنًا جاذبًا متماسكًا، متدرِّجًا فيه، أمينًا في نقله، ضابطًا لما يحيل إليه.

● ليس من السنة العلمية الحميدة ذكرُ أسماء الأعلام مسبوقة بالألقاب، كأن يُقال: (وذكر العلامة الأستاذ) أو: (يرى الأستاذ الدكتور فلان)[١]. إن للألقاب مواضعها، وليس منها متن البحث. أما في الحواشي فالأمر متّسع.

● ابتدع بعض الباحثين صفحة قبل المقدمة سمّوها (الإهداء)، وهذا مخالف للأعراف العلمية الصارمة، التي تنظر للبحث العلمي نظرة تختلف عن نظرها للكتب المطبوعة، علميةً كانت أم إبداعية. فالبحث في صيغته التي تُقدّم للمؤسسة

---

(١) من عجيب ما عرَض لي قولُ أحدهم: "في شعر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله الفيصل مظاهر..."!

العلمية ما زال في طور التنقيح والنظر والمناقشة، ولم يملك الباحث بعدُ حق إهدائه، فليس من اللائق أن يُكتب فيه إهداء وهو لم يُجَزْ.

- ومثل هذا أن توضع صفحة مستقلة بعنوان (شكر وتقدير) ونحو هذا؛ لأن موضع الشكر في ختام مقدمة البحث، وهو مُغنٍ عن تخصيصه بصفحة.

- تشمل خاتمةُ البحث ثمارَ البحث ونتائجَه، وتذيَّلُ بالمقترحات والتوصياتِ إن وُجدت، فإن لم يبدُ للباحث شيء منها، فلا داعي لأن يتكلّف. ويُتَنَبَّه إلى أن الخاتمة تكون بلا حواشٍ.

***

# الاقتباس والأخذ

- ينبغي ألا يطولَ الاقتباس ما أمكن؛ لأن في طوله جناية على شخصية الباحث، وتضخيمًا للبحث بما يمكن الاستغناء عنه.

- إذا استشهد الباحث بآية من القرآن، فالأليق والأكمل أن تُنقَل الآية برسمها في المصحف، وتُجعل بين هلالين مزَهّرين هكذا ﴿...﴾؛ وفي هذا من احترام كلام الله، وتمييزه عن غيره ما يزيد البحث كمالًا.

- يحتاج الباحث إلى الاستعانة ببعض ما يمرّ به من الآراء أو النصوص، وحينئذٍ يمكنه نقلُ النص بحذافيره إن كان في حاجة إليه، ووضعه بين علامتي التنصيص أو الاقتباس (وهي أربعة أهلّة صغار)؛ للدلالة على أنه مقتبس، هكذا "**أ**، **ب**، **ت**"، ما عدا الشعر فإن نمط كتابته يُغني عن وضعه بين تلك الأهلّة.

– قد ينقل الباحث النصَّ نقلًا حرفيًّا، ويحذف بعضه؛ لأنه لا يحتاج إليه، فحينئذٍ يحسُن أن يوضع النص بين أهلّة الاقتباس، وتوضع نقاطٌ موضعَ ما حُذف منه[١]، وقد توضع النقاط بين معقوفين مثل ما يبدو في الصورة التالية[٢]:

أما المحبوبة فهي في أغلب الروايات صغيرة. فبثينة فعلت ما فعلت «وهي إذ ذاك جويرية صغيرة»[2]. وعزة كانت حين لقيها كثير «جارية حين كعب ثدياها»[3] وتوفي والد عروة وتركه «صغيراً في حجر عمه [...] وكانت عفراء ترباً لعروة، يلعبان جميعاً، ويكونان معاً، حتى ألف كل منهما صاحبه»[4]. وكان قيس بن الملوح وليلى صغيرين حين علق كل منهما الآخر، ولذلك يقول: [من الطويل]

تعلّقتُ ليلى وهي ذاتُ ذؤابةٍ ... ولم يبدُ للأترابِ من ثديها حجمْ

صغيرين نرعى البهمَ يا ليت أننا ... إلى اليوم لم نكبرْ ولم تكبرِ البهمْ[5]

– وقد يكتفي الباحث بنقل المعنى، أو تلخيص الفكرة، أو الإشارة إليها فحسب دون نقل فحواها، أو إثباتها بنصّها. وهذا موضع قول (انظر، أو: يُنظر).

---

(١) انظر مثالاً فيما نقلتُه أعلاه عن الحاج خليفة.

(٢) ويُتنبّه إلى ما في الصورة من عمْد المؤلف الكريم إلى عزو الشعر إلى بحره، ووضعه بين معقوفين، وهذه طريقة يكمّل بها بعض الباحثين الجادّين أعمالهم، وإن كانت غير ملزِمة. والغالب أن يُعمَد إليها في تحقيق المخطوطات.

- وعلى الباحث أن يكون حذرًا من نقل ما لا فائدة في نقله، كأن يقول مثلاً —وقد قاله أحدُهم-: (ويصرّح الجاحظ بأن الفيل أضخم الحيوان)! فهذا من البدهيات التي لا يُحتاج فيها إلى النقل عن الجاحظ.

- وكذلك ينبغي ألا يُسرف في الإحالة إلى مراجع للأفكار الشائعة المعروفة التي لا يُنازَع فيها، كأن يذكر شغفَ العرب بالشعر، أو عنايةَ علماءِ اللغة القدماء بالغريب، أو ضعفَ الشعر في القرون التي وَلِيَتْ سقوط دولة بني العباس، أو انتشارَ الرواية ورواجَها في العصر الحديث. فكلُّ أولئك فِكَرٌ شائعةٌ لا يُحتاجُ فيها إلى إحالة(١).

- الاقتباس شبيه بالاحتجاجِ أو حشدِ الأدلةِ والشواهدِ على أمر يُحتاج إلى أن يؤيّدَ بالأقوال والآراء،

---

(١) انظر كلام محمد الشامخ عن هذه المسألة في: إعداد البحث الأدبي، ٣٠-٣٢.

فحيثما انتفت الحاجة أو ضعفت، فعلى الباحث أن يتجنّب الاقتباس.

- يقع بعض الباحثين في ورطة الاستشهاد بنصوص رديئة تشوّه جمال البحث، وقد يقع هذا لأن الباحث لم يوفّق إلى اختيار مدوّنة عالية القيمة، أو لأنه لم يحسن المفاضلةَ بين نصوصها، والأليقُ به -عند الاضطرار إلى ذكر نصوص متدنّية القيمة الفنية- أن يكتفيَ بالإشارة إليها في حواشيه، ما لم يكن مضطرًّا إلى رصد بعض المظاهر فيها رصدًا أسلوبيًّا مثلًا.

- قد يعثر الباحث بنصٍّ لا يجدُ بدًّا من ذكره، ولكنّ فيه ما يحرِجِ عقديًّا أو سياسيًّا، أو ما يُستحيا من ذكره، فماذا يفعل؟ إن الأصل في البحث العلمي أنه يعتمد الصراحة والوضوح في النقل، ولكن إن رُئي أن إيراد النصّ مُوقِعٌ في الحرج، فلا بأس حينئذ من الإشارة إلى فحواه، والتعليق عليه تعليقًا عامًّا، أو إيراده بنصّه مع وضع نقاط موضع ما لا يُراد ذكره.

# الأمانة العلمية

الباحث أمين في النقل والعزو إلى من ينقل عنهم، حتى لو كان المنقولُ جملةً واحدة، والأمانةُ العلمية من أهمّ ما يفخر به الباحثون، وقد كان أهلُ العلم منذ القِدَم يحضّون على الأمانة في النقل، وترك الكذب في الحديث، نُقل عن النسّابة البكري (ت بعد ١٤٥هـ) قوله: "إن للعلمِ آفةً وهُجنةً ونكَدًا" ثم قال: "ونكَدُه الكذبُ فيه"[١]، ويندرج في الكذبِ المرادِ هنا أن ينتحلَ المرءُ كلامَ غيره.

ويُروى عن أبي عُبيد كلام نفيسٌ جدًّا، أوردتُه من قبلُ، وأعيده لأهميّته؛ لأنه يصلحُ ميثاقًا من مواثيق الأبحاث العلمية، وهو قوله: "من شُكر العلمِ أن تستفيدَ الشيءَ، فإذا ذُكِر لك قلتَ: خفِيَ عليَّ كذا وكذا، ولم يكن لي به علمٌ، حتى أفادني فلانٌ فيه كذا وكذا، فهذا شكر

(١) عيون الأخبار، ١١٨/٢.

العلم"[١]. وعقّب السيوطي (ت٩١١هـ) بعد إيراده هذا الخبر بقوله: "ولهذا لا تراني أذكرُ في تصانيفي حرفًا إلا مَعْزُوًّا إلى قائله من العلماء، مبيّنًا كتابه الذي ذُكِر فيه"[٢].

وقد استشرى في الزمن الأخير التهاونُ بالأمانة العلمية، وصارت الإغارةُ على جهد الباحثين والسرقةُ منهم مظهرَيْن شائِنَين يكشفان عُوار بعض المتسلّقين على البحث العلمي، وساعدت شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على استسهال الأخذ دون نصّ الكلام إلى أهله، وأعانت حوانيتُ المتاجرين بكتابة البحوث على تفشّي الظاهرة. فعلى الباحث المدرك الواعي أن يحذرَ نقلَ كلامٍ لغيره دون أن يشيرَ إليه، أو أن يوكِل إلى غيره كتابة بحثه، وليتذكّر قول الأول:

**ونُصَّ الحديثَ إلى أهله    فإن الأمانةَ في نصِّهِ**

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢/٣١٩.

(٢) المرجع السابق، نفسه.

ولْيعلم أنه ما من سارق أو مُخِلّ بالأمانة إلا وله يوم معلوم، يُكشَف فيه زيفُه، وكم سمعنا من سُرّاق كشفتهم الأيام، وفُضِحوا على رؤوس الأشهاد[1]، ومن تجربتي في كشف السرقات العلمية أنّ أحدهم أحال —وهو يعرِض لبعض فنون البديع– إلى (الروض المرْبع)!! فسألتُه: ما للروض المُربع وفنون البديع؟ فما أحار جوابًا! إن هذا الكتاب في الفقه الحنبلي، وأما الكتاب الذي أحال إليه فهو (الروضُ المَرِيع في صناعة البديع) لابن البنّاء المراكشي (ت٧٢١هـ)، وسبب خطئه يُحمَل على أمرٍ واحدٍ، هو أنه سرق المتن والحاشية، فصحّف عنوان المرجع، وما حكمتُ بهذا إلا لأنه ثبتَ عليه في مواضع أخرى من بحثه أنه سارق! والله المستعان.

---

(١) ومن الغرائب أن يترقّى أساتيذُ جامعاتٍ بالسرقات العلمية! وبعضهم يسرق سرَقًا فيه خُبث الضبُع، فيستكتبُ غيره، وينشر البحث باسمه! ثبَت ذلك وشاع، وعُرف بعضُهم فطُرِد من جامعته. اللهم الطُف بنا.

وأعجب ما يمكن ذكرُه هنا أنْ أُحيلَ إليّ بحث لفحصه والحكم عليه، فوجدتُ صاحبه ساطيًا على أحدِ كتبي، ناقلًا منه بلا عَزْو! فتأمّلْ هذه العجيبة: أوَ كان في ظنِّ ذلك السَّاطي أن (بحثه) سوف يقع بين يدي المسطوِّ عليه؟ إنها كائنة غريبة ما زلت أتحدّث بها وأحدّث كلما عنّ ذكر السرقات العلمية، فيا لله العجب!

**كلُّ من يدّعي بما ليس فيه**
**فضحتْه شواهدُ الاِمتحانِ**

ومما يوقع فيما يشبه الإخلالَ بالأمانة العلمية اعتمادُ مرجع واحد أو مرجعين، إذْ إن ذلك يجعلُ الباحثَ أشبهَ بالمختصِر لكلام غيره، وقد يغدو بحثُه خلاصة رديئة لبحوث سابقة.

ثم إن من سبُل منع السرقة أن يبادر الباحث إلى نشر بحثه، وفي أرحام الأخبار عجائب عمّن تركوا بحوثهم في صيغها الرسالية، فوجدوها مسروقة مزيّنةً -قُلْ مشيَّنةً- بأسماء سُرّاق لا يَرقُبون في باحثٍ إلًّا ولا ذمّة.

ومن ذلك أن طالبةً في إحدى الكليات في المنطقة الشرقية من السعودية، فوجئتْ ببحثها المناقَش منشورًا في دولة عربية بعنوان مختلفٍ اختلافًا يسيرًا عن عنوانها الأصل، أما المتنُ فالمتن. ولكنْ من كان ذلك اللصُّ العاتي؟ إنه مشرفُها الذي انتهى عقدُه!

**ويرى أنّـه البصيـرُ بـهـذا**

**وهْو في العُميِ ضائعُ العُكّازِ**

فيا أيها الباحث بادرْ إلى نشر بحثِك، وإن لم تستطعْ نشرَه كتابًا، فانشرْه منجَّمًا في مقالات وفصول، وفرّقه في المجلات والدوريات، حتى تسدَّ مُطَّلَعَ النفاق عليهم، وتقمعَ جهابذة اللَّصوصيّة.

***

# مسائل في العَزْو والتخريج

جرى عُرف الباحثين على أن يُقال: عزا الآية، وخرّج الحديث، وخرّج النص من مظانّه[1]. فإذا مرّت في البحث آيةٌ فعلى الباحث أن يعزوَها إلى موضعها من المصحف الشريف، مثلاً: (سورة آل عمران، ٢٣)، وإن عرَض له حديثٌ أو أثرٌ فعليه أن يخرّجَهما من كتب الحديث والآثار، مثلاً: (صحيح البخاري، ٢٣٦١) أو: (صحيح مسلم، باب كذا، رقم الحديث كذا)[2]، ولا يجوزُ بل لا يليقُ بالباحث المجاهِدِ، العارِفِ أصولَ العلمِ، المهتمِّ بفروعه، أن يخرّجَ الحديثَ من كتب الأدب والنقد، حتى لو كان الكتاب مصدرًا قديمًا، وقد رأيتُ في بعض كتبِ التراثِ المحقَّقة –

---

(١) وليست هذه مصطلحات قارّة، فيمكن أن يأتي بعضها مكان بعض، ما عدا القرآن والحديث، إذ جرى عرفهم على قول (عزا الآية وخرّج الحديث)، ويمكن أن يقال: عزا الشعر وخرّج الشعر والمثَل ونحو ذلك.

(٢) والأكمل اتباع طريقة أهل الحديث في التخريج، فلتُراجع.

وبعضُ محقِّقيها أساتيذُ كرامٌ- تخريجًا لبعض الأحاديث من كتبِ الجاحظِ وابن قتيبة وغيرهما، وذلك خطأ بلا شك؛ لأن التخريجَ يُوضِح درجة الحديث، أو يقرّبُ معرفتها، ولا يكونُ ذلك إلا بالرجوع إلى كتب الأحاديث والآثار.

وإن مرّ بالباحثِ نصٌّ نثريٌّ أو بيتُ من الشعر، فعليه أن يرجعَ إلى مظانّهما فيخرّجهما، فيقول مثلًا:

(للحسن البصري. عيون الأخبار، ١٣٢/٢)، (البيت لعلقمة الفحل. ديوان علقمة الفحل، ص٣١)، وإن كان الكلام أو البيت معزوًّا لقائله في المتن، فلْيعمد الباحث حينئذ إلى ذكر موضعه في كتاب القائل، إن كان له كتابٌ، أو في الديوان، مثلاً: (طبقات فحول الشعراء، ٥٩/١)، (ديوان النابغة الجعدي، ٧٦)، وإن راجع النصّ فلم يجده في مظانّه من الدواوين وغيرها فليقُل: (لم أجد البيت في ديوان الشاعر)، أو (لم أقف على النص فيما طالعتُ من المصادر).

وقد يجد الباحثُ شعرًا ليس لصاحبه ديوانٌ، فيخرّجُه من كتبِ الأدب المُزامِنة له، أو التي بعد زمنه بقليل.

وتخريج شعر شاعر من غير ديوانه، أو نثر ناثر من غير ديوان رسائله أو مجموع مقاماته أو مقالاته خطأ. كأن يُخرّج شعر امرئ القيس (ت نحو ٨٠ ق هـ) من (خزانة الأدب)! أو أن يحيل الباحث وهو يدرس إحدى مقامات البديع الهمذاني (ت٣٩٥هـ) إلى (جواهر الأدب)! وأقلّ ما في هذا أنه دليل على الجهل. ويُستثنى من هذا الحكم أن نبحث عن نثر أديب –ليكن الجاحظ مثلًا– في كتبه، فلا نجده، وحينئذ نحيل إلى الكتاب الذي وجدنا فيه النص، ثم نردف بالقول: (وهذا النص ليس في كتبه المطبوعة).

ومن المسائل المهمة أن يُدركَ الباحثُ نوعَ المصدر أو المرجع الذي ينبغي أن يُحيلَ إليه، فلو مرّ به مثَلٌ، فالكمالُ أن يخرّجَه من كتب الأمثال، لا من كتب التاريخ ولا من كتب الأدب العامة.

وكتبُ التاريخ والسير نخرّجُ منها الإشاراتِ التاريخية والأخبارَ ونحوها. وإن مرّ به قولٌ نقديٌّ لأحد البلاغيين،

فالمنهجُ الصحيحُ أن يخرّجَه من كتبه، فإن لم يكنْ له كتبٌ، فيخرَّجُ من كتبِ البلاغة، ويبدأ بالأقدم.

وإن أوردَ تعريفًا فمظانُّه كتب التعريفات والمصطلحات، مثل (التعريفات للجرجاني "ت٨١٦هـ") و(كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي "ت بعد ١١٥٨هـ") والمعاجم المتخصصة في المصطلحات، وعلى ذلك يُقاس.

***

# في أنماط الإحالات وطرقها

الإحالة في الحاشية ذاتُ طرقٍ ثلاثٍ مشهورة:

١) الإحالةُ المباشرةُ، وهي التي تتبَعُ الاقتباسَ النصّيَّ الكاملَ، فإن نقل الباحثُ كلامًا بنصّه، فيجبُ أن يضعَه بين علامتي التنصيص أو الاقتباس (الأهلّة الأربعة الصغار) هكذا: "..."، ثم يُحيل في الحاشية بذكر المصدر أو المرجع، مثلاً: (دمية القصر، ٢/٤٥).

٢) الإحالةُ المباشرةُ المتصَرَّفُ فيها، وهي التي يُضيفُ في حاشيته بعد تخريجها لفظ (بتصرّف)، والتصرّف ضروب:

- حذفُ جزءٍ من النصِّ المقتبَس لانتفاءِ الحاجة إليه. وانظر بعضَ ما ورد أعلاه من نماذج.
- تعديلُ خطأٍ أسلوبيٍّ أو نحويٍّ أو إملائيٍّ، مثلاً: نقل أحدُ الباحثين قولَ بعضِهم: "وكان العقّادُ كثيرَ القراءة، **مما** أكسبه ثقافةً عاليةً برّ بها معاصريه"، ولكنه

عدّل الخطأ الأسلوبيَّ فيه، وهو الربط بـ(مما)، فجعله هكذا: "وكان العقّاد كثير القراءة، **فاكتسب** ثقافة عالية بزّ بها معاصريه"، ولهذا قال في الحاشية: كتاب كذا، ص كذا (بتصرّف)[1].

- تعديلُ كلمةٍ تغيّرَ موقعُها الإعرابيُّ بعد الاقتباس، مثلاً: ورد نصٌّ احتاج الباحثُ لاقتباسه وهو: "كثيرٌ من العرب كان قادرًا على قول الشعر، ولا سيّما الرجزُ منه"، ولكنه حين جاء به في البحث سبقه بـ(إنّ) فصار حقّ (كثيرٌ) النصبَ على أنه اسم (إن) هكذا: وإن "كثيرًا من العرب..."، وعليه فإنه يحيل إلى المرجع، ثم يقول: (بتصرف).

٣) الإحالةُ غيرُ المباشرةِ، وهي التي نشيرُ فيها إلى المصدر أو المرجع بقول: (انظر، أو يُنظر)، وهذه يُؤتى

---

(١) ويأبى بعض الباحثين التصرف في النص على هذا النحو، ويرون إبقاء اللحن والخطأ على حاله. وهذا مقبول إن شُفِع بتعليق في الحاشية يُعلَّق فيه على موضع الخطأ.

بها عند نقلِ الفكرةِ أو المعنى العام دونَ اقتباسِ النصّ.
والأحسنُ اتّباع لفظ واحد، فإما (يُنظر) أو (انظر)، وإن جمع بينهما فلا مشاحّةَ، ولكنه ترك الأدقَّ الأولى بالأخذ، ولبعض الباحثين رأي في استعمال (انظر) قال فيه: إنها غير لائقةٍ؛ لأن فيها أمرًا صريحًا، لا يلائمُ التأدّبَ مع القارئ. ولستُ أرى هذا، فلصيغة الأمر (افعَل) من المعاني ما يعرفُه الشُّداة، كالطلبِ والالتماسِ والرجاء ونحو ذلك، ولو قبلتُ رأيَه ففي التعبير بـ(يُنظَر) من الإشكالِ أكثرُ مما في أختِها.

ويُلحَق بهذه أن يُحال بلفظ (راجع أو يُراجع)، وهذه يؤتى بها حين نومئُ إلى مسألةٍ ولا نذكرُ عنها شيئًا منقولاً من مرجع، ولكننا نحيلُ القارئَ إلى بعضِ المراجع، ليعرفَها أو يتوسّعَ فيها، أو حين نشيرُ إلى مرجعٍ لم يذكر الأمرَ الذي نتناوله، ولكن يُستَظهَر منه المعنى الذي وصلْنا إليه. مثلاً: قلتُ في بعض أبحاثي "إن لفظ (غشا) وما يُشتقُّ منه ينطوي على معاني القوةِ والهَيْمَنة"، ثم قلت

في الحاشية: "يُراجع: لسان العرب (غشا)". لماذا قلتُ هذا؟ لأن (لسان العرب) ليس فيه تصريح بأن (غشا) تتضمنُ ذلك المعنى العام، ولكنني استظهرتُه من جذر المادة واشتقاقاتها. وانظر المثال في الصورة ففيه استعمال لـ(يُراجع) لأن الباحثَ لم ينقلْ من الكتاب شيئًا، بل أشار في المتن إلى مسألةٍ، وترك للقارئ أن يُراجعَها:

(١) يراجع حول هذه الفكرة: نبيل منصّر، الخطاب الموازي، ص٥٣.

(٢) يراجع حول هذه الفكرة: السابق، ص٧١- ٧٣

على أن بعضَ الباحثين لا يتّبعُ الطرقَ المشارَ إليها أعلاه، وينهجُ طريقةً واحدةً، وهي ذكرُ المصدرِ أو المرجعِ في كلِّ موضعٍ بلا تفريقٍ بين إحالةٍ مباشرةٍ وغيرِ مباشرةٍ. وهذا منهجٌ غيرُ دقيق.

# أنماط ذكر المصادر والمراجع في الحواشي

# وترتيبها في آخر البحث

في الإحالةِ إلى المصادرِ والمراجعِ يمكنُك اتباعُ إحدى الطرق التالية:

١) البدءُ بعنوانِ الكتابِ فاسمِ المؤلِّفِ فسائرِ بياناتِ النشر، في أولِ مرةٍ يرِدُ فيها، ثم يُكتفَى في الإحالاتِ اللاحقةِ بعنوانِ الكتابِ وأرقامِ الصفحاتِ. وبعضُ الباحثينَ يضيفُ في المِرارِ اللاحقةِ (مصدر سابق أو مرجع سابق)[١] بين قوسين.

٢) البدءُ باسمِ المؤلِّفِ فعنوانِ الكتابِ فسائرِ بياناتِ النشرِ، في أولِ مرةٍ يرِد فيها، ثم يُكتفَى في الإحالاتِ اللاحقةِ باسمِ المؤلِّفِ وأرقامِ الصفحات. وبعضُ

(١) ويختصرها بعضهم بـ (م، س).

الباحثين يضيفُ في المِرارِ اللاحقةِ (مصدر سابق أو مرجع سابق) بين قوسين.

ولا بأس في أن يُكَرّرَ قولُ (المرجع السابق) ثلاثَ مِرارٍ متواليةٍ، ثم يُعادَ إلى ذكرِ عنوانِ المرجعِ الصريحِ في المرة الرابعة. وليس قولي (ثلاث) ضربةَ لازبٍ، إذ يمكنُ تَكرارُه على حسب ما يختارُه الباحث، والمهمُّ أن يسيرَ على منهجٍ لاحِبٍ مطّردٍ. وانظر هذه الصورة:

(٤) ابن خميس، على ربى اليمامة، ص١١١.

(٥) ينظر: السابق، ص ١٤- ١٥.

(٦) السابق، ص١٢١.

٣) إذا جاءت الإحالةُ إلى الموضعِ نفسِه في المرجعِ السابقِ فإنه يُقال: (المرجع السابق، نفسه) أو (السابق، نفسه).

٤) الإحالةُ إلى موقعٍ شبكيٍّ تكونُ على هذا النحو، مع ذكرِ تاريخِ النظرِ فيه:

(١٠) نقلا عن: http://www.khayma.com/tagthia/diabetesfaq.htm

(١١) ينظر: المرجع السابق.

٥) ذكرُ اسمِ المؤلِّف بين هلالين في المتن مع تاريخ النشر، وغالبًا ما يُعمَد إلى هذه الطريقة في البحوثِ الموجزةِ التي لا تكونُ مراجعُها كثيرةً؛ لصعوبةِ الأخذِ بها في البحوثِ الموسّعةِ أو المطوّلةِ، مثلًا:

***وذكر ابن رشيق أن للبديع اللفظي أنواعًا أخرى متكلّفة (ابن رشيق، ١٣٩٣هـ)***...

٦) ترتيبُ المصادرِ والمراجعِ في ثَبَتٍ أو قائمةٍ في آخرِ البحثِ طريقةٌ يحرصُ الباحثون عليها؛ لأهميتِها في كشفِ وعْيِ الباحثِ بالفروقِ بين النشَراتِ، وبيانِ الجهدِ الذي بذله في استيعابِ مدوّنةِ بحثِه وما أطاف بها من دراساتٍ، ولأنها تضعُ بين يدي المتلقي النشراتِ والطبعاتِ التي اعتمدها الباحثُ، وهي أشبهُ بكشفِ الحسابِ الذي يمكنُ به محاسبةُ الباحثِ على بعض هَنَاتِه أو أخطائِه أو

اضطرابِ بحثِه. ويحسُنُ في ترتيبِها أن تقسّمَ على هذا النحو[1]:

**أولًا– المصادر:**

- المصادر المخطوطة
- المصادر المطبوعة

**ثانيًا– المراجع:**

- الكتب المخطوطة
- الكتب المطبوعة
- الرسائل العلمية غير المنشورة
- المجلات والصحف والدوريات

(١) ليست كل البحوث في حاجة إلى هذا التفصيل، فقد يُكتفى في بعضها بسرد متصل يجمع المصادر والمراجع، ولاسيّما في البحوث المختصرة، وقد تُجعل في قسمين: ١– المصادر ٢– المراجع، وفي الغالب يُحتاج إلى (اللقاءات والندوات والمؤتمرات والرسائل الشخصية) في البحوث التي تعالج قضايا عصرية، أو تدرس نتاج أدباء في العصر الحديث.

- الندوات والمؤتمرات
- اللقاءات الشخصية
- الرسائل الشخصية
- المواقع الشبكية

ثم ينبغي أن ترتَّبَ المصادرُ والمراجعُ ألفبائيًّا على أحدِ الأنحاءِ التالية:

- البدء بعنوان الكتاب
- البدء باسم المؤلف

وفي طريقة البدء باسم المؤلِّفِ يمكنُ الابتداءُ باسمِه الأولِ هكذا:

***عبدالله بن المعتز، كتاب البديع...***

***محمد بن سلّام، طبقات فحول الشعراء...***

وهذه الطريقةُ أنسبُ للثقافةِ العربية، ويمكن الابتداءُ باسمِه الأخير، وهي طريقةٌ غربيةٌ، مثلًا:

***الجاسر، حمد، مع الشعراء...***

***ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي)...***

وقد يغني عن ذلك ذكر اسم الشهرة أو اللقب، سواء أكان هو الأول أم الأخير، مثلًا:

***الأبهري، حدائق الآداب...***

***الثعالبي، يتيمة الدهر...***

***العَكَوَّك، ديوان العَكَوَّك علي بن جبلة...***

***المبرّد، الكامل...***

وفي هذه الطريقة قد نذكر عدة كتب لمؤلِّف واحد، فيحسن حينئذ أن يُذكر اسمه مرة واحدة، وتحته عناوين مصنفاته التي رجعنا إليها مرتبة ألفبائيًّا، مثلًا:

***الجاحظ:***

- ***البخلاء، تحقيق: طه الحاجري...***
- ***البيان والتبيين، تحقيق: عبدالسلام هارون...***
- ***الحيوان، تحقيق: عبدالسلام هارون***
- ***رسائل الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون***

وانظر الصورتين اللاحقتين، فأما الأولى فرُتّبت فيها المصادرُ والمراجعُ غير مفصولة، وجُعل الترتيبُ الألفبائي للعناوين، ويُلاحظ ذكرُ وفاة كلّ مؤلف بين هلالين، وهذا منهج يسير عليه بعض الباحثين؛ لما فيه من مزيد بيان:

دواوين لشعراء مغمورين — جمعاً وتحقيقاً ودراسة

ثبت المصادر والمراجع

١) الإبانة عن سرقات المتنبي، العميدي (ت٤٣٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الدسوقي البساطي، دار المعارف، القاهرة، ط الثانية، ١٩٦٩م.
٢) أبو العميثل الأعرابي وما تبقى من شعره، د. جاسر أبو صفية، مجلة أبحاث اليرموك، مج ١٩، ع٢، ٢٠٠١م.
٣) إتحاف الأمجاد فيما يصحّ به الاستشهاد، محمود شكري الألوسي (ت ١٣٤٢هـ)، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٤) اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين الدقيقي (ت٦١٤هـ)، تحقيق: د. يحيى عبدالرؤوف جبر، دار عمار، عمّان، ط الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٥) إتمام الوفاء في معجم ألقاب الشعراء، د. سامي مكي العاني، مكتبة لبنان، بيروت، ط الثالثة، ١٩٩٩م.
٦) الأجوبة المسكتة، ابن أبي عون (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الناشر العربي، القاهرة، ١٩٨٣م.
٧) أخبار أبي تمام، أبو بكر الصولي (ت ٣٣٥هـ)، تحقيق: خليل عساكر ومحمد عبده عزام ونظير الإسلام الهندي، المكتب التجاري، بيروت، د.ت.

وأما الصورة الثانية ففُصلت فيها المصادر عن المراجع، وبُدئ فيها باسم المؤلف، ورتّبت ألفبائيًّا:

المصـــــادر

محمد العيد الخطراوي:

١- آفاق وأنفاق، نادي مكة الثقافي الأدبي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢- متابعات ومبادآت، نادي أبها الأدبي، أبها، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٣- نبآت ونبوات، المؤلف، د.م، د.ط، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

المراجـــــع

٤- ابن منظور، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، ترتيب يوسف خياط، بيروت، د.ط، د.ت.

٥- جاكلين بيرك، و لويس بوتان، معالم كتابة المقالة، ترجمة مانع بن حماد الجهني، نادي القصيم الأدبي، بريدة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٧) الأكمل هو أن يُذكَر عنوان الكتاب الذي ارتضاه مؤلفه، مقرونًا بالاسم المشتهَر به، وإن اكتُفي بالاسم المشهور فلا بأس، مثل هذه النماذج:

- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري).
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي).

- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء).
- كتاب العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجَم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الكبر (تاريخ ابن خلدون).
- غُرر الفوائد ودُرر القلائد (أمالي الشريف المرتضى).

٨) قد يفيد الباحث من كتاب أو رسالة ملحقة بكتاب، فتكون الإحالة حينئذ بذكر الكتاب الملحَق أو الرسالة، ويُشار إلى أنه ملحق بكتاب كذا، فعلى سبيل المثال نُشرت رسالة الصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ) (الكشف عن مساوئ المتنبي) والرسالة الحاتمية للحاتمي (ت٣٨٨هـ) ملحقتين بكتاب (الإبانة عن سرقات المتنبي) للعميدي (٤٣٣هـ)، وعند سردهما في قائمة المصادر والمراجع تُذكَران هكذا:

الكشف عن مساوئ المتنبي، الصاحب بن عباد، رسالة ملحقة بكتاب (الإبانة عن سرقات المتنبي)، العميدي، تحقيق إبراهيم الدسوقي البساطي، دار المعارف، القاهرة، ط الثانية، (١٩٦٩م).

الرسالة الحاتمية، للحاتمي، ملحقة بكتاب (الإبانة عن سرقات المتنبي)، إلخ

٩) في الإحالة إلى الرسائل العلمية غير المنشورة، يُذكر اسم الجهة المانحة للدرجة، وسنة المنح، والمرحلة التي هي فيها (ماجستير، دكتوراه)، مثلًا:

***عبدالملك الهجري، رثاء الشعراء للشعراء في شعر المشرق العربي إلى نهاية القرن السابع الهجري، دراسة في المضامين والتشكيل الجمالي (دكتوراه)، قسم الأدب، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٧هـ/٢٠١٥م.***

١٠) وحين يستعين الباحثُ ببحث منشور في كتاب يضمّ عدة بحوث، فالإحالة إليه تكون على هذا النحو:

***شيخوخة أسامة بن منقذ، هاشم صالح منّاع، ٢١٤ (ضمن كتاب: مازن المبارك، بحوث مهداة إليه بمناسبة بلوغه السبعين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).***

١١) الإحالة إلى مقالة في مجلة أو صحيفة أو بحث في دورية، تكون على هذا النحو:

***محمد الهدلق، اهتمام الشيخ حمد الجاسر بالشعر والشعراء، مجلة العرب، س٤٠، ج١، ٢، رجب وشعبان ١٤٢٥هـ، تشرين الأول وأكتوبر ٢٠٠٤م، ص٥.*** (في ثبَت المصادر والمراجع في آخر البحث يُحذف رقم الصفحة).

١٢) في البحوث التي تقوم على جمع شعر الشعراء القدماء الذين لم تصلنا دواوينهم أو جمع نثر الكُتّاب، يعمد المحققون وجامعو الشعر والنثر إلى إيراد التخريج مباشرة بعد النص، مثل هذا النموذج:

(٣)

وقال يرثي ابناً له [من الطويل]:

أيا صَدَماتِ الدهرِ رفقاً بناشدٍ ... أصيبَ ولم يُمتَّعْ بفرحة واحدِ

وليس بتفريطٍ أساه فإنه ... على كلِّ حال قلبُه قلبُ والدِ

التخريج: "**الفصوص**"، ١/١٩٨.

وعلى هذا النحو يُسار أيضًا في جمع أشعار القبائل، والنصوص النثرية سواء أكانت لقائل واحد أم لعدة قائلين، وبعضهم يخرّجها على الطريقة المعهودة في أسفل كل صفحة.

١٣) في ثبَت المصادر والمراجع تُذكر المواقع الشبكية هكذا، والأكمل بيان اسم الموقع بالعربية، وعنوان المقالة، واسم كاتبها:

مراجع شبكية:

- http://www.khayma.com/tagthia/diabetesfaq.htm
- http://www.your-doctor.net/diabetes/diabetes.htm

**أما بيانات النشر التي تُذكر عند سرد المصادر والمراجع فهي:**

١- عنوان الكتاب.

٢- اسم المؤلف أو المؤلفين، وإن تعدد المؤلفون فأكثر الباحثين يكتفي بالأول ويقول: (فلان وآخَرَان أو

وآخَرُون)، وعلى أني فعلتُ هذا في بعض كتبي وأبحاثي، أرى فيه جناية على المشاركين في التأليف، إذ من حقّهم أن تُذكر أسماؤهم.

٣- اسم المحقّق أو المحققين، إن وجِد. (وهذا يكون غالبًا في كتب التراث).

٤- الدار الناشرة (وإن لم تكن مذكورة فيُرمز لها بـ د.ن).

٥- مكان الدار الناشرة (وإن لم يُبيّن مكانها فيُرمز لها بـ د.م).

٦- تاريخ النشر (وإن لم يُذكر فيُرمز له بـ د.ت).

٧- رقم الطبعة (وإن لم تذكر فيُرمز لها بـ د.ط). وبعض دور النشر تهمل ذكر التاريخ، وحينئذ يمكن الاستعانة برقم الإيداع الذي يذكر معه تاريخه، فإن وُجِد وُضع بين هلالين؛ لأنه ليس موثوقًا بموافقته تاريخَ النشر.

- **تنبيه مهمّ**: إدراج القرآن الكريم في قائمة المصادر والمراجع غير مقبول من وجهين، الأولُ: أن القرآنَ أقدسُ من أن يُقرَن بنتاج بشري، والثاني: أن سرد المراجع

مَنُوطٌ ببيانِ معلومات كلّ مرجعٍ، مؤلفِه وتاريخِه وناشرِه وهلمّ جرًّا؛ لكي يستيقن القارئ بالرجوع إليها من دقّةِ الباحث، وعمقِ نظره فيما قاله الدارسون والباحثون الذين نقل عنهم، فهو –أي القارئ– مهتمٌّ بمعرفة النشرة التي رجع الباحثُ إليها. والباحثُ نفسُه حريصٌ على إعطاء القارئ رمز النشرة أو رقم الطبعة، كي لا يُتّهمَ بادّعاء الرجوع إلى الكتاب، وهو لم يفعل. وهذا أمر لا يحتاج إليه إذا قرأ آيةً أوردها الباحث، فهي من المصحفِ نفسه الذي لا يتغيرُ، وإن تعدّدت طبعاته، فليس هو بحاجة إلى أن يُورَد له تاريخُ نشر ولا دارٌ ناشرة وهلمّ جرًّا.

- الأبحاث التي يُشار إليها في الحواشي بلا إفادة ظاهرة منها، تُذكر بياناتها في الحواشي ويُكتفى بذلك عن ذكرها في ثبت المراجع.

# مسائل في حواشي البحث

١٤) الحاشية -أو الهامش- هي موضع العزو أو الإحالة أو التخريج أو التعليق، فينبغي للباحث أن يدرك ما يجب أن يكون في المتن، وما يحسن أن يكون في الحاشية.

١٥) من المواضع التي محلها الحاشية: التعليق على ما في النصوص المقتبسة من أخطاء علمية أو لغوية، مثل أن يُذكر هذا العنوان: (تذكرة سفر مَلْغيّة)، ففي الحاشية يحسُن أن يُقال: (كذا! والصواب: مُلْغاة)، وانظر نموذجًا آخر في الصورة التالية:

هذه الرباعيات، وقال: "لا تعجب في[١] وجود الاسم قبل وجود الشيء، فالشاعر قد أعدّ نفسه إعداداً عاطفياً يتمشى مع جوّ لبنان الجميل"[٢].

ويبدو من السياق الذي ورد فيه كلام ابن إدريس أنه لا يودّ هذه التسمية، ويراها من التقصير في الإبداع، وهي في نظري تسمية مقبولة إذا كانت لقصيدة واحدة أو اثنتين، فإذا كثرت أو كوّن بها ديوان كامل فإني أراها تُضعف إقبال القارئ عليها، وتفاعله معها، وتحطّ درجة الإجادة.

(١) كذا والصواب: "لا تعجب من".

(٢) عبدالله بن إدريس، كلام في أحلى الكلام، (مرجع سابق) ص ١٥-١٦.

(٣٣)

١٦) إذا أُحيل إلى معجم لغوي فيحْسُن الاكتفاء بذكر المادة فحسب، دون بيان الجزء والصفحة، مثلاً: ***اللسان (علم)، أو: معجم مقاييس اللغة (درس)***[١]. وذلك لأن موضع المادة من المعجم لا يتغيّر مهما تعدّدت نشراتُه.

١٧) يرى بعض الباحثين أن يُكتفى عند الإحالة إلى معاجم البلدان بذكر اسم الموضع فحسب، مثلاً: معجم

(١) تُلزم بعض المجلات العلمية الباحثين ذكرَ المادة والجزء والصفحة، أو قد يؤثِر الباحث الجمع بينهما، ولا إشكال.

البلدان (نَعمان)، معجم ما استعجم (جَبَلة)، ولو جُمع بين الموضع والجزء والصفحة فلا بأس.

١٨) يكتفي بعض الباحثين في تعريف البلدان بالمعاجم القديمة، فتجده حين يعرِض لبيت الأعشى (ت٧هـ)

**فالسفحُ يجري فخنزيرٌ فبُرقتُه**

**حتى تدافع عنه الربوُ فالحبَلُ**

تجده يقول: ***"خنزير: ناحية باليمامة، وقيل: جبل بأرض اليمامة"***. وهذا تحديد كان صالحًا لزمان ماضٍ، ولكنه غير صالح لزماننا، والصواب أن ينقل الباحثُ وصف المعاصرين له، فيقول:

***"خنزير جبل يقع شرق مدينة الرياض، من جهة السُّلَيّ، يعرف الآن باسم (العان)، ويقال عنه أحيانًا أنف العان، ويُسمّى الآن (خشم العان)"***[١].

---

(١) ينظر: معجم الأماكن الواردة في المعلقات العشر، ١٨٣-١٨٤.

ومما وقفت عليه قول أحد الباحثين: ***"بيشة: من عمل مكة مما يلي اليمن، من مكة على خمس مراحل"!*** وهذا خلل منهجي وعلمي، والصواب أن يُنقل التعريف نقلاً واعيًا، مضافًا إليه ما يُوضِحه إيضاحًا كاملًا، من المعاجم الحديثة كـ(المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية لحمد الجاسر وآخرين) فيُقال:

***"بيشة: بلدة في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، تقع إلى الجنوب الشرقي من مكة على بعد نحو خمسمئة كيل"***[1].

ومن ذلك أن عرّف بعض محققي الكتب (تِبراك) بأنه "***ماءٌ لبني العنبر***"! فأيُّ تعريفٍ هذا؟ إن المنهج القويم الكامل أن يقال: "***تِبراك: بلدةٌ في منطقة العُرض إلى الغرب من مدينة الرياض بنحو ثمانين كيلًا، وكانت قديمًا ماءً لبني العنبر***".

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ٥٧.

إن تعريف المواضع والبلدان من مصادر قديمة ينبغي أن يُشفع بتعريفها على ما هي عليه الآن، حتى يكون تعريفًا حقًّا، وذلك بأن تُراجع كتب البلدانيات الحديثة التي خدمت المواضع في الجزيرة العربية، وعليه فعند تعريف (اللِّيث) التي جاءت في شعر أبي دهبل الجُمحي، يحسُن أن يُضاف: (***وهي الآن بلدة تتبع إمارة منطقة مكة المكرمة، وتبعد عنها جنوبًا بنحو مئة وثمانين كيلاً***). ومثلها البَزْواء وعُلْيَب وغيرهما.

***١٩)*** ثم إنه ينبغي للباحث أن يتأكّد من أن تعريفه للموضع موافقٌ لما يُعرف عن حياة الأديب الذي أورده في كلامه، ومن هذا أنه مرّ في ديوان أبي دَهْبَل ذِكْر (البرْك)، فعرّفه المحقق بقوله: (وادي البِرْك: من أرض اليمامة)! فما لأبي دهبل التهامي واليمامة؟ وهو يذكر في قصيدته التي ورد فيها لفظُ (البِرْك) يَلَمْلَمَ وعُلْيبًا واللِّيث؟ إنه يريد بِرْكَ الغماد (البِركَ التهامية) التي ما تزال تسمى (البِرْك) حتى يومنا هذا،

وقد كثُر ورودها في شعره، وهي اليوم تتبع منطقة مكة المكرمة.

٢٠) ويُتنبّه إلى أننا لا نحيل إلى المواقع الشبكية إلا إن كانت المعلومة ليست في المصادر والمراجع المطبوعة، فلا يجوز أن أنقل شعر البحتري مثلاً من موقع، وهو مثبَت في ديوانه، أو أنقل كلامًا لحمد الجاسر مثلاً من موقع، وهو منشور في كتبه وأبحاثه في المجلات وغيرها.

٢١) يعمد بعض الباحثين إلى النقل من مراجع وسيطة، وهذا – في أقلّ أحواله- دليلُ كسل علمي، وضعفٍ في الإدراك، وعلامةٌ على عجلة الباحث ورغبته في اختصار الطريق على نفسه بما يسيء إلى بحثه، كأن ينقل كلامًا لابن قُتيبة من يتيمة الدهر! أو أن يذكر معلومة تاريخية وردت في كتب المؤرخين من كتاب أدب أو لغة! إن النقل من مرجع وسيط يكون في حدود ضيّقة، كأن يحيل إلى كتاب كُتب بلغة لا يُتقنها، أو إلى كتاب نادر لا يُحصَل عليه إلا بشق

النفس، أو إلى مخطوطٍ لا يُوصَل إليه إلا بعد لأيٍ، وقد يكون غير محتاج إلى هذه المراجع حاجةً ماسّةً، فحينئذٍ لا بأس في أن يستعين بمرجع وسيط.

إن من الخطأ المنهجي الكبير أن يعتمد الباحث على مراجع وسيطة، مع القدرة على الوصول إلى المصادر الأصلية، كأن يقول في حاشيته:

***البخلاء، ١/٢٠١ (نقلاً عن: سخرية الجاحظ من بخلائه، ص٣٢).***

فهذا خطأ محضٌ، لأن كتاب (البخلاء) ليس مفقودًا ولا يعسر الحصول عليه ولا مراجعته. على أن بعض الباحثين يرى ألا مانع من ذلك، إذا لم يكن المرجع في حاقِّ موضوع البحث ولم يُحتج إليه إلا في مواضع قليلة. فلو احتاج الباحثُ –على ما يراه بعضُهم–إلى معلومة من كتاب تاريخي مثلًا، وهو يدرسُ نصوصًا أدبية، فله أن يستعين بمرجع وسيط. والذي أميلُ إليه أن يُجعَل هذا التصرّفُ كالكيّ في الطبّ، فهو آخر الدواء.

والذي لا خلافَ فيه أن الباحث إذ اضطُرّ إلى نقل المعلومة من مرجع وسيط فينبغي أن يصرّح بذلك، وألّا يوهم بأنه رجع إليه بنفسه، وحينئذ يقول مثلاً:

***مؤلف مجهول، تنبيه الأخيار على ما قيل في المنام من الأشعار، ص٣٩ (نقلاً عن: عبدالرزاق حميدة، شياطين الشعراء، ص٢٥٥).***

## مسألة مهمة في المصادر التراثية

عُني جمهرة من العلماء والكُتبيّين المتقنين المخلصين بنشر التراث العربي، فحققوه تحقيقًا علميًّا رصينًا، وإن تفاوتت جودته وإتقانه، وأخرجوه في معرِضٍ يسرّ الناظرين، ومن الأخطاء العلمية في هذا المقام اعتماد نشرات غير علمية لبعض المصادر والمراجع، كأن يعتمد الباحث نشرة دار الكتب العلمية لديوان النابغة الذبياني، وهي نشرة ممسوخة، طعمها مُرٌّ ورائحتها خبيثة، ويترك نشرة محمد أبو الفضل إبراهيم التي أُخرجت إخراجًا علميًّا رصينًا، ضمن سلسلة (ذخائر العرب) التي أخرجتها دار المعارف بالقاهرة. أو أن يعتمد نشرة

المكتبة الثقافية في بيروت لكامل المبرّد، ويدع نشرة مؤسسة الرسالة بتحقيق محمد الدالي، التي نسخَت كلّ ما سبقها من نشرات لهذا الكتاب.

ويمكن للباحث أن يتبيّن العمل العلمي المتقن من الإخراج الزائف المشوِّه للكتاب من مقدمة ناشره وخاتمته فضلًا على ما يبدو له في أثناء الكتاب من تصحيف وتحريف وغير ذلك. وفي الغالب يعمد المحقق المجتهد إلى التعريف بالمصنّف، وعرض الكتاب ونُسخِه، وإثبات صور من المخطوطات، وإلحاق فهارس بالكتاب إن دعت الحاجة إليها، وذلك كله غائب في الغالب عن أعمال المتاجرين بالكتب المشوّهين لها. وإليك هذين المثالين:

الأول: ديوان حاتم الطائي، فنشرة مفيد قميحة له ليست علمية، ولا يجوز اعتمادها، إذ لم يُبِنْ على أيّ مخطوطاتِ الديوان اعتمد؟ وخلط فيه، فنسب إليه ما ليس له، كالبيتين المشهورين لأبي يعقوبَ الخريمي، وأوّلُهما:

**أضاحكُ ضيفي قبلَ إنزالِ رَحْلِه**

**ويُخصبُ عندي والمَحَلُّ جَديبُ**[1]

أما النشـــرة الحقيقةُ بالتقدير فهي المنشـــورة بعنوان (ديوانُ شـــعرِ حاتمِ بنِ عبدِالله الطائيِّ وأخبارِه، صـــنعةُ يحيى بنِ مُدركٍ الطائيِّ وروايةُ هشامِ بنِ محمدٍ الكلبي)، بتحقيق عادل سليمان جمال، وفيها جهدٌ علميٌّ رصينٌ، وإتقانٌ قليلُ النظير.

والثاني: ديوان عنترة، فالنشـــرة التي أخرجتها المكتبة الثقافية في بيروت عبَثٌ وصناعة تافهة، وتجارة رخيصة، ولا يجمُل بالباحث أن يرجعَ إليها، بل إني أعدّ اعتمادَها مصدرًا أو مرجعًا قادحًا في العمل العلمي لأسباب:

---

(١) ديوان حاتم الطائي (قميحة)، ٣٣، وهو مع ثانيه المشهور (وما الخصبُ للأضياف...البيت) لأبي يعقوب الخريمي في ديوانه من قصيدة طويلة، ينظر: ديوان الخريمي، ١٢. وفي نشرة عادل سليمان أثبتَه في القسم المعنون بـ(ما نُسب لحاتم وليس له)، ينظر: ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، ٢٩٢-٢٩٣. فانظر الفرقَ بين عبثِ التاجرِ وجلالِ عمل العالم المحقق!

أهمها أنها لم تُطبع عن نسخ خطية، وفيها خلطٌ بين شعره الصحيح، وما نُحل إياه من شعر أغلبُه جاء في سيرة عنترة الشعبية، وحسبُك أن تقرأ هذه القصيدة المثبتة في الديوان، وهي ليست من نسج الشعر الجاهلي، ولا تمتّ إليه بصلة:

قافية الباء

ترى هذه ريح أرض الشربة ... أم المسك هب مع الريح هبة

ومن دار عبلة نار بدت ... أم البرق سل من الغيم عضبة

أعبلة قد زاد شوقي وما ... أرى الدهر يدني إلى الأحبة

وكم جهد نائبة قد لقيت ... لأجلك يا بنت عمي وكربة

فلو أن عينيك يوم اللقاء ... ترى موقفي زدت لي في المحبة

يغيض بناني دماء النحور ... وقرني يشك مع الدرع قلبه

وأفرح بالسيف تحت الغبار ... إذا ما ضربت به ألف ضربة

وتشهد لي الخيل يوم الطعان ... بأني أفرقها ألف سربة

وإن كان جلدي يرى أسودا ... فلي في المكارم عز ورتبة

ولو صلت العرب يوم الوغى ... لأبطالها كنت للعرب كعبة

والنشرة الحقيقةُ بالاعتماد هي التي أخرجها محمد سعيد مولوي إخراجًا علميًّا متقَنًا، معتمِدًا على ستِّ نسخ مخطوطة، والقصيدةُ المذكورةُ أعلاه ليست فيها.

وعليه فالواجب على الباحث أن يجتهدَ في التماس النشرات العلمية الرصينة، ويتعرّفَ إلى دور النشر الجادّة،

ويتجنّبَ اعتمادَ نشرات الدور التجارية[١]، وعليه أيضًا —ولا سـيّما إن كان معنيًّا بالتراث ودراسـته وخدمته- أن يعرفَ أفذاذَ المحققين وكبارَ المشـتغلين بالتحقيق[٢]، وأن يفرَّ من أدعياءِ التحقيق ودورِ النشر غير الموثوقة فرارَه من الأسد.

ومن المسـائل المتصـلة بتحقيق التراث العربي ونشـره معرفةُ التصحيف والتحريف، فعلى المحقِّقِ أن يتأملَ المعنى ليكشفَ ما عرض للنص من فسادٍ، وها هنا نماذج:

٢٢) جاء في خطبة لبعضهم: "أنتم الجُبّة والرداء"، وإنما هي: الجُنّة، أي ما أجنّك وسترك من سلاح وغيره.

٢٣) وورد في بعض كتب اللغة: "ثوبٌ له عَبَدَةٌ، إذا كان **ضعيفًا** قويًّا". صوابه: صفيقًا[٣].

---

(١) مع ذلك فإن الباحث يُعذَر، إذا لم يتوافر بين يديه سوى تلك النشرات، والمؤسف أنها أكثر انتشارًا وأقرب مأخذًا.

(٢) للمزيد عن هذا الموضوع يُراجع: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

(٣) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ٦٩.

٢٤) وفي خبر عن بشار أنه قيل له وقد أنشد قوله:

**وإذا قلتُ لها جودي لنـا**

**خرجتْ بالصمتِ عن لا ونعمْ**

ألا قلتَ: خرِستْ؟ فقال: "**أتطنُزُ عليَّ من أن أحبَّ بالخرس**"! وهو محرّف عن: (أتَطَيَّرُ على من أحِبُّ بالخرس!).

٢٥) وفي بيت يصف فيه الشاعر غلامًا كاتبًا:

**وكأنما أنفاسُه من شَعره وكأنما قرطاسُه من خدِّهِ**

والصحيح: أنقاسُه، جمع نقس وهو المداد[1].

وقد يقف الباحث المحقق على نصوص محرّفة أو مصحّفة، يعينُه على كشفِ ما فيها وتصحيحِه معرفةُ ما اشتُهر به قائلها، مثل قول البستي:

---

(١) والتصحيح من أخي الدكتور عبدالعزيز بن عبدالكريم الرفاعيّ نزيل المدينة النبوية وفّقه الله.

**إنـي على ما بيَ من قــوةٍ عند الخطوبِ الصعبـةِ**
**أجبُن بل أرعُدُ من خيفةٍ الوافيهْ**
**أيــام ألقــى فئـة الـقـافـيـهْ**

وقوله:

**عوّلْ على رأيِه إذا حَزَبَتْ نائبةٌ من نوائبِ الزمنِ**
**فليس في الأرضِ معقِلٌ كرأيه في كَرائِه المحنِ**
**أشِبٌ**

والأبيات الأربعة للبستيّ المشهورِ بشغفه بالجناسِ، وإكثارِه منه، وعليه ينبغي للبيتين أن يكونا هكذا: (ألقى فِيَة القافيه) و(كَرائِه في كَرائه). فـ(فِيَة) مسهّلةُ الهمزة؛ ليكتمل الجناس، والراءُ في (كَرائِه) هو الرأي، وبه أيضًا يقع الجناس التامّ. وهل كان البستيُّ مريدًا غير هذا؟ "ولولا أن أدخِلَ في الحكم بعضَ الفتك"[1] لأقسمتُ بالله.

(١) هذا المنصّصُ من كلام الجاحظ.

وتكشفُ معرفةُ التاريخ وتأمّلُ أزمنةِ وفيات الأعلام الواردة في الخبر = تكشفُ ما شوّه النصَّ من تحريف أو تصحيف، ففي خبر في (نثر الدر) جاء ما يلي: "**دخل ضرارُ بن عَمرو والضبيّ على المنذر...فقال له المنذر**"[1]، وصحته: دخل ضرار بن عمْرو الضبيُّ.

والقارئ المتنبّه يعي أن الداخل على المنذر لا بدّ من أن يكون من أهل الجاهلية، أو ممن أدركها، ولكنّ الغفلة عن هذا وعن عَود الضمير في الخبر إلى مفرد، جعلت محققة ذلك الجزء من الكتاب تترجم لضرار بن عَمْر الغطفاني، وللضبي، وقالت عن الأول: قاضٍ من كبار المعتزلة! وعن الثاني: الرازي المحدّث! إن كانا كذلك فكيف دخلا على المنذر بن ماء السماء؟ وإن كان المذكور في الخبر اثنين، فكيف عاد الضمير على واحد؟

ويعين على كشف التحريف معرفةُ أوزان الشعر، ففي بعض كتب التراجم جاء هذا البيتان:

**يا علَم الحسن الذي أصبحتُ فيه علَما**

(١) نثر الدر، ٦/١٩-٢٠.

**أكتُمُ حُبّيكَ فيــأ....بى الدمع أن يتكتّما**

فصوابه: يَنكتِما. وبه يصحُّ الوزن[1].

***

(١) وهذا يكشفُ أهمية تعلّم العروض وإتقانِه لدارس الشعر ومحقّقه، بل إن كلّ محقق لا بدّ له من هذه المعرفةِ؛ لكثرةِ الشعر في كتب التراث.

# التعريف بالأعلام

ينبغي ضبطُ التعريف بالأعلام الوارد ذكرهم في البحث ضبطًا منهجيًّا، فلا يترجَم إلا للمغمور، أو لمن كان ذا صلةٍ بمدوّنة البحث فحسبُ، وليس من الملائم الترجمة للمشهورين كالأنبياء والخلفاء الراشدين ومشهوري الأعلام، كأئمة الفقه الكبار مثلاً، ومشهوري الأدباء كامرئ القيس والجاحظ وأبي تمام (ت٢٣١هـ) والمتنبي (ت٣٥٤هـ)، على أن الشهرةَ غيرُ متفقٍ على حدودِها، فمن تراه مشهورًا قد يكون عند غيرك مغمورًا، وعليه فالأحسن التسديد والمقاربة في هذا الأمر بجعل أوساط المثقفين أو المتعلمين معيارًا. وكذلك التعريف بأعلام غير الأناسي كالبلدان.

ويذهب بعض الباحثين إلى وضع حاشية موجزة ليست تعريفًا بالعلم، بل تذكير بصفاته الغالبة وسنة وفاته ومصادر ترجمته، وهذا مذهب جيّد، مثلاً:

***أبو تمام: حبيب بن أوس الشاعر صاحب المذهب المتفرّد في الشعر، توفي سنة ٢٣١هـ. انظر: أخبار أبي تمام[١]، ووفيات الأعيان، ٢/١١.***

***عبدالقاهر الجرجاني النحوي البلاغي المشهور صاحب (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة)، توفي سنة ٤٧١ أو ٤٧٤هـ. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢/١٨٨.***

وانظر مثالاً في الصورة التالية اكتُفي فيه ببيان بعض مصادر الترجمة:

هو محمد بن خميس التلمساني (ت٧٠٨هـ)[١]، والذي يستدعي ذكره في هذا المقام ليس تشابه كنيته فحسب مع كنية عبدالله بن محمد بن خميس الشاعر السعودي، بل لأن لهما منهجًا متشابهًا في الشعر، ومسلكًا يكاد يكون متفقًا في فهمه ونظمه.

(١) يراجع في ترجمته، المقري، نفح الطيب، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٧/٣٥٧، ٣٦٦، و: الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط الخامسة، ١٩٨٠م، ٦/٣١٤.

٨٩

(١) لاحظ أني لم أحِلكَ إلى صفحة؛ لأن الكتاب كلّه عن أبي تمام.

وقد يُؤثَر الاكتفاء بذكر سنة الوفاة بين هلالين في المتن دون تعريف، هكذا:

***عمر بن الخطاب (ت٢٣هـ)، المتنبي (ت ٣٥٤هـ)...***

٢٦) يحسُن عند ترجمة الأعلام أن يُرجع إلى أقرب المصادر من زمنهم، فلو احتجتَ للترجمة لبعض شعراء الجاهلية فينبغي أن تبدأ بـ (فحولة الشعراء) المنسوب للأصمعي (ت٢١٦هـ)، و(طبقات فحول الشعراء) لابن سلام، و(الشعر والشعراء) لابن قتيبة، و(المؤتلف والمختلف) للآمدي (ت٣٧٠هـ)، و(معجم الشعراء) للمرزباني (ت٣٨٤هـ)، وهكذا.

٢٧) ثَمّ مصنفات في التراجم موسّعة تشمل كلّ الأعلام، وبعضها لا يشي عنوانه بأنه يحوي تراجم لبعض من نبحث عنهم، كـ(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، و(تاريخ دمشق) لابن عساكر (ت٥٧١هـ)، ومن الكتب الموسّعة (سير أعلام النبلاء)

للذهبي (ت٧٤٨هـ)، وفي كتب التاريخ نجد تراجم للأعلام، كتاريخ الطبري (ت٣١٠هـ) والبداية والنهاية لابن كثير (ت٧٧٤هـ)[١].

٢٨) في بعض الأحيان لا نجد ترجمة للعلم بعد الاستقصاء، فيمكن حينئذ أن يُقال: (لم أجد له ترجمة فيما رجعت إليه، أو فيما بين يديّ من مصادر)، وقد يُستطاع استظهار بعض ملامح حياته من الأخبار الواردة عنه، فتُصاغ له ترجمة موجزة، على ما في المثال التالي:

**القائل**: يُفهم من سياق النصوص المنسوبة له أنه من أعراب البصرة، قيسيّ غطفاني كان على عهد الأمير العباسي جعفر بن سليمان بن علي المتوفى عام ١٧٨هـ انظر: البيان والتبيين: ١/١٢١، ومجالس ثعلب: ٢/٥٤٨، وأمالي القالي: ٢/١٨٥.

وهذا مثال آخر يُلحظ فيه استقاء معلومات عن المترجَم له من كتب لغوية أوردت عنه ما يمكن الإفادة منه:

---

(١) يُتَنبّه إلى ما اختطّه جمهرة من المؤرخين، وهو إلحاق التراجم بالسنوات، فأحدهم إذا انتهى من وقائع السنة ألحق بها من توفي فيها، وذكر شيئًا من ترجمته، فيطيل حينًا ويوجز حينًا.

القائل: أبو مِسْمع، أحد الأعراب الذين نُقلت عنهم اللغة، كان في زمـــن أبي عبيـــدة (١١٠-٢٠٩هـ) ووصف بأنه شيطان كتاب. انظـــر: البـــارع: ص ٣٦١، وفعلـــت وأفعلت للسجستاني: ص ١٤٦.

٢٩) صُنّفت كتب في التراجم على القرون، وعلى الطبقات، وعلى ما اشتُهر به العلم، كتراجم اللغويين والنحاة والفقهاء والمحدّثين والأطباء والفلاسفة...، فيحسن أن يتعرف الباحث إلى هذه الكتب ويعمد إليها في التعريف بالأعلام[1].

٣٠) من الأكمل لمنهج الباحث في التعريف بالأعلام أن يستقي الترجمة من الكتب المختصة، فيعرّف بالصحابة من كتب تراجم الصحابة، مثل الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبرّ (ت٤٦٣هـ) وأسد الغابة لابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، ويعرّف بالنحويين واللغويين من كتب

(١) لمحمود الطناحي رحمه الله كتاب مهم جدًّا لكل باحث، هو (الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنّفات وتعريفات العلوم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م). ومثله كتاب محمد ماهر حمادة (المصادر العربية والمعربة) وهو مذكور في قائمة بذيل كتابي هذا.

تراجمهم، مثل طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي (ت٣٧٩هـ)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (ت٦٤٦هـ)، وللأطباء من كتب تراجمهم، مثل طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة (ت٦٦٨هـ)، وهلمّ جرّا.

**ضبط الأعلام:**

يغفُلُ بعضُ الباحثين عن ضبط الأعلام –سواءٌ أكانت أعلامَ أناسيٍّ، أم أعلام غيرِهم كالبلدان– والضبطُ مهمٌّ؛ ليُنطَقَ نُطقًا صحيحًا، ولا سيّما الأعلامُ المُشكلة، كاسم والد الصحَابي (عتّابِ بن **أَسِيد**) فكثيرًا ما يُقرأ بالتصغير (أُسَيد)، ولقب عليّ بن جبَلة (**العَكَوَّك**)، ومن أسماء البلدان (عُسفان)، و(شَهْرَزُور)، و(الغُمَيْس)، و(قُومِس)، ويفيد في هذا مراجعة كتب البلدان، كمعجم ما استعجم للبكري (ت٤٨٧هـ)، ومعجم البلدان لياقوت.

إن إهمال ضبط الأعلام يوقع في الخطأ، مرّ بي في بعض الأبحاث اسم (ابن الهَبارية) مكتوبًا هكذا بباءين موحّدتين! ولما سألت الباحث عنه وعن ضبطه لم يعرفْه –

وكان حصيفًا، ولكن أدركه الضعف البشري- فقلتُ: لو أنك استقصيت قليلًا لعرفتَ أنه (ابن الهَبّاريّة)! وما أهونَ هذا! والشيء بالشيء يُذكر فإن معرفة الضبط مطلقًا للعلم وغيره منجاةٌ من الخطأ، سألتُ باحثًا حصيفًا أيضًا عن ضبط (مَقاوِل) في نصٍّ قديم، فقرأها (مُقاوِل)! فنبّهتُه إلى أن الضبط بفتح الميم، فهو جمعُ لقَيلٍ ومِقْوَل، وهو الرئيسُ في لغة حمير[1].

ومن المراجع التي ينبغي أن يفزَعَ إليها الباحثُ لضبط الأعلام كتابان مهمّان، هما (الإكمالُ في المؤتلف والمختلف من أسماء الرجال) لابن مَاكُولا (ت٤٧٥هـ)، و(تهذيبُ اللغات والأسماء) للنوويّ (ت٦٧٦هـ). وفي غيرِهما غَناءٌ أيضًا، كـ(وفيَات الأعيان) لابن خلّكان، الذي كان معنِيًّا بتقييد الضبط[2]، ومن الكتب الحديثة (ضبط

---

(١) انظر: اللسان (قول).

(٢) ومن أجل ذلك عمد عبدالسلام هارون إلى تأليف كتاب عنوانه (معجم مقيَّدات ابن خلّكان)، وهو مفيد جدًّا.

الأعلام) لأحمد تيمور (ت١٣٤٨هـ)، و(إعجام الأعلام) لمحمود مصطفى (ت؟).

## تنبيهاتٌ تتصلُ بالمصادر والمراجع

المصدر هو **الوعاء الذي يحوي مدوّنة البحث الرئيسة، وغالبًا لا يمكن الاستغناء عنه، أو إحلال غيره محلّه**.

ووصفه بالوعاء يجعله شاملاً للكتب مخطوطها ومطبوعها، والمقالاتِ ونحوها في المجلات والصحف والدوريات، والمؤتمرات والندوات، واللقاءات والرسائل الشخصية، والمدوّنات والمواقع الشبكية.

أما المرجع فهو **الوعاء الذي يحوي معلومة تفيد في تحليل المدوّنة، أو تكشف بعض جوانبها، أو تزيد ثراء**

**البحث، أو تكمّل حواشيه مما يُحتاج إليه. ويمكن الاستغناء عنه غالبًا، وإحلال غيره محلّه.**

**وللتفريق بين المصدر والمرجع إليك هذه النماذج:**

- عنوان البحث: **شعر عَمر[1] بن معد يكرب (ت٢١هـ) دراسة أسلوبية**

المصدر واحد هو شعر عَمْر بتحقيق مطاع الطرابيشي، فإن وقفنا على شعر له لم يحوِهِ هذا الديوان، عددنا الكتاب

---

(١) كتبتُ (عَمر) بلا واو؛ اتّباعًا لمنهج قديم يرى الاكتفاء بفتحة على العين أو سكون على الميم، أقرّته بعض المجامع اللغوية المعاصرة؛ لأن الواو مقحمة لحاجة قديمة انتفت الآن، ولأنها أوقعت بعض الناطقين بها في الخطأ. ينظر: باب الهجاء، ابن الدهّان النحوي، حققه: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، د.م، ط الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٧. والقواعد الموحدة في الكتابة والإملاء، محمد علي سلطاني، د.ن، ط الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ٢٣.

الذي أخذنا منه الشعر الفائت مصدرًا، كأن نجد أبياتًا في الأغاني أو في خزانة الأدب.

ومراجعه هي كل كتاب يسعفنا في شرح غريب شعره، وتحليله أسلوبيًّا، أكان دراسة نظرية أو تطبيقية للأسلوبية، أو كان كتابًا عن الشعر في عصره، أو دراسة تحوي بعض النظرات في شعره، أو تعين في تتبع حياته وصلاته مما يفيد في التحليل الأسلوبي.

- عنوان البحث: **قضية الصراع بين الخير والشرّ في روايات نجيب الكيلاني (ت١٤١٥هـ)**

المصدر: كلّ روايات الكيلاني.

المراجع: كل كتاب عرض لروايات الكيلاني، أو حياته، أو درس الرواية الحديثة في مصر، أو أفاد في ضبط السرديّات ومصطلحاتها، أو أعان على ضبط المنهج، أو استُعين به في تعريف الأعلام أو بيان بعض الألفاظ... إلخ

- عنوان البحث: **مقالات محمد حسن فقي (ت١٤٢٥هـ) دراسة إنشائية**

المصدر: كتب محمد حسن فقي الحاوية لمقالاته، والصحف والمجلات التي ضمّت بعضها مما لم يُنشر في كتاب.

المرجع: كل كتاب يعرض لمحمد حسن فقي حياته وأدبه، أو يدرس المقالة في العصر الحديث، ولاسيما في المملكة العربية السعودية، أو يفيد في التحليل المقالي، أو يعين على الدرس الإنشائي وهلمّ جرًّا.

***

## من أخطاء الباحثين

١) الاعتماد على الموسوعة الشعرية الرقمية التي أصدرها (المجمع الثقافي في أبو ظبي)[١]، واتخاذهم إياها مرجعًا للتخريج. وهذا غير مقبول البتةَ. إن تلك الموسوعة كالمستشار الذي يعين على تحديد القائل، أو يسهّل البحث عن أبيات، فإذا أضاءت لنا السبيل رجعنا إلى دواوين الشعراء ومدوّنات الأدب المطبوعة، وخرّجنا منها. ومثلها جمهرة من الموسوعات الرقمية المعاصرة. وينبغي مع ذلك أن تُذكر الموسوعة في ثبَت المصادر والمراجع حفظًا لحقوق الجهة المصدرة لها.

٢) ومن أخطائهم التي أنجبتْها الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) اعتمادهم (معجم المعاني) الرقمي، وهو غير صالح لأن يُعتمد عليه؛ ففيه أخطاء ونقص

---

(١) لك في العلَم الذي اسمه كنيةٌ كهذه، أن تُجريه على الحكاية، فتبقيه بالواو في كلّ أحواله، ولك أن تعربه: في أبي ظبي.

واضطراب، فضلاً على أنه مجهول المؤلف. وفي المعاجم المتداولة غُنية.

٣) وكذلك يعتمد بعضهم على الموسوعة المفتوحة في شبكة المعلومات (ويكيبيديا)، وهي ليست معتمدة علميًّا؛ لأمور:

**الأول** أن جُلَّ ما فيها موجود في المصادر والمراجع الموثوقة.

و**الثاني**: أنها مفتوحة لكل من شاء أن يكتب، ففيها الجيد والرديء، والصواب والخطأ.

و**الثالث**: أنها عُرضة للتغيير والتعديل.

و**الرابع**: أن كثيرًا من كُتّابها مجهولون.

و**الخامس**: أن بعض موادّها تُكتب كتابة عاطفية لا علمية.

٤) الإسراف في الثناء على مدوّنة البحث والرفع من قيمة الدراسة دون علل مقنعة سوى الهوى، وقد يمتزج

الباحث بمن يدرس أدبه وجدانيًّا، فتجده يرفع من قيمة أدبه وإن كان متواضعًا، ويفتعل وجوه البلاغة افتعالاً! وهذا يدلّ على سوء فهم، فليس المراد من البحث أن تثني على مدوّنة بحثك إن بدا لك أن فيها مواضع ضعف، بل المنهج الحقّ يقتضيك أن تكون حكَمًا عدلاً، وقاضيًا منصفًا، فتذكر ما للأديب وما عليه.

٥) إهمال شأن الصياغة، فأنت تقرأ كثيرًا من البحوث فتكاد تقطع بأن كاتبيها لا يعرفون كيف يكتبون، ويخالجك الشك في أنه يُكتب لهم! وهذا الشك نابع من حسن الظنّ بمعرفتهم، وهذا من المفارقة!

٦) ويتّصل بالصياغة أن يتحدّث الباحث عن نفسه بضمير المعظِّم نفسَه، فيقول: (رأينا، ووجدنا، ونذهب إلى كذا، ونحو ذلك)، والأقرب إلى لغة العلم وتواضع العلماء أن يُتحدّث بضمير المتكلم: (رأيت، ودرستُ، وأرى...).

٧) إغفال علامات الترقيم يوقع البحث في نمط فوضوي؛ لأن لها من الدلالة على المعنى ما هو معلوم. وللاستيثاق من مواضع علامات الترقيم راجع أوسع كتاب وأوعبه فيها، وهو (فن الترقيم) لعبدالفتاح الحموز.

٨) للفِقَر تنسيق باطني، وهو أن يفضي بعضها إلى بعض، ويتصل بعضها ببعض، وأن تتوالى تواليًا منطقيًّا. ولها تنسيق ظاهري من حيث بداياتها ونهاياتها البصرية، إذ يجب أن تكون بدايات الأسطر ونهاياتها متماثلة، وتكون بداية السطر الأول من كل فقرة مبتعدة عن مبدأ السطر بنحو أربعة أحرف أو خمسة. وكل ذلك سهل التنفيذ.

٩) إهمال الموضوع بعد نيل الدرجة العلمية. وإن من علائم الجدّ في البحث أن يظلّ الباحث مهتمًّا بموضوعه، حريصًا على تنقيحه وتجويده، حتى بعد أن يتقدّم به إلى جهة علمية ويحوز به درجة، إذْ ينبغي له أن يجعل هاجس التنقيح والتحكيك والتجويد سميرَه، وله في المصنِّفين الكبار من السلف والمعاصرين أُسًى حسنة، فمن

ذلك ما قاله الذهبي في ترجمته لسلمان الفارسي رضي الله عنه (ت٣٣هـ): "وقد ذكرتُ في تاريخي الكبير أنه عاش مئتين وخمسين سنةً، وأنا الساعةَ لا أرتضي ذلك ولا أصحّحُه"[١]. ومن المعاصرين يكفي أن تنظر في كتاب عبدالفتاح أبو غدة (ت١٤١٧هـ) (صفحات من صبر العلماء على العلم والتحصيل) وتوازن بين طبعته الأولى وطبعته الثانية، فترى كيف زاد وأضاف ونقّح وبدّل.

---

(١) سير أعلام النبلاء، ١/٥٥٦.

# مسائل أخرى في كتابة البحث

١) يقضي العُرف العلميُّ بأن تخلوَ المقدمة من الاقتباس والنقل والحواشي إلا عند الحاجة. ومن الحاجة الإحالةُ إلى دراسة سابقة ونحوها.

٢) على الباحث أن يتجنّب الشرح المدرسي في تحليله للأدب؛ أي أن يكتفي ببيان معاني الألفاظ والتراكيب فحسب، أو نثر المنظوم، دون أن يشفع ذلك بتعميق النظر، وإجالة الرأي في الدلالات وما ينطوي فيها.

٣) يحسُن بالباحث أن يتجنّب الألفاظ الأجنبية، وأما المصطلحات فمن الخير أن يستعمل المصطلح العربي متبوعًا بمقابله الأجنبي بين هلالين، مثل:

**الرسم الساخر (الكاريكاتور)، الحوار الداخلي (المونولوج)**

والأكمل إيراده كما يُكتب في لغته الأصلية أو في اللغة الأخرى التي يعرفها الباحث، مثل ما يظهر في الصورة التالية:

الضرورية للبُعد التداولي الإنجازي «Théorie de la signification comme processus performatif». ويُرجع الباحث هذا النقص إلى غياب مفهوم البنية في فكر دو سوسير، واقتصاره على النظر إلى اللغة من زاوية النظام[3].

٤) إن ورد ذكر بعض الأعلام غير العرب، فالأحسن إيراد الاسم بحرف عربي، مُتبَعًا بالحرف اللاتيني، وبعض المجلات المحكّمة تلزم الباحثين هذا النهجَ، مثل:

التي يتطلبها المقام، ومذهباً ثانياً تمثّله اللسانيات الفرنكوفونية، وقد أسّس إيميل بنفينيست (Émile Benveniste) ومن بعده أوزولد ديكرو للتداولية بصفتها نظرية في الكفاءة اللسانية.

٥) القارئ ينشُد شخصية الباحث وإضافاته العلمية، فإذا كان البحث خابيَ الأثر من هاتين الجهتين قلّت قيمته، ونُسي، وعُدّ من سقط المتاع.

٦) قد نتعجّل أحيانًا في كتابة الحاشية، كأن نشرح لفظًا أو نعرّف بعلَم دون أن نتأكد من أنه هو المقصود، وقد وقع لي هذا، ففي جمعي لـ(ما بقي من كتاب الرِّحَل) للخوارزمي (ت بعد ٥١٠هـ)، ورد ما يلي (وشروحُ الإيضاح)، فقلت في الحاشية: "الإيضاح للخطيب القزويني"! غافلاً عن

أن الخوارزميَّ مؤلفَ الكتاب توفي قبل القزويني بنحو مئتي سنة (ت٧٣٩هـ)! وهذا من أثر العجلة بلا شك[١].

وندّ عنّي في بحثي عن شعر مُخَلّد الموصلي (ت بعد ٢٣١هـ) مراعاة ملاءمة الشرح للسياق، وذلك في قوله:

**عينُك القاصِعاءُ أنفُكَ دأما**

**ءُ، وأُذْناك نافِقاءُ فسيحُ**

إذْ شرحتُ (الدأماء) بأنه البحر، وهذا صحيح، ويَحتمله السياق بتكلف، ولكنّ إهمالي النظر في السياق والسِّباق واللِّحاق جعلني أغفُل عن أن من معانيه (أحدَ جِحَرة اليربوع)، وهو المراد بلا شكّ؛ لأنه أورد قبله وبعده لفظين لاسمين من أسماء تلك الجِحَرة (القاصعاء، والنافِقاء)، وقد

(١) ولأخي مهند الفالح، سدّده الله، الفضل في التنبّه إلى هذا الخلل.

عدّلتُه لما صار البحث جزءًا من كتاب، فصار (داماء) بلا همزٍ؛ فهذا هو الواردُ في المعاجم[1].

وفي تحقيق مطاع الطرابيشي لديوان عَمْر بن معديكرب ورد قوله:

**إذا ما جرى قلت شَوْذا نَقَا**

**تنحّى من الوابل الحافشِ**

فنقل المحقق عن هامش الإكليل: "الشَّـــوْذُ ولد الظبي معروف"، ثم قـال: "بـل غير معروف"، واكتفى بهـذا، ثم شرح: "النقا: الكثيب من الرمل"[2].

وعنه نقل بعض الدارسين هذا الشرح، وبنى عليه حكمًا بأن الشـاعر يصـف ولد الظبي، وذهب يحلِّل الشـعر بناء

---

(١) والفضل في تنبّهي إلى ذلك لأخي الأستاذ الدكتور إبراهيم أباتُمي وفقه الله.

(٢) شعر عمرو بن معد يكرب ١٣٤. (تنبيه: أبقيتُ الواو في "عَمرو" في هذا الموضع؛ لأني أحيل إلى عنوان كتاب).

على هـذا الفهم[1]. ولو أنعم المحققُ والـدارسُ كلاهمـا النظرَ؛ لتبين لهما أنه لا يمكنُ أن يكونَ فهمهما صـــوابًا؛ لأن كلمة (شَوْذ) - على افتراض صحة شرحها- مثنّاة.

والصواب أن كلمة (شوذا نقا) مصحّفة عن (شُوْذَانِقًا)، والشُّوْذَانِق: الصقر، ويُقال بالسين أيضًا[2].

وذهب باحث آخر إلى شرح (أُدتَني) في هذا البيت:

**وأنفُضُ ثقلَك عن كاهلي**

**فقد طالما أُدتَني يا جبلْ**

فقال في الحاشـــية: "أدَّه الأمرُ يؤدّه ويئِدّه: إذا دهاه"، وأحال إلى مادة (أدد)! وهذا خطأ، فالصواب أن اللفظ من آد يؤود، فجذر الكلمة هو (أود).

---

(١) انظر: سلوك الحيوان في الشعر الجاهلي، ص٢٧٧.

(٢) اللسان (شذق، سذق).

وفي أحد الكتب نقَل الباحثُ قول بعضهم: "أنعَمَ النظر"، وقال في الحاشية: "كذا! والصواب: أمعن"! وهذا خطأ فادحٌ، فإنه يُقال: أنعم النظر وأمعن النظر.

# قواعد بحثية عامة

**كنْ كيِّسًا ولا تكن كِيسًا.**

أي انظر في كل ما تقرأ نظرَ الفاحص الذي يهتدي بالكَيْس والعقل، فيقبل ويردّ، ويُثبتُ وينفي، ولا تكن كالكِيس الذي لا يردّ أحدًا عن أن يملأه بما شاء.

**كلُّ باحثٍ ممتاز هو بالضرورةِ قارئٌ ممتاز.**

راجع ما كتبتُه سلفًا عن أن القراءة هي الباب الأعظم.

**لا تنقُلْ ما لا تعقِل.**

إذا نقلتَ كلامًا فيه لفظ غريب، أو في بعض معانيه غموض، فتأمّله طويلًا، حتى تفهمه، واشرح كل غريب في الحواشي، وعلّق على المعنى الغامض بما يكشفه للقارئ.

**المتنُ بحرٌ، والحاشيةُ بُحيرة.**

فرّقْ بين الـــمتْن الذي هو صلب البحث والحاشية التي هي لإيضاح مشكل، أو إحالة إلى مرجع، أو بيان ما تحتاج إلى بيانه مما ليس موضعه المتن.

المتن هو الأساس، فهو البحر الذي تخوض غماره، وأما الحاشية فهي بُحيرة تجنح إليها إذا دعتك الحاجة.

# كتب نظرية في البحث العلمي والتحقيق أوصي بمراجعتها

- أساسيات البحث العلمي، حنان عيسى سلطان، وغانم سعيد العبيدي.
- أصول البحث العلمي ومناهجه، أحمد بدر.
- إعداد البحث الأدبي، محمد الشامخ.
- البحث الأدبي، محمد بن سعد بن حسين.
- البحث العلمي، أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، ربحي مصطفى عليّان.
- البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وائل التل، وعيسى قحل.
- البحث العلمي مناهجه وتقنياته، محمد زيّان عمر.
- البحوث الأدبية، أصولها ومصادرها، محمد عبدالمنعم خفاجي.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبدالسلام هارون.
- محاضرات في تحقيق النصوص، أحمد الخراط.

- المصادر العربية والمعرّبة، محمد ماهر حمادة.
- مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، فرانتز روزنتال، ترجمة: أنيس فريحة.

## ملحقٌ:

# عثراتي في البحث العلمي[1]

في غمرة البحث العلمي الذي لا يعرف لذّته إلا من وُفّق إليه، يتسلّح الباحث بمعارف، ويستعين بمناهج، ويستلئم له عُددًا من الحذر والإقدام، والتريّث والتقحّم، لأنه يعرف أنه يقدّم للناس عقله على طبق من ورق، فإن أحسن فلربما لا يجدُ مثنيًا، وإن أساء فالناس عيون وآذان وألسنة.

وإن الباحث مهما يبذلْ من الجهد تظهرْ في نتاجه آثار بشريته نقصًا وخطأً ووهْمًا وادّعاءً، والسعيدُ من وُفّق إلى مراجعة نفسه وتقويمها، وتطلُّبِ التقويم من غيره، والنظرِ إلى نتاجه بعين الناقد الممحِّص، الناظرِ فيما يعلو به ويترقى، لا بما يتنفّخ به ويتشبّع به، وإن لم يُعطَه.

---

(١) محاضرة أُلقِيَت في النادي الأدبي بالمدينة المنورة، يوم الأربعاء ١٤٣٩/٤/٢هـ.

ثم إني أهدف من هذه الورقة الموجزة إلى غايات أربع، ثنتان لي، وأخريان للمتلقي، فأما اللتان لي فأولاهما: أن أَقْدَع نفسي عن العُجْب. وثانيتهما: أن آطِرَها على التريّث والأناة فيما تقدم عليه من بعدُ في مسائل البحث.

وأما اللتان للمتلقي، فالأولى: أن أضع له لبنةً تضاف إلى بنيان مرصوص من مراجعات أهل العلم والبحث، تتصل بضرورة التمحيص والتدقيق والتنقير.

والثانية: أن أقدّم للباحثين ما عساه يكون أنموذجًا في محاكمة النفس، وتقبّل النقد، وإيساع الصدر للمؤاخذات، وتثبيتًا لمبدأ نقص العمل مهما يبلغ صاحبه من العلم، ومهما يخُض من التجارب.

وتحضرني في هذا المقام كلمة الصفدي في مقدمة (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف) التي تجعل قارئها يتوارى خشيةَ أن تشمله معانيها، وذلك قوله: "صحّف جماعة هم أئمة هذه الأمة، وحرّف كبارٌ بيدهم من اللغة

تصريفُ الأزمّة...وإذا صحّ أن مثل هؤلاء قد صحّ أنهم صحّفوا، وحرر النقل أنهم حرّفوا، فما عسى أن تكون الحثالة من بعدهم، والرُّذالةُ الذين يتبهرجون في نقدهم، ولكنّ الأوائل صحّفوا ما قلّ، وحرّفوا ما هو معدودٌ في الرَّذاذ والطلّ، فأما من تأخّر، وبخَّ قطرُ جهله على سباخِ عقله وبخّر...فإنهم يصحّفون أضعافَ ما يصحّحون، ويحرّفون زياداتٍ على ما يحرّرون...وعمّت رياضَ الأدبِ بعدهم نوازلُ المُحول، فقد أتى الوادي، فطمّ على القريّ، وتقدّم السقيمُ على البَرِيّ"(١).

أقول: ورحم الله القائل، والبيت ينسب للإمام الشافعي:

**كلما أدّبني الدهـ ـرُ أراني نقصَ عقلي**
**وإذا ما ازددتُ علمًا زادني علمًا بجهلي**

(١) تصحيح التصحيف، ٤-٧.

لقد جاء في كثير من مدوّنات التراث إشارات إلى ما يكشف ضعف المرء، ووقوعه في خطل القول، واضطراب الرأي، وإبعاد النجعة، والتناقض حينًا، وسوء الفهم حينًا آخر.

ومن ذلك أن الجاحظ في كتابه (الحيوان) استركَّ ذوق أبي عمْرٍ الشيباني إذ استحسن بيتين، هما:

**لا تحسبنَّ الموتَ موتَ البِلى فإنما الموتُ سؤالُ الرجالْ**
**كلاهما موتٌ ولكنَّ ذا أشدُّ من ذاك لذُلِّ السؤالْ**

يقول الجاحظ: "وأنا رأيت أبا عَمرٍ الشيبانيّ وقد بلغ من استجادته لهذين البيتين، ونحن في المسجد يوم الجمعة، أن كلّف رجلًا حتى أحضره دواةً وقرطاسًا، حتّى كتبهما له. وأنا أزعمُ أنّ صاحبَ هذين البيتين لا يقولُ شعرًا أبدًا، ولولا أن أُدخلَ في الحكم بعض الفَتْك؛ لزعمت أنّ

ابنه لا يقولُ شعرًا أبدًا"[1]. ولكن أشار عبدالسلام هارون إلى أن الجاحظ جعل هذين البيتين من مختاراته في البيان والتبيين[2].

وفي أخبار العلماء مما أورده مدوّنو التراث، ولا سيما الزجّاجيُّ في كتابه الماتع (مجالس العلماء) مستدركاتٌ على كثير منهم، وبعضها معدود في عجائب العثرات، فقد ورد في خبر عن الأصمعي أن المفضّل ناظره، وكان أن أنشد المفضّل بيت أوس بن حجر:

**وذاتِ هِدْمٍ عارٍ نواشرها**

**تُصمِتُ بالماء تولبًا جَذَعا**

فقال له الأصمعي: "هذا تصحيف، لا يوصف التّولَبُ بالإجذاع، وإنما هو جَدِعا. الجَدِع: السيِّئ الغذاء، قال

---

(1) الحيوان، ٣/١٣١.

(2) انظر: المصدر السابق، نفسه، الحاشية٥، وانظر البيتين في البيان والتبيين، ٢/١٧١.

الأصمعي: فجعل المفضّل يشغَبُ، فقلت له: تكلم كلام النمل وأصب. لو نفخت في شَبّورٍ يهوديّ ما نفعك شيئًا[1].

وفي كتب التصحيف والتحريف ككتاب حمزة الأصبهاني وكتاب الصفدي وغيرهما أخبار عن بعض أوهام العلماء، ومن هم دون العلماء.

ومن طريف ما يُذكَر في هذا السياق أن بيت زُهير في ولده (سالم):

**يُديرونني عن سالمٍ وأُديـرُهم**

**وجلدة بين العين والأنف سالمُ**

أوقع الجوهري صاحبَ الصحاح في وهم عجيب، إذ قال في مادة (سلم): "يُقال للجلدة التي بين العين والأنف سالم!" قال ابن برّي: "هذا وهْمٌ قبيحٌ"، وعلّق عليه الصاغاني في التكملة: "وهذا غلطٌ، وقد تبع خالَه الفارابي في أخذه

(١) مجالس العلماء، ص١٤. والشبّورُ البوق.

اللغة من معنى الشعر"[١]، وقال الميمني إذْ عرَض لهذا الخطأ: "وصار به أضحوكةً ومثلًا"[٢].

ثم هذا أوان الشروع في تفصيل بعض ما وقعت فيه من عثرات في مسيرتي البحثية، وسوف أستعرضها بلا مراعاةٍ لترتيبها التاريخي.

(١)

في كتابي (رجل الصناعتين شفيق جبري) الذي كان أصله رسالة علمية نلت بها شهادة التخصص (الماجستير)، نسيتُ حين جعلتُها كتابًا أن أضيف إلى المقدمة أن لقب (رجل الصناعتين) مأخوذٌ عن عُمر الدقاق، فهو الذي نَعَتَه بهذا، وكان من الغفلة التي لم أسامحْ نفسي عليها أن لم أُشرْ في مقدمة الكتاب إلى أنه هو الواصفُ له بذلك، وأني ناقلٌ عنه.

---

(١) نقلًا عن: ديوان الأدب، ١/٣٦٠، الحاشية ٦.

(٢) سمط اللآلي، ص٦٦، الحاشية ١.

(٢)

ومن العثرات التي ولّدتها العجلة، أني حين أخرجت الكتاب الموسوم بـ (ما بقي من كتاب الرِّحَل) لأبي القاسم الخوارزمي، مرّ بي قوله في إحدى الرِّحَل: "قرأت عليه جميع الكتاب، وعلم الأنساب، وأدب الكُتّاب...ومسائل ابن السرّاج، وديوان العجّاج، وكتاب الإصلاح، وشروح الإيضاح". وكنت أبيّن مراده بكل كتاب ذكره، فلما جئتُ عند الإيضاح، قلت في الحاشية: "الإيضاح للخطيب القزويني"[١]، فغلبتني العجَلة، لأني —وأنا المختص في الأدب والنقد– لم يذهب وهمي إلا إلى هذا الكتاب المشهور في علم البلاغة، وفاتني أن القزويني متوفّى بعد الخوارزمي صاحب الرِّحَل بنحو مئتي سنة! وقد بخعتُ نفسي أسفًا إذ نبّهني أحد الأصدقاء إلى هذه العثرة الكبرى،

---

(١) ما بقي من كتاب الرِّحَل، أبو القاسم الخوارزمي، جمع نصوصه وعلق عليه عبدالله بن سليم الرشيد، مركز حمد الجاسر الثقافي، الرياض، ط الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص٣١.

وما زلتُ أعَضّ إصبع الندم كلما مررت بها. وقد صرتُ أضيف بخطي إلى كل نسخة أهديها تعليقًا جديدًا أشير فيه إلى أن الأغلب أنه أراد (شروح الإيضاح العضُدي) لأبي علي الفارسي.

وربما هفت نفسي إلى الاعتذار بوقوع بعض كبار المصنفين في مثل هذا الوهم، فمن ذلك تعقّب ابن خلّكان بعضَ المصنّفين لأنه جعل وفاة مطرّف بن عبدالله بن الشِّخِّير في سنة سبع وثمانين مع نقله رواية الإمام الشافعي عنه، قال ابن خلّكان: "فيا لله العجب! شخص يموتُ في هذا التاريخ كيف يمكن أن يراه الشافعي رضي الله عنه؟ ومولد الشافعيّ سنة خمسين ومئة بعد موت ابن الشِّخِّير بثلاث وستين سنة، وما أدري كيف وقع هذا الغلط؟"[١].

(١) وفيات الأعيان، ٥/٢١٠-٢١١. والمصنّف الذي يعنيه ابن خلّكان خلط بين اثنين كلٌّ منهما اسمه مطَرِّف.

وكذلك وهم الزركلي إذْ قال في ترجمة محمد بن عبدالملك الديلمي (ت٥٨٩هـ): إن من مصنّفاته (شرحَ الأنفاسِ الروحانية للجُنيد وابن عطاء الله السكندري). فقد تعقّبه محمد آل رشيد قائلًا: كيف يشرح كلامَه؟ وقد توفي –أي ابن عطاء الله– سنة ٧٠٩هـ![١].

وفي تحقيق (التنبيه على حدوث التصحيف) وهو لحمزة بن الحسن الأصفهاني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، وجدت ما يشبه خطئي، فقد ترجم المحقق للمستنجد المتوفّى سنة ٥٦٦هـ وابن حمدون المتوفى سنة ٥٦٢هـ، وفات المحقق رحمه الله أنهما بعد المصنّف، ولم يتنبه إليه مراجعا الكتاب، على أن ورود الاسمين في متن الكتاب قد يشكّك في نسبة الكتاب إلى الأصفهاني، أو أن الفقرة التي ورد فيها اسماهما مقحَمة على الكتاب[٢].

---

(١) انظر: الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام، ص٣٢٢.

(٢) انظر: التنبيه على حدوث التصحيف، ١٦١ الحاشيتين ٣، ٤.

(٣)

وفي هذا الكتاب الذي أخرجت نصوصه من كتب مطبوعة محققة، ارتضيت أن أثبتَ النصوص على ما جاءت عليه في بعض الكتب على ما تحيّفها من التحريف والتصحيف، واعتذرتُ لنفسي في مقدمة العمل بأني لا أملك نسخة أعارضها بها، وهذا من التساهل الذي وددت لو تخلّصت منه، ومن أجل هذا أثبتُّ في المتن مثل قوله: "أخرج هِميانًا كالطفل المقبوض، والحشَف المسموط"[١]، والصواب الذي بان لي في قراءته: "كالطفل المقموط، والخِشْفِ المسموط" والمقموط مَن لُفَّ في القِماط في مهده بشدّ يديه ورجليه، والخِشْف الظُّبَيُّ أي ولد الظبي.

(١) ما بقي من كتاب الرِّحَل، ص ٧٣.

ومن ذلك التحريف والتصحيف ما ورد في قوله: "ومنهم شيخ بصير ألحى، قصيرُ مَينِ اللهجة، قويُّ المُنّة والمهجة، مُدِلٌّ برأيه، وشدّة اجترائه"[1].

ولكني أشرتُ في الحاشية إلى أن صحة النص على ما أرى: "ومنهم شيخٌ بصير، ألحى قصير، متينُ اللهجة، قويُّ المُنّة والمهجة، مُدِلٌّ برائه، وشدّة اجترائه".

ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت، لجعلت التصحيح في المتن بين معقوفات، وأشرتُ في الحاشية إلى ما أثبته المحقق؛ كيما أوفّق إلى تقديم النص على أقرب صورة أرادها المؤلف، على ما يعبّر المنظّرون لعلم التحقيق.

(٤)

وقد يلجُّ بالباحثِ العِثارُ، حين يخلط بين النشرات، ويفوته التأكد من صحة النقل عن النشرات الموثوقة، وهذا

(١) المصدر السابق، ص٧٩.

ما وقع لي وأنا أعمل في بحث بعنوان (أثر الرواية والاختيار في تشكّل الشعر، نونية ذي الإصبع العدواني أنموذجًا) وهو بحث أدرجته في كتابي (تنوّرتُها من أذرعات)[١]، فقد وقعتُ -وأنا أجمع مادة البحث- على بطاقة قديمة قيّدت فيها فائدة عن (الكامل للمبرّد)، واستبان لي أني نقلتها من نشرة تجارية، فعقدت العزم على مراجعة تحقيق الدالي الذي نسخ كلَّ تحقيق قبله، فأثبتُّ بيانات نشرته في قائمة المصادر والمراجع، لأذكّر نفسي بالأمر، ولكني -في غمرة العمل- نسيت تعديل المواضع كلِّها، فخرج الكتاب، وبعض التخريجات فيه ما زالت من النشرة التجارية!

(٥)

وفي مسألة الاعتماد على البطاقات البحثية تظهر مشكلة، وهي أن ما يُثبت فيها قد يكون ابن ساعته، ولم

(١) انظر: تنوّرتها من أذرعات، عبدالله بن سليم الرشيد، نادي الرياض الأدبي، الرياض، والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط الأولى، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، ص٨٣.

يُلتَفت فيه إلا إلى جزء من النص المقتبس، فالاعتماد عليها ينبغي أن يُشفع بمراجعة جديدة، واطمئنان إلى صحة النقل، ولا سيّما إذا بعُد العهد بها، ومن هذا أني كتبت مقالة بحثية عنوانها (وَيْهِ في اللغة والتاريخ والأب) نشرتْها مجلة الفيصل عام ١٤١٨هـ، وكنتُ إبان عملي في جمع مادّتها مهتمًّا بالنصوص التي وردت فيها هذه الكلمة، ومنها قول الجمل المصري:

**فجزى اللهُ حاجبًا لك فظًّا كلَّ خيرٍ عنا إذا يجزيهِ**
**فلقد سرّني دخولُ أبي سع وةَ دوني وبعده حمْدَوِيهِ**
**إن ذبحي نذالةً قد تأتّى من صباحي بقبح تلك الوجوهِ**

فإبان كتابتي لمقالتي عن (ويهِ) أثبتُّ الأبيات استشهادًا بأن الشعراء يتصرفون في نطقها على ما يقتضيه الوزن والقافية. وقد أضمرتُ —وأنا أدوّن تلك المقالة– أن أعود إلى شعر الجمل لطرافة بعض أشعاره وأخباره.

وحين تسنّى لي ذلك بعد نحو اثنتي عشرة سنة، راجعت بطاقات المقالة الأولى، فوجدت الأبيات الثلاثة المذكورة آنفًا، فأضفتُها إلى مجموع شعره المتوافر بين يديّ. ولكنّ المشكلة أني لم أستيقن من صحة نقلي ودقته بعد هذه السنوات، فلما خرج البحث في كتابي (دواوين لشعراء مغمورين) الذي صدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، نُبّهتُ فانتبهت إلى أني أثبتّ عن (العقد الفريد) ثلاثة أبيات والمقطوعة خمسة أبيات! والعلّة في هذا اطمئناني إلى كمال نقلي الأول، غافلًا عن أن النقل الأول ذو هدف مختلف عن النقل الثاني، ففي الأول كنتُ معنيًّا بموضع الشاهد في استعمال لفظ (وَيْهِ)، وفي الثاني كان همّي منصرفًا إلى جمع الشعر، وما أبعد الفرق بين الغايتين! إن مراجعة النقل مهمة جدًّا، تمنع الباحث من التهوّك في أخطاء وهنات تسيء إلى عمله.

(٦)

ومن العثرات ما يقع عند شرح الغريب، فقد نشرت بحثًا عن شعر مخلّد بن بكار الموصلي، وأثبتُّ قوله هاجيًا:

**أنت عندي صَليبةٌ كم تصيحُ     شعرُ فخْذيك والمفارقِ شيحُ**

**عينُك القاصعاءُ أنفُك دأما     ءُ وأذْناكَ نافقاءُ فسيحُ**

وفي النشرة الأولى لهذا البحث في مجلة عالم الكتب شرحت قوله (دأماء) بأنه البحر، وحقًّا إن من أسماء البحر الدأماء، ولكن ما صلة هذا بالسياق؟ لم أتنبّه إلى هذا إلا بملحوظة من أخي الأستاذ الدكتور إبراهيم أبانمي إذ قال: ألا ترى أنه ذكر القاصعاء والنافقاء، وهما من أسماء جحر اليربوع أو بعض مخارجه؟ والدأماء اسم لبعض مخارج جحره أيضًا، فهو الأليق بالسياق. وقد برّ وصدق، وعليه عدّلت الشرح إذ أدرجت البحث في كتابي المذكور أعلاه (دواوين لشعراء مغمورين). ثم استبان لي بعدُ أن صواب اللفظ (الدامَاء) بالتخفيف.

إن شرح الغريب -إذا لم يُتنبّه فيه إلى السياق والسباق واللحاق- يخرج خديجًا شائهًا، وربما غدا ضُحكةً أو أُلهيَةً يُتنَدَّر بها. ونصيحتي التي أكرّرها لمن درستهم مقررَيْ البحثِ وحلقةِ البحث في المرحلتين العاليتين أن يحرصوا على شرح الغريب، وأن يتنبهوا إلى ملاءمته للسياق.

(٧)

ومن العثرات ما وقع في كتابي (الحدقة والأفق)، وقد لا يُعدّه بعضُ الباحثين نقصًا، بل يراه ثقةً بمعرفة المتلقي، وذلك أني درست في مقالة بحثية موجزة (سخريّة الشدياق، نظرات في حكايته مع طباخ الدير)، والعثرة هي في أني لم أضع النص بين يدي القارئ، وكان المنهج الكامل في التعاطي مع دراسة كهذه ان أضع النص في ملحق، أو أن أبدأ به بين يدي الدراسة؛ لأنه استبان لي أن كثيرًا من نظراتي لن تتضح للقارئ والنص غائب عنه، وربما كان لخشيتي من

تضخّم الكتاب وهو في نحو ٢٥٠ صفحة أثرٌ في ذلك، غير أنه لا يعفيني من معَرّة النقص.

(٨)

ومن العثرات الجمع بين طريقتين في سرد الإحالات، وهذا ما وقع لما طبعت رسالتي للدكتوراه بعنوان (مقطّعات الأعراب النثرية) في كتاب حوى قسمين، قسمًا للدراسة استغرق نحوًا من أربعين صفحة، جعلت إحالات مباحثه مجتمعة في آخره، وقسمًا حوى جمهرة المقطعات التي خرّجتها وشرحت غريبها وعرفت بقائليها، وفيه كانت الإحالات في أسفل كلّ صفحة. وهذا العمل خطأ بلا شك، وإن كنتُ أعتذر لنفسي بمشكلة وقعت في حاسوبي إبان تنقيحي للكتاب وتهيئته للطباعة، ذلك أن المنهج القويم هو في توحيد طريقة الإحالة، لا أن يُخلَط فيها بين مناهج.

(٩)

ومن العثرات اقتصاص الكلام من سياقه واستلاله من دلالته توهّمًا، ووقع لي هذا في مقالتي البحثية التي عنونتها بـ(الأدب الإسلامي، مصطلح قلق، وآفاق مسدودة) وهي التي كرُم ملف الآطام في نادي المدينة بنشرها عام ١٤٣٤هـ، وفيه نقلتُ كلامًا لعبدالباسط بدر منتزَعًا من سياقه دون أن أتأمل السباق واللحاق، فاتهمتُ القائلَ بالمبالغة، فظلمتُه، ولو أني كررت الطرْف، ونظرت نظرَ المحقق المدقق لما عثرتُ تلك العثرة.

(١٠)

ومن العثرات ما يكون نتاجَ العجَلة والرغبة في الإنجاز السريع، والغفلة عن استعراض المصادر، ووقع لي شيء من هذا وأنا أعمل في أطروحة الدكتوراه (مقطّعات الأعراب النثرية)، إذ مرّ بي كلام يُنسب لأعرابي، جاء فيه قولُه شاكيًا بعضَ الولاة: "ما ترك لنا ذهبًا إلا ذهب به، ولا فضّة إلا

افتضّها، ولا عِلْقًا إلا اعتلقه..."، ورجّحتُ بالظنّ وسبْر لغة النص أنه ليس من كلام الأعراب، وقلت: إنه كلام حضريٍّ ثقف ثقافة البديع.

وهذا كلام صحيح، غير أنه ينقصه أن يُبحَث عنه في مصادر الأدب، ليصيرَ الظنُّ يقينًا، وقد تسنّى لي الوقوع عليه، بعد إنجاز الأطروحة ونشرها كتابًا، في رسائل بديع الزمان، فهو من إنشائه، وحقًّا إنه لأليق بلغته ونمط أسلوبه[1].

وكل ذلك يكشف صدق كلمة القاضي الفاضل: "إني رأيت أنه لا يصنّف أحدٌ في يومه كتابًا، إلا قال من غده: لو غيّرتُ كذا لكان أحسن، ولو وضعت كذا موضع كذا لكان يُستحسَن، وهذا من أعظم العبَر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر".

---

(١) انظر: كشف المعاني والبيان عن رسائل بديع الزمان، ١٠٥.

## مصادر الكتاب ومراجعه


١) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء)، ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢) أساسيات البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، حنان عيسى سلطان، وغانم سعيد العبيدي، دار العلوم، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣) أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٤) أسئلة المنهج حول رسائل وأطروحات جامعية، أحمد اليبوري، شركة التوزيع والنشر المدارس، الدار البيضاء، ط الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٥) إعداد البحث الأدبي، محمد بن عبدالرحمن الشامخ، دار العلوم، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦) البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط الثانية، ١٩٧٦م.

٧) بدائع الفوائد، ابن قيّم الجوزية، تحقيق علي بن محمد العمران، مجمع الفقه الإسلامي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط الأولى، ١٤٢٥هـ.

٨) بديع القرآن، ابن أبي الإصبع، تحقيق حفني محمد شرف، نهضة مصر، القاهرة، د.ط، د.ت.

٩) تحفة ذوي الألباب فيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنوّاب، الصفدي، تحقيق إحسان بنت سعيد خلوصي وزهير حميدان الصمصام، وزارة الثقافة، دمشق، د.ط، ١٩٩٢م.

١٠) تحقيق النصوص ونشرها، عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الرابعة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

١١) الحُلّة السيراء، ابن الأبّار البلنسيّ، تحقيق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط الثانية، ١٩٨٥م.

١٢) الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (مصورة عن ط الثالثة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م).

١٣) الخَزَل والدّأَل بين الدور والدارات والدِّيَرة، ياقوت الحموي، تحقيق يحيى زكريا عبّارة ومحمد أديب جمران، وزارة الثقافة، دمشق، د.ط، ١٩٩٨م.

١٤) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٥) ديوان الخريمي، جمعه وحققه: علي جواد الطاهر، ومحمد جبار المعيبد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط الأولى، ١٩٧١م.

١٦) ديوان حاتم الطائي، تحقيق مفيد قميحة، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

١٧) ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثانية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

١٨) رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط الأولى، ١٩٨٣م.

١٩) رسائل الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٠) سلوك الحيوان في الشعر الجاهلي، سعد العريفي، نادي تبوك الأدبي، تبوك، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢١) شرح ديوان عنترة بن شداد، المكتبة الثقافية، بيروت، د.ط، د.ت.

٢٢)   شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو أحمد العسكري، حققه: محمد السيد يوسف، راجعه: أحمد راتب النفاخ، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٢٣)   شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمع وتحقيق مطاع طرابيشي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٤)   طبقات الشافعية، ابن قاضي شُهْبة، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه الحافظ عبدالعليم خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٥)   العباب الزاخر واللباب الفاخر، الصغاني، تحقيق فير محمد حسن، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط الأولى، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٢٦) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين الفاسي المكي، تحقيق فؤاد سيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٧) عيون الأخبار، ابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، د.ت (مصوّرة عن نشرة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٥م).

٢٨) الفارق بين المصنّف والسارق، السيوطي، تحقيق هلال ناجي، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٩) الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، محمد بن طولون الصالحي، مكتبة القدسي، دمشق، ١٣٤٨هـ.

٣٠) قصة مكتبة، عبدالله عُسيلان، دار الثلوثيّة، الرياض، ط الأولى، ١٤٣٨هـ.

٣١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاج خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣٢) لسان العرب المحيط، ابن منظور، ترتيب: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، د.ط، د.ت.

٣٣) لُعب العرب، أحمد تيمور، لجنة نشر المؤلفات التيمورية، القاهرة، ط الأولى، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م.

٣٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، د.ت.

٣٥) معجم الأماكن الواردة في المعلقات العشر، سعد بن عبدالله الجنيدل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، د.ط، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣٦) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

٣٧) منابع الشعر ومكانة الشاعر، عودة الله القيسي، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمّان، ط الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٣٨) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ابن تغري بَردي، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.

٣٩) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلّكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د.ط، د.ت.